وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
كلية: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير.
قسم : العلوم الاقتصادية.

مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد و تسير المؤسسة .

تخصص:اقتصاد و تسيير المؤسسة .

بعنوان

دور المؤسسات العمومية و الاقتصادية في التنمية المستدامة

دراسة حالة مؤسسة المواد الكاشطة ENAVA وحدة "سعيدة"

من إعـــــداد الطالبتين:

- بركان سهام .
- بلهادي نورية .

إشـــــراف الاستاذ

– بوصلاح عبد اللطيف.

لجنة المناقشة:

الأستاذ	بن حميدة محمد	رئيسا
الدكتور	بوصلاح عبد اللطيف	مشرفا
الأستاذ	نزعي عز الدين	مناقشا

السنة الجامعية : 2018 – 2019 م

التشكرات

يسعدنا ويشرفنا أن نتقدم بأخلص عبارات الشكر والعرفان إلى جميع من ساهم

في تقديم يد المساعدة والعون لنا أخص بالذكر:

الأستاذ الكريم : " بوصلاح عبد اللطيف " الذي منحنا جزء من وقته

بالإشراف على تأطيرنا خلال فترة إعداد هذه المذكرة.

الى السيد عبد الكريم خرسي الذي ساعدنا في انجاز الجانب التطبيقي

ولم يبخل علينا بكبيرة ولا صغيرة .

إلى كل طلبة تخصص اقتصاد وتسيير المؤسسة.

إلى كل عمال مؤسسة المواد الكاشطة ENAVA وحدة سعيدة.

إلى كل من يعرف بلهادي نورية و بركان سهام من قريب أو من بعيد.

لا يطيب الليل إلا بشكرك ولا يطيب النهار إلا بطاعتك

ولا تطيب اللحظات إلا بذكرك

ولا تطيب الاخرة إلا بعفوك ولا تطيب الجنة إلا برؤيتك

اهدي ثمرة جهدي الى من قال تبارك الله تعالى فيهما:

"واخفض لهما جناح الذل من الرحمة وقل ربي ارحمهما كما ربياني صغيرا " .

الى والدي العزيزين.

الى اخوتي وأخواتي .

الى زوجة اخي .

الى كتاكيت العائلة من كبيرها الى صغيرها.

الى صديقاتي : لزرقي ليلى ونجاري خلود سبيح فوزية .

الي صديقتي اللتي ساهمت معي في انجاز هذا البحث بركان سهام .

الى كل اللذين اختاروا موضعا بقلبي.

الى كل من يعرفني من قريب او من بعيد.

نورية

الإهداء

لا يطيب الليل إلا بشكرك ولا يطيب النهار إلا بطاعتك

ولا تطيب اللحظات إلا بذكرك

ولا تطيب الاخرة إلا بعفوك ولا تطيب الجنة إلا برؤيتك

اهدي ثمرة جهدي الى من قال تبارك الله تعالى فيهما:

"واخفض لهما جناح الذل من الرحمة وقل ربي ارحمهما كما ربياني صغيرا " .

الى والدي العزيزين.

الى جدتي اطال الله في عمرها .

الى اخوتي وأخواتي .

الى كتاكيت العائلة من كبيرها الى صغيرها واخص بالذكر نسرين .

الى صديقتي سنوسي فريدة .

الي صديقتي اللتي ساهمت معي في انجاز هذا البحث نورية بلهادي .

الى عائلة ملياني .

الى كل من يعرفني من قريب او من بعيد .

* سهام *

مقدمة

مقدمة

تعتبر التنمية المستدامة احد عناصر التنمية الشاملة والذي يعتبر المفهوم الشامل لجميع المجالات والاوجه المختلفة للتنمية . وقد ظهر مبدأ التنمية المستدامة في السنوات القليلة الماضية والذي كان يهتم بتنمية الموارد الطبيعية واستدامتها للأجيال القادمة لأنها امانة في اعناقنا وليست ملكا لنا وحدنا ، ومن هذا المنطق جاءت فكرة استدامة الموارد الطبيعية وتنميتها وذلك بالاستخدام الامثل ومعرفة الطرق المناسبة للاستغلال و الاستفادة من كافة العناصر ولكن بصورة مناسبة ومرضية . وتطور مصطلح التنمية المستدامة في الفكر التنموي ، فقد تعددت وجهات

نظر المفكرين والباحثين ، حيث احتلت مكانا بارزا على المستوى الدولى و المحلي ، فهناك من يعتبر ان التنمية المستدامة قضية اخلاقية و انسانية وهناك من يعتبرها قضية تنموية بيئية كنموذج بديل ، والبعض الاخر اعتبرها قضية مصيرية مستقبلية لانها تفكر في مستقبل الاجيال القادمة .

و تشمل التنمية المستدامة ما يزيد عن النمو ، فهي تتطلب تغيير في محتوى النمو ، بحيث يصبح اقل مادية واستخداما للطاقة ، وأكثر عدالة في تأثيراته ويجب تحقيق هذه التغيرات في جميع الدول كجزء من مجموعة الاجراءات المحافظة على رأس المال البيئي وتحسين توزيع الدخل وتخفيض الازمات الاقتصادية .

والملاحظ ان هناك اراء مختلفة ظهرت منذ زمن بعيد متعلقة بالتنمية المستدامة من طرف علماء الاقتصاد والبيئة و الاجتماع . فقد استخدمت عبارة التنمية المستدامة لأول مرة عام 1980 في الاستراتيجية العالمية للبقاء من طرف الاتحاد الدولي للحفاظ على الطبيعة ثم تطور عام 1991 في برنامج الامم المتحدة لبيئة التنمية ، وفي 1992 تم التأكيد على ضرورة اعتماد استراتيجية وطنية للتنمية المستدامة ، كما تم تحديد الاولويات التنمية المستدامة في 2002 في القمة العالمية للتنمية المستدامة في جوهانزبورغ ومن بين الدول التي سعت الى تحقيق هذا الأخير "الجزائر " التي تسير نحو استكمال مشاريعها في التنمية بكل ابعادها السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية و ذلك بوضع سياسات و اجراءات لتحقيقها ،و لقد حاول بعض الباحثين و المهتمين تحديد المجالات الاساسية للأداء في الربحية و الحصة السوقية و الانتاجية و تطوير الافراد و رضا العاملين. ولكن مع التحديات الجديدة التي فرضها إدماج أبعاد التنمية المستدامة في الادارة ظهر مجال جديد للأداء و المتعلق بالمسؤولية المجتمعية للمؤسسة.

لقد فرض هذا الاخير نفسه في وقت ساد فيه الاعتقاد أنه عندما يتعلق الامر بتطبيق السياسات الاجتماعية و البيئية فإن ذلك يقلص من مستويات النمو الاقتصادي. إلا أن بروز مفهوم التنمية المستدامة أدى الى

التوفيق بين هذين المعتقدين وذلك بتطبيق آراء وأفكار مبنية على مراعاة الأبعاد الاقتصادية والبيئية و الاجتماعية في آن واحد ودون التفريط في أي واحد منها. ومنه ظهر ما اصطلح على تسميته بالأداء الشامل للمؤسسة الاقتصادية و الذي من خلال تطبيقه سيتم تحقيق التوازن بين الهدف الكلاسيكي للمؤسسة و المتمثل في تعظيم الربحية للمساهمين و الاهداف الاخرى المتمثلة في اشباع رغبات اصحاب المصالح. ففي ظل الفكر الحديث للمؤسسة الاقتصادية ، أصبحت هذه الأخيرة شريكة في التنمية المستدامة حيث نه بالإضافة الى تعظيم الربحية و جب عليها مراعاة معايير اخرى و التي منها حماية البيئة يتم الوصول الى تحقيق الاداء الشامل.

ومن خلال ما سبق تظهر او تتجلى بوضوح الاشكالية لهذا البحث فيما يلي :

فيما يكمن دور المؤسسات العمومية والاقتصادية في تحقيق التنمية المستدامة ؟

من خلال الاشكالية يمكن ان نطرح الاسئلة الفرعية التالية :

1. ما المقصود بالتنمية المستدامة ؟
2. فيما تتمثل ادوات تحقيق التنمية المستدامة من طرف المؤسسات الاقتصادية؟
3. فيما تكمن علاقة المؤسسة الاقتصادية بالتنمية المستدامة ؟

الفرضيات :

وبداية لموضوع البحث سوف ننطلق من عدة فرضيات ، والتي يمكن اعتبارها الاجابات الاولية للإشكالية و الاسئلة الفرعية:

1. هل هناك تطابق بين استراتيجية المؤسسات مع ابعاد التنمية المستدامة .
2. تتمثل ادوات تحقيق التنمية المستدامة من طرف المؤسسات الاقتصادية في معايير والمواصفات القياسية والمبادرات الطوعية الدولية .
3. هناك تطابق بين انماط تسيير المؤسسات مع بعد التنمية المستدامة.

اهمية البحث :

تكمن اهمية الدراسة في التعرف على التنمية المستدامة و المعوقات أو الصعوبات التي تواجه لتحقيق التنمية المستدامة و أبعادها و أهدافها و مبادئها و معرفة مجمل التحديات التي تقف في وجه تحقيق التنمية المستدامة بصفة عامة وبصفة خاصة تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر ، وما هي السياسات المتبعة

لتحقيقها ، وما هي المشاريع التنموية التي تنصب في اطار التنمية المستدامة . وكذا التطرق الى فترات سابقة ، وخاصة مرحلة ما بعد الاستقلال في الجزائر الى غاية تطبيق الجزائر الاصلاحات الاقتصادية ابتدءا من سنة 1989 اثر الازمات الاقتصادية التي حلت بها بعد انهيار اسعار البترول عام 1986.

دراسات السابقة :

1. رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه للعايب عبد الرحمان تحت عنوان **التحكم في الاداء الشامل للمؤسسة الاقتصادية في الجزائر في ظل تحديات التنمية المستدامة** حيث حملت هذه الرسالة اشكالية مفادها هل مراعاة المؤسسات الاقتصادية العمومية في الجزائر لأبعاد التنمية المستدامة انعكاس على قياس وتقييم والافصاح عن أدائها الشامل ؟ وقد ركز في علاجه لهذه الاشكالية على درجة تطبيق أبعاد التنمية المستدامة في مؤسسات القطاع ، نوعية الادوات و طبيعة الوسائل المستعملة من طرف هذه المؤسسات في التعرف على اصحاب المصالح ، تقوم المؤسسات الاقتصادية بقياس أدائها الشامل و الذي يراعي فيه كل من الابعاد الثلاثة للتنمية المستدامة ، تقوم المؤسسات الاقتصادية بالإفصاح عن مسؤوليتها الاجتماعية تطبيقا لأبعاد ومبادئ التنمية المستدامة وما هي نوعية الادوات التي تستعملها المؤسسة في هذا الافصاح.
2. رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه لساي بوز يد تحت عنوان **دور الحكم الراشد في تحقيق التنمية المستدامة بالدول العربية حالة الجزائر** ؟ حيث حملت هذه الرسالة اشكالية مفادها ما مدى تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة في الدول العربية عامة والجزائر خاصة من خلال تبني نظام الحكم الراشد وما هي الصعوبات والتحديات التي تحول دون ذلك ؟ ولعلاج هذه الاشكالية تطرق الباحث الى التحولات في الفكر الاقتصادي نحو ظهور مفهوم التنمية المستدامة و انعكاسات تبني الحكم الراشد على ابعاد التنمية المستدامة في الدول العربية اضافة الى واقع التنمية الاقتصادية المستدامة من خلال الحكم الراشد في الجزائر.
3. رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه لمعتصم محمد اسماعيل تحت عنوان **دور الاستثمارات في تحقيق التنمية المستدامة(سورية نموذجا)** وكانت الاشكالية كالتالي المستدامة ما هو دور الاستثمارات في الجمهورية العربية السورية في تحقيق التنمية المستدامة ؟ وركز الباحث للإجابة على هذه الاشكالية على دراسة اذا كانت هناك علاقة ذات دلالة معنوية بين تعزيز الاستثمار و التنمية البيئية و المؤسساتية و العلاقة ذات الدلالة المعنوية بين الاستثمار وتحقيق التنمية الاقتصادية .

المنهج المتبع : نظرا لطبيعة الموضوع قد تم اتباع المنهج التاريخي ، وذلك لمعرفة تطور المفاهيم المتعلقة بالتنمية والتنمية المستدامة ، بالإضافة الى التطرق الى ابعاد التنمية المستدامة ومجالاتها و الى المحاور الاساسية للتنمية المستدامة ، كما تم الاستعانة بالمنهج الوصفي و المنهج التحليلي وذلك من اجل وصف وتحليل معطيات والجداول والمنحنيات التي سوف تقدم في هذه الدراسة .

صعوبات البحث :

من اهم الصعوبات التي صادفت انجاز هذه الدراسة هي ذيق الوقت حيث ان هذه الدراسة محددة بوقت معين لا يجب تجاوزه خاصة وان هذه الدراسة لها جانب ميداني ويتطلب لهذا وقت كبير لاكمال الدراسة الميدانية الصعوبات المرتبطة بالدراسة الميدانية لان هذه الدراسة تتطلب صبر لكي يتحصل الباحث عل كل ما يريد من معلومات نتيجة العراقيل البيروقراطية التي تواجهه.

اقسام البحث :

لقد جاء البحث مجملا في مقدمة وثلاثة فصول وخاتمة ، حيث تناولنا في **الفصل الاول:** ماهية التنمية المستدامة والذي قسمناه الى ثلاثة مباحث تم من خلالها رسم الخطوط العريضة لمفهوم التنمية المستدامة ، أما **الفصل الثاني** : فقد عرجنا فيه على ادوات تحقيق التنمية المستدامة من طرف المؤسسات الاقتصادية من خلال التطرق الى المعايير و المواصفات القياسية و المبادرات الطوعية الدولية ، علاقة المؤسسة الاقتصادية بالتنمية المستدامة ، الاصلاحات الاقتصادية وسياسات تطوير التنمية المستدامة في الجزائر وذلك في ثلاث مباحث .**اما الفصل الثالث** : فتمثل في الدراسة ميدانية للمؤسسة الوطنية للمواد الكاشطة (ENAVA) *وحدة سعيدة*، وذلك من خلال تقديم المؤسسة الوطنية للمواد الكاشطة و الزجاج و وتقديم البيانات العامة حول النشاط ، تحليل البيانات الشخصية ، وتحليل محور الدراسة وتحليل النتائج المحصل عليها . وتناولنا في **الخاتمة** الاجابة على الاشكالية التي اوردناه في بداية البحث .وفي الاخير اقتراح بعض التوصيات التي نراها ملائمة .

الفصل الأول

ماهية التنمية المستدامة

مقدمة الفصل .

سنحاول من خلال الفصل الاول معالجة موضوع التنمية المستدامة في عدة نقاط أهمها:

الاطار المفاهيمي للتنمية المستدامة بدئا بالتعريفات المختلفة التي اصطلحت بها بالإضافة الى المراحل التاريخية لتطورها مرورا بالمجلات التي تمتاز بها . كما سنتطرق الى أهم المحاور الأساسية للتنمية المستدامة ، وكل من مبادئ وأبعاد ، وخصائص وأهداف وركائز و المقومات وأسس ، والصعوبات التي تواجهها التنمية المستدامة ، وأخيرا استراتيجية ومؤشرات التنمية المستدامة .

المبحث الاول : الاطار المفاهيمي للتنمية المستدامة .

المطلب الاول : مفهوم التنمية المستدامة .

- **اولا : مفهوم التنمية .**

❖ **لغة :** هي النماء والزيادة و الاكثار ولا يختلف هذا المرادف فما جاء في اللسان حيث ان النماء ينمى نماء ونما : زاد وكثر وربما قالوا ينمو نموا .

✓ **قال الاصمعي :** كل شيء رفعته فقد نميته ، ومن خلال اللغويون نستطيع القول ان التنمية هي التكثير و الزيادة كل شيء.[1]

✓ **التنمية :** هي احداث نوع من التغيير في المجتمع الذي توجه اليه عبر مختلف النواحي الاقتصادية و السياسية و الاجتماعية و الثقافية و البيئية .

✓ **التنمية :** عملية مخططة وهادفة بين متطلبات و اوضاع البيئة .[2]

✓ **التنمية حسب برنامج الامم المتحدة الانمائي حسب ثلاث ابعاد .**

1. تكوين القدرات البشرية **مثل :** تحسين الصحة وتطوير المعرفة و المهارات .
2. استخدام البشر لهذه القدرات في الاستماع و الانتاج سلفا وخدمات او المساهمة فاعلة في نشاطات ثقافية و الفاعلية في النشاطات .[3]

- **ثانيا : مفهوم الاستدامة .**

❖ **لغة :** استدمت الامر ، اذن تأنيت به .

✓ **كما عرفها حمد 2001 :** بأنها الاهتمام بالأجيال القادمة وتنطوي على منهجية القياس أثار انشطة المنظمة من النواحي المالية ، البيئية ، الاجتماعي.[4]

---

[1] محمد فريد عبد الله استراتيجية التنمية السياحية المستدامة ، دار أيام للنشر و التوزيع /عمان ،طبعة جبل حسين خط 2015/9،ص 13 .

[2] محمد شاهين ، تحديدات العولمة وأثرها على التنمية الاقتصادية للدول النامية ، دار الفجر للنشر و التوزيع ،طبعة الاولى 2018 القاهرة /مصر ،ص 61.

[3] يسرى محمد البلتاجي ، المحاسبة في مجال التنمية المستدامة بين النظرية و التطبيق ، دار الكتب و الوثائق القومية ، مساكن سويتر ، طبعة أولى مارس 2012،ص 19.

[4] معتصم بالله الجوازية ، د.ديمة محمد وصوص ، التنمية البشرية المستدامة ، دار الخليج عمان 2008، طبعة الاولى 130هـ –2009م ،ص 40/39

- ✓ **قال قيس بن الملوح :** أدامه استدامة : تأتي فيه ، وقيل طلب دوامة ، ومن خلال ما أورده سيبويه نستطيع ان نقول استدام في اللغة هو الطلب و الالحاح وحصول الدوام المستمر .

- **ثالثا : مفهوم التنمية المستدامة :**

❖ **اصطلاحا :** تعني المصلحة المشتركة بين سكان كوكب الارض من العدالة في كل شيء **مثل** الهواء و الماء و التربة واستخدام الموارد الطبيعية ، ومراعاة الجانب الاقتصادي لتنظيم الحياة المعشية ، و تحقيق الغرض لكافة البشر وعدم التفريق بين ابناء المجتمعات لكي تتحقق حياة اجتماعية مستقرة ، او على ان ينظر هؤلاء السكان نظرة تفاؤلية قائمة على حب الغير. [1]

- ✓ **التنمية المستدامة :** هي التي تلبي احتياجات الجيل الحالي دون الاضرار بقدرة الاجيال المقبلة على تلبية احتياجاتها الخاصة .[2]
- ✓ **كما عرفها حمد 2001:** بأنها علاقة الوثيقة بين متطلبات التنمية و اوضاع البيئة والتي تتطلب البحث عن أفضل السبل لضمان استمرار عمليات التنمية و تطورها من ناحية و استمرار فاعلية وحيوية النظم البيئية وكفاءتها من ناحية أخرى .[3]
- ✓ كما يمكن ذكر صنفين من تعاريف التنمية المستدامة :

➢ **الصنف الاول :** سميت بتعاريف احادية للتنمية المستدامة ، هي المتجددة وقابلة للاستمرار .

- ✓ **التنمية المستدامة :** هي التنمية التي تتعارض مع البيئة .
- ✓ **التنمية المستدامة :** هي التي تضع نهاية للعقلية اللانهائية الموارد الطبيعية .

➢ **الصنف الثاني :** تمثل تعاريف أكثر شمولا

- ✓ وهي التنمية التي تفي باحتياجات الحاضر دون إضرار بقدرة أجيال المستقبل على وفاء باحتياجاتهم.
- ✓ هي التنمية الاقتصادية و الاجتماعية المتوازنة و المتناغمة تفي بتحسين نوعية الحياة ،مع حماية نظام الحيوي .
- ✓ هي التنمية التي تقوم اساسا على وضع حوافز تقلل من التلوث و تقلل من حجم النفايات و المخلفات و تقلل من حجم الاستهلاك الراهن للطاقة و تضع ضرائب تحد من اصراف ومن استهلاك الماء و الموارد الحيوية .[4]

---

[1] محمد فريد عبد الله ، استراتيجية التنمية السياحية المستدامة ، ص 14 ، مرج سابق .

[2] محمد شاهين ، تحديدات العولمة و أثرها على التنمية الاقتصادية للدول النامية ، ص 62 ، مرجع سابق .

[3] يسرى محمد البلتاجي ، المحاسبة في مجال التنمية المستدامة بين النظرية و التطبيق ، ص 19 ، مرجع سابق .

[4] وراء زكي يونس الطويل ، التنمية المستدامة و الامن الاقتصادي في ظل الديمقراطية وحقوق الانسان ، دار زهران للنشر و التوزيع /2009،طبعة الاولى 1431هـ –2010م ، عمان ،ص .97

وتعرف التنمية المستدامة من الناحية الاقتصادية و الاجتماعية و الانسانية على التالي .

1. **الطابع الاقتصادي** : تمثل التنمية المستدامة لدول الشمال الصناعية ،اجراء خفض عميق و متواصل في استهلاك الطاقة و الموارد الطبيعية .
2. **الطابع الاجتماعي و الانساني** : تعني السعي من اجل استقرار النمو السكاني وفق تدفق الافراد على المدن من خلال تطوير مستويات الخدمات الصحية و التعليمية .[1]

-كما تعرف كذالك على أنها : استمرارية الموارد لأجيال الحاضر و المستقبل و المحافظة على خصائصها.[2]

- التنمية المستدامة هي التي تلبي احتياجات الحاضر دون الاخلال بقدرات الاجيال القادمة على تلبية احتياجاتها.[3]

-بمناسبة الاحتفال بالعيد العاشر لمؤتمر استوكهولم اجريت مناقشات ي برنامج الأمم المتحدة للبيئة و في المؤتمر العام الذي عقد لهذه المناسبة حول استخدام مصادر الثروة الطبيعية المتاحة لأي دولة من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية و الاجتماعية بدون استنزاف الموارد الطبيعية بل الحفاظ عليه بحيث تظل متاحة لاستعمال المستقبل وفي ظل هذا ظهرت فكرة التنمية المستدامة بمكوناتها الثلاثة حماية البيئة ممثلة في مصادر الثروة الطبيعية ، تحقيق النمو الاقتصادي تحقيق التنمية الاجتماعية وفي ظل الحاجة لتقديم الشرح المفصل للتنمية المستدامة شكلت لجنة دولية وهي اللجنة الدولية للبيئة و التنمية (WCDE).

- وأصدرت اللجنة تقريرها عام 1987 بعنوان مستقبلنا المشترك و إشتمل التقرير على تعريف التنمية المستدامة ووضع اقتراحات عن كيفية تطبيقها وعرفها على أنها التنمية التي تضمن الاستجابة لاحتياجات الجيل الحاضر مع عدم تعدي على الحقوق الاجيال القادمة في المعيشة بمستوى يعادل الجيل الحالي أو يوافقه إن أمكن .
- لقد عرضت مقترحات اللجنة على الجمعية العامة للأمم المتحدة وأقرتها وكانت الخطوة التالية اعتماد مفهوم التنمية المستدامة كالتزام من جانب كل الدول وقد جاء ذلك في مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة و التنمية.
- وعرفت قيمة الارض والذي عقد في ريو دي جانيرو من 3 الى 11 يوليو 1992 ،اعتمد المؤتمر التنمية المستدامة كسياسة تلتزم بها كل الدول حتى لا يحدث [4]

اضرار بالبيئة او بصحة الانسان و الاقتصاد نتيجة للأشغال الغير الرشيد لمصادر الثروة الطبيعية ،ويتم التوصل الى ما يسمى بأجندة القرن 21.

---

[1]وراء زكي يونس الطويل ، التنمية المستدامة والأمن الاقتصادي في ظل الديمقراطية و حقوق الانسان ،مرجع سابق ،ص .80

[2]تقرير اللجنة العالمية للبيئة والتنمية ، مستقبلنا المشترك ، الامم المتحدة ، نيويورك 1987، ص .15

[3]عبد الله خبابة ، رابح بوقرة ، الوقائع الاقتصادية ، العولمة الاقتصادية ، التنمية المستدامة ، جامعة الاسكندرية ،2009، ص 349 .

[4]مصطفى كمال ، تأثير المناخ سيؤثر على أمن وسلامة العالم كله ، مقالة العدد 170اكتوبر 2007،ص .106

المطلب الثاني : المراحل التاريخية لتطور مفهوم التنمية المستدامة .

ظهر مصطلح التنمية المستدامة لأول مرة عام 1987 في تقرير اللجنة العليا للبيئة و التنمية كان هدفه الاساس تحديد استراتيجيات وتدابير للحد من أثر تدهور البيئة و القضاء على التلوث ودعم التنمية المستدامة والسليمة بيئيا ، وعلى الرغم من الحداثة النسبية لفكرة التنمية المستدامة إلا انه ممكن القول أن لها تاريخا مشتقا في مجموعة الافكار الواردة في بعض الكتابات . الاقتصادية وأن مفهوم التنمية المستدامة أصولا تاريخية مرت بمجموعة من المراحل ومن بينها :

- **المرحلة الاولى** : في هذه المرحة حصلت دراسة التناقض المتولد عن التراكم ي الثروات وكذلك ضرورة ادخال تكلفة اجتماعية لنشاط المشروع في الحسابات الاقتصادية .
- **المرحلة الثانية** :تركز على أهم ما يحدث من عملية افساد تبني وتبذير في استخدام الموارد الطبيعية.
- **المرحلة الثالثة** : تحض باهتمام المؤسسات الدولية و المنظمات التي يهمها الامر .
- **المرحلة الرابعة** : تهتم بالتقارب بين اشكاليتي النمو والبيئة لان البيئة الفائدة تشكل عقبة لإمكانيات التنمية المستدامة فكانت كما يلي :

- في سنة 1968 تبنى نادي روما اول فكرة للظهور باهتمام التنمية المستدامة وعمل النادي الى ضرورة اجراء ابحاث تخص مجالات التطور العالمي لتحديد حدود النمو في الدول المتقدمة .
- في سنة 1972 نشر نادي روما تقريرا مفصلا حول تطوير المجتمع البشري وعلاقته باستغلال الموارد الاقتصادية وتوقعات ذلك حتى سنة 2005 ومن اهم نتائجه هو انه سيحدث عدم توازن خلال القرن الواحد و العشرين بين التلوث واستنزاف الموارد الطبيعية .
- في سنة 1972 كذلك تم من خلال قمة الامم المتحدة ي ستوكوهلم عرض مجموعة من القرارات الخاصة بالتنمية الاقتصادية وضرورة الترابط بين البيئة و المشكلات الاقتصادية و طالبت الدول النامية بان لها الاولوية ي التنمية اذ اريد تحسين البيئة وتفادي التعدي وبالتالي ضرورة تضييق الفجوة ما بين الدول الغنية و الدول الفقيرة .
- في سنة 1982 وضع برنامج الامم المتحدة تقريرا على حالة البيئة العالمية وكانت اهمية التقرير انه مبني على وثائق علمية وبيانات احصائية اكدت الخطر المحيط بالعالم وفي نفس العام تقويم وتوجيه أي نشاط بشري من شأنه التأثير على الطبيعة ويجب الاخذ بعين الاعتبار النظام الطبيعي عند وضع الخطط التنموية .

- في سنة 1987 قدمت اللجنة الدولية للبيئة و التنمية تقرير بعنوان مستقبلنا المشترك حيث أظهر التقرير تفصيلا كاملا عن التنمية و بهذا الشكل ما لم تكن التنمية قابلة للاستمرار ومن الضرر البيئي .
- في سنة 1992 انعقدت قمة البرازيل و عرفت بمؤتمر الامم المتحدة للبيئة وخصص المؤتمر استراتيجية وتدابير للحد من الضرر البيئي في اطار تنمية قابلة للاستمرار من خلال هذه القمة كانت التنمية المستدامة هي المفهوم الرئيسي للمؤتمر الذي صدرت عنه وثيقة تحدد المعايير الاقتصادية و الاجتماعية و البيئية لكيفية تحقيق التنمية المستدامة لمواجهة احتياجات وتحديات القرن الواحد و العشرين (21) .
- في سنة 1997 أقر مؤتمر Kyoto الذي انعقد في اليابان الذي يهدف الى الحد من انبعاث الغازات الدفيئة (green house gases)، و التحكم في كفاءة استخدام الطاقة في القطاعات الاقتصادية المختلفة وزيادة استخدام نظم الطاقة المتجددة و المستدامة .
- وفي سنة 2002 عقد مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة بجنوب افريقيا بهدف تأكيد على الالتزام الدولي بتحقيق التنمية المستدامة و المحافظة على البيئة.[1]

الجدول 1 يوضح مفهوم و تطور التنمية و محتواها منذ نهاية الحرب العالمية الثانية .

المرحلة	مفهوم التنمية	الفترة الزمنية بصورة تقريبية	محتوى التنمية ودرجة التركيز	أسلوب المعالجة	المبدأ العام للتنمية المستدامة للإنسان
1	التنمية = النمو الاقتصادي	نهاية ح.ع.2 منتصف الستينات القرن العشرين	-اهتمام ورئيس بالجوانب الاقتصادية - اهتمام ضعيف بالجوانب الاجتماعية -اهمال الجوانب	-معالجة كل جانب من الجوانب -معالجة مستقلة عن الجوانب الاخرى (افتراض عدم وجود تأثيرات متبادلة بين الجوانب	-الانسان هدفه التنمية

[1] هاشم مرزوك على الشمري ، حميد عبد الزبيدي ، ابراهيم كاطع حلو الجوارني ، الاقتصاد الاخضر مسار جديد في التنمية المستدامة ، دار الايام للنشر و التوزيع ، الطبعة الاولى 2016، ص 48/49/.50

				المجمعة)	
2	التنمية = الاقتصادي + التوزيع العادي	منتصف الستينات منتصف السبعينات القرن العشرين	–اهتمام كبير بالجوانب الاقتصادية –اهتمام متوسط بالجوانب الاجتماعية –اهتمام ضعيف بالجوانب بيئية	–معالجة كل جانب من الجوانب –معالجة مستقلة عن الجوانب الاخرى (افتراض عدم وجود تأثيرات متبادلة بين الجوانب مجتمعية)	–من اجل الانسان –الانسان وسيلة التنمية /تنمية الانسان
3	التنمية الشاملة = الاهتمام بجميع الجوانب الاقتصادية و الاجتماعية بنفس المستوى	منتصف السبعينات منتصف ثمانينات القرن العشرين	–اهتمام كبير بالجوانب الاقتصادية – اهتمام كبير بالجوانب الاجتماعية – اهتمام متوسط بالجوانب البيئية	–معالجة كل جانب من الجوانب –معاجة مستقلة عن الجوانب الاخرى (افتراض عدم وجود تأثيرات متبادلة بين الجوانب مجتمعية)	–الانسان هدفه التنمية /التنمية من أجل الانسان –الانسان وسيلة التنمية /تنمية الانسان – الانسان صانع التنمية / تنمية بواسطة الانسان
4	التنمية المستدامة = اهتمام بجميع الجوانب الاقتصادية و	النصف الثاني من الثمانينات القرن العشرين وحتى وقتنا	–اهتمام كبير بالجوانب الاقتصادية –اهتمام كبير بالجوانب	–معالجة كل جانب من الجوانب –معالجة مستقلة عن	–الانسان هدف التنمية /التنمية من أجل الانسان –الانسان

	الاجتماعية والبيئية بنفس المستوى	الحاضر	الاجتماعية –اهتمام كبير بالجوانب البيئية –اهتمام كبير بالجوانب الروحية و الثقافية	الجوانب الاخرى (افتراض عدو وجود تأثيرات متبادلة بين الجوانب مجتمعة)	وسيلة التنمية / تنمية –الانسان وسيلة التنمية /تنمية –الانسان صانع التنمية / التنمية بواسطة الانسان

مصدر : نوازد عبد الرحمن الهيتي ، التنمية المستدامة الاطار العام و التطبيقات دولة الامارات العربية المتحدة نموذجا ، ص 50.

- التنمية المستدامة موجودة منذ القدم لا تمثل ظاهرة حديثة ، حيث أن الدوافع وراء مخاوفنا الحالية يرجع الى ألاف سنين وفقا لما بينه كتاب التربة الفوفية و الحضارة لمؤلفه ديل وكارتر مثلان يتمثلان في حضارات الحذق من في شمال إفريقيا بالقرب من قرطاج القديمة (تونس حاليا)ومصر.

كان يشكل في قرطاج في عصرها الذهبي أكثر من مليون نسمة ،وكانت تتمتع بوفرة من المواد الغذائية التي تنتج في أراضي الزراعية الخصبة المنخفضة الواقعة بين الساحل و جبال الاطلس وبمجرد قيام الدولة الرومانية بغزو قرطاج و قرارها ان تجعل منها مستعمرة لتوريد الطعام للإمبراطورية الرومانية بالطبع عمدت روما الى نشر الزراعة و الرعي في المناطق الحدية و المرتفعة ،مما أدى إى تدهور إنتاجية وتدمير الاراضي في نهاية المطاف عكس حضارة قرطاج بقيت ترتكز على أساس مستدام من خلال القرن ال 20 وظهرت التنمية المستدامة على الصعيد الرسمي في 90 من القرن الماضي التي تناولت قضايا البيئة و التنمية و النمو و مستقبل الاقتصاد العالمي بصورة غير مباشرة .[1]

وبصورة مباشرة الى هذا المفهوم الذي اكتسب الصفة الرسمية بعد مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة و التنمية الذي انعقد في ريو دي جانيرو في الصيف عام 1992 .

المطلب الثالث : مجالات التنمية المستدامة و أهميتها

[1] نوازد عبد الرحمن الهيتي ، التنمية المستدامة الاطار العام و التطبيقات دولة الامارات العربية المتحدة نموذجا ، مركز الامارات للدراسات و البحوث الاستراتيجية ، الطبعة الاولى 2008، ص 11/10/09.

أولا : مجالات التنمية المستدامة : حدد مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة في جوها ستبرج عام 2002 مجالات التنمية المستدامة بثلاثة ابعاد رئيسية هي : البيئة و الاقتصاد و المجتمع مع الاعتراف بوجود حدود للقدرة على توفير

المواد مع اعتمادها عى أنشطة التي تتداخل مع بعضها البعض بما تحقق التنمية المستدامة وهو ما يوضحه الشكل التالي[1]

شكل رقم 1 يوضح مجالات التنمية المستدامة

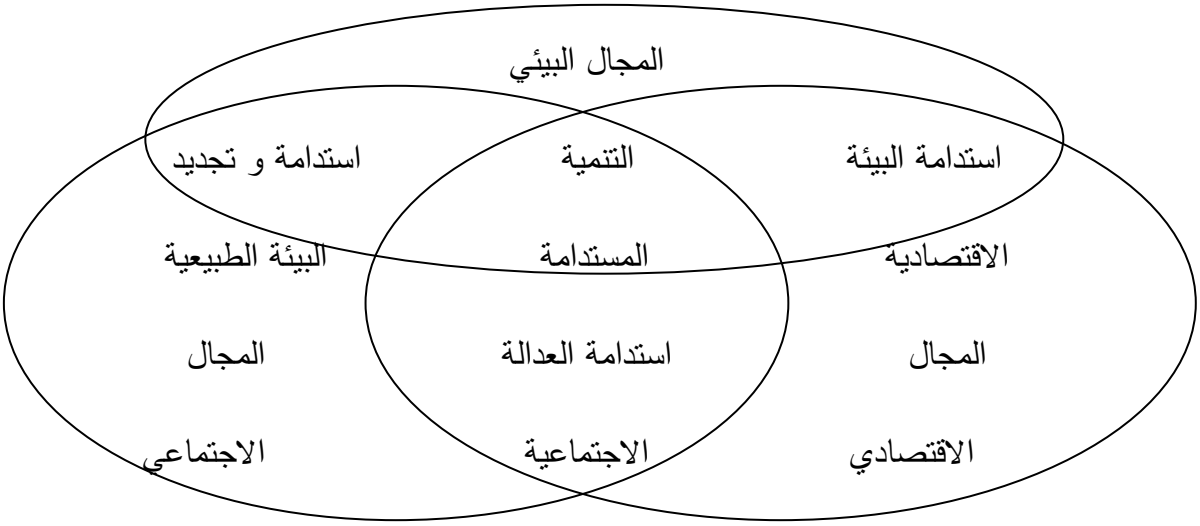

المصدر : يسرى محمد البلتاجي ، المحاسبة في مجال التنمية المستدامة بين النظرية و التطبيق ص،21

ويتضح من هذا الشكل ان التنمية المستدامة تتضمن المجالات التالية :

1. **المجال البيئي :** يتعلق بمحافظة على قاعدة الموارد المادية و البيولوجية و على النظم الايكولوجية و النهوض بها ، وذلك من خلال مراعاة الاعتبارات البيئية التي تؤكد ألا تتعدى مخالفات قدرة استيعاب البيئة لهذه المخلفات أو تضر بقدرتها على الاستيعاب مستقبلا ، وكذلك اكتشاف مصادر متجددة لهذه الموارد .
2. **المجال الاقتصادي :** وبدور جوهر هذا المجال حول تعظيم رفاهية المجتمع من خلال تحقيق الكفاءة الاقتصادية بالاستخدام الامثل للموارد الطبيعية .
3. **المجال الاجتماعي :** يتناول العلاقة بين الطبيعة و البشر و تحقيق الرفاهية وتحسين سبلها للرفاهية من خلال تحقيق العدالة الاجتماعية في المجالات لحصول على الخدمات الصحية و التعليمية ووضع المعايير الامنية واحترام حقوق الانسان ، وتنمية الثقافات المختلفة والتنوع والتعددية والمشاركة الفعلية في

[1] يسرى محمد البلتاجي، المحاسبة في مجال التنمية المستدامة بين النضرية و التطبيق ،مرجع سابق ،21

صنع القرار وتبين مما سبق ان هناك علاقة شرطية ، لكي تكون التنمية المتواصلة لابد ان يكون هناك توازن بين الانظمة المتضمنة للعلاقات بين المجتمعات البشرية والطبيعة التي تضم المحيط الحيوي . [1]

ثانيا :أهمية التنمية المستدامة : تتبين أهمية التنمية المستدامة من خلال الاتي :

- تحسين القدرة الوطنية على ادارة الموارد الطبيعية (ادارة واعية ورشيدة لتحقيق حياة افضل لكل فئات المجتمع).[2]
- على الرغم من تباين الاراء و الجدل تجاه مفهوم التنمية المستدامة من خلال 20 عاما الماضية ، الا ان الحديث على الربط بين التنمية المستدامة و المدن الحضرية الذي بدأ سوى في سنوات ال 10 الماضية فقط ، وهذا يرجع لعدة اسباب :

- نسبة كبيرة من سكان العالم يعيشون في المدن الحضرية ، مع وجود معدلات كبيرة من الهدر للموارد الطبيعية الغير المتجددة .
- نسبة كبيرة في مستويات استهلاك الطاقة (بترولية ، فحم ، أخشاب وغيرها من ملوثات بيئية). واستهلاك الجائر للمواد الطبيعية بين السكان الفقيرة .
- السياسات الحضرية الجارية والتي ترتكز فقط على تطبيق مبادئ التنمية الاقتصادية التقليدية لها مردود أو أثار ايكولوجية خطيرة مثل : خطورة هذه السياسات على البيئة خاصة (تصميم ، تخطيط المدن ، شبكات الطرق والمواصلات للمدن الحضارية).
- وتبقى نقطة اخيرة تجب اشارة لها وهي ان المدن الحضرية ليست هي المسؤولة بمفردها عن حالة التدهور التي تحصل في البيئة ، فهناك انشطة صناعية ومستويات الاستهلاك من مصادر الطاقة و أنماط المعيشة السائدة بين ابناء الطبقات الثلاث (العليا–الوسطى–الدنيا)سواء في البلدان الغنية الفقيرة [3].

---

[1] يسرى محمد البلتاجي ، المحاسبة في مجال التنمية المستدامة بين النظرية و التطبيق ، ص 21 / 22/ 23، مرجع سابق .

[2] هاشم مرزوك على الشمري ، حميد عبد الزبيدي ، ابراهيم كاطع حلو الجوارني ، الاقتصاد الاخضر مسار جديد في التنمية المستدامة ، ص 57 ، مرجع سابق .

[3] حمد عبد الفتاح ناجي ، التخطيط للتنمية الحضرية المستدامة نحو المدن المستدامة بدول العالم الثالث في ضوء متغيرات العصر ، المكتب الجامعي الحديث ، الطبعة يناير 2015، ص 38/37.

2. المبحث الثاني : المحاور الأساسية للتنمية المستدامة .

المطلب الاول : ابعاد ومبادئ التنمية المستدامة .

اولا : ابعاد التنمية المستدامة . تتضمن التنمية المستدامة ابعاد مختلفة ومتكاملة و متداخلة فيما بينها و بالتالي فان التركيز على تجانسها من شأنه احراز تقدم في تحقيق التنمية المستدامة على الابعاد التالية : الابعاد الاقتصادية ،الابعاد البيئية ، الابعاد الاجتماعية و التكنولوجية .

- **الابعاد الاقتصادية :**

- تحقيق الانصاف بين سكان العالم في استغلال الموارد ذلك ان الواقع يشير الى حصة الاستهلاك الفردي من الموارد الطبيعية في البلدان المتقدمة يمثل اضعاف ما يتحصل عليه الفرد في البلدان النامية .
- تقليص تبعية البلدان النامية للبلدان الصناعية : تقليل الدول المتقدمة من استهلاك الموارد الطبيعية سوف تحرم الدول النامية من أهم مصادر ايراداتها وهكذا ينبغي على هذه الاخيرة ان تتبنى تقوم على الاعتماد على الذات التنمية القدرات المحلية و تامين الاكتفاء الذاتي ، مما يسمح بالتوسيع في التعاون الاقليمي و التجارة البيئة للبلدان النامية .
- ايقاف تمديد الموارد الطبيعة :من خلال التخفيض المستمر و التدريجي لمستويات الاستهلاك الم للطاقة و الموارد الطبيعية في البلدان المتقدمة الى العمل على احداث تغيرات في أنماط استهلاك التى تهدد التنوع البيولوجي .
- الحد من التفاوت في المداخيل : تخفيض الفرص في التفاوت المتنامي في الدخل وفي فرص الحصول على الرعاية الصحية ، إتاحة ملكية الاراضي للفقراء تقدم قروض الى القطاعات الاقتصادية غير الرسمية واكتسابها صفة الشرعية التي تلعب دورا حاسما في تحفيز التنمية .
- تقليص الانفاق العسكري : وهذا في جميع الدول من خلال تحويله الى الاغراض التي تخدم التنمية .
- مسؤولية البلدان المتقدمة عن التلوث ومعالجته : توفير الموارد التقنية و المالية لتعزيز التنمية المستدامة في بلدان الاخرى باعتبار ان ذلك استثمار في مستقبل الكرة الارضية .
- التنمية المستدامة لدى البلدان فقيرة : تكريس الموارد الطبيعية لأغراض التحسين المستمر في المستويات المعيشية .
- المساواة في توزيع الموارد : تتمثل ي جعل فرص الحصول على الموارد و المنتجات و الخدمات فيما بين جميع الافراد داخل المجتمع أقرب الى المساواة .

- **الابعاد التكنولوجية** : تتضمن النقاط التالية :

- استعمال تكنولوجيات انظف و أكفأ في المرافق الصناعية تسمح بالاستخدام الامثل للموارد الطاقوية و الطبيعية .
- الاعتماد على المصادر الطاقة المتجددة بدلا من المحروقات بغرض الحد من ظاهرة انبعاث الغازات.
- الاعتماد على التكنولوجيات المحسنة و فرض ذلك بالنصوص القانونية .
- تطوير تكنولوجيات تستغل للتخلص التدريجي من الموارد الكيميائية .

- **الابعاد البيئية** : يقتضي الالتزام بتجسيد بقية ابعادها والتي تقود الى الاجراءات التي تحد من :

- اتلاف التربة ، استعمال المبيدات ، تدمير الغطاء النباتي : نلاحظ ان تعرية التربة وفقدان انتاجيتها يؤديان الى تقليص من غلتها .
- حماية الموارد الطبيعية : التنمية المستدامة تحتاج الى حماية الموارد الطبيعية الازمة لإنتاج المواد الغذائية و الوقود نبدأ من حماية تربة الى حماية اراضي انتاجية و مصايد الاسماك .
- معالجة التلوث:ينصب ذلك على عاتق البلدان الصناعية بشكل اساسي مسؤولية الحد من ظاهرة التلوث البيئي وذلك عن طريق استخدام تكنولوجيا انظف و استغلال الموارد بطريقة عقلانية .
- صيانة المياه (الحفاظ على مصادر المياه الصالحة للشرب) : وضع حد للاستخدامات المبددة و تحسين كفاءة شبكات المياه .

- **الابعاد الاجتماعية** : إن تحقيق الابعاد الاجتماعية للتنمية المستدامة يقوم على فكرة تنمية البشر وذلك من خلال ارتكاز على :

- الرعاية الصحية وفرص العمل ملائمة لكل فئات المجتمع . ضبط السكان من حيث توزيع سكان و مكانة الحجم النهائي للسكان[1]
- مشاركة الناس : يعد هذا من ركائز الجوهرية لنجاح تنمية عن طريق اشتراك الناس في تخطيط وصنع القرارات من جهة ثم المساهمة في تنفيذها من جهة أخرى .
- ضمان الحاجات الاساسية من التعليم .
- تحقيق العدالة الاجتماعية بين أفراد الجيل الحالي من جهة ثم بين أفراد الجيل الحالي و المستقبلي من جهة أخرى.
- كما يمكن اضافة بعض الابعاد نذكر منها :

---

[1] عمر بن لخضر خلفاوي ، التنمية المستدامة للمنظمات جودة نسبة صحة سلامة مهنية ، دار الايام للنشر ة التوزيع ، الطبعة الاولى 2016، ص 52 /53 / 54/ 147/.149

- **البعد السياسي و الحكم الراشد :**

انجاز التطبيق المتكامل للسياسات المتعددة للتنمية المستدامة على مختلف الاصعدة ومما يفاقم هذه المشكلة هو مركزية الحكومات في المنطقة ذات الصيغة القطاعية في مختلف المجالات الاقتصادية وفيما يخص تطبيق السياسات .[1]

-البعد الايديولوجي او العقائدي (التنمية الروحية).

يتضمن كافة جوانب الحياة و يحدد للفرد حريته و حركته و اختياراته من حيث (التنمية الذاتية ، التنمية النفسية ، التنمية الادارية و التشريعية ، التنمية البيئية العلمية و البحثية و التكنولوجية ، التنمية البشرية ، التنمية الاجتماعية ، التنمية السياسية ، التنمية الاقتصادية) وأول ما توفره التنمية الروحية هي التعاون على المصالح الوجدانية للمجتمع .[2]

ترابط ابعاد التنمية المستدامة :يمكن توضيح ترابط ابعاد التنمية المستدامة من خلال الشكل **رقم 2**

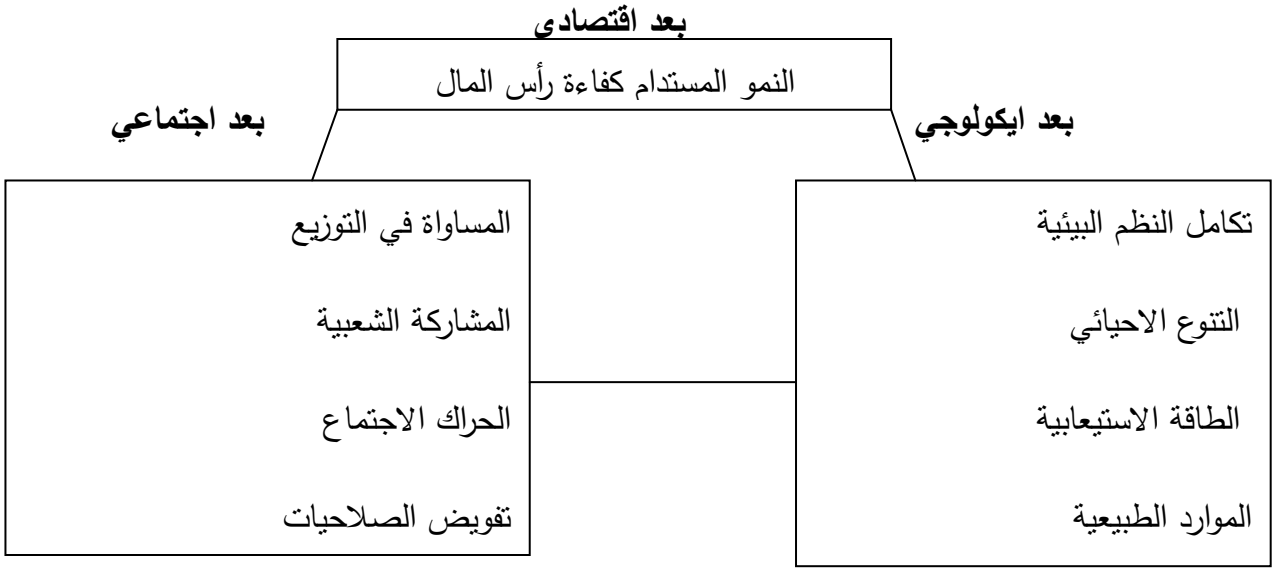

المصدر: هاشم مرزوك علي الشمري ،الاقتصاد الاخضر مسار جديد في التنمية المستدامة ص 53

[1] عمر بن لخضر خلفاوي ، التنمية المستدامة للمنظمات جودة نسبة صحة سلامة مهنية ، مرجع سابق ، ص .150

[2] علياء رمضان ، الاعلام و التنمية المستدامة مبادرات رائدة من خلال فكر ابتكاري غير تقليدي في التنمية المستدامة ، مؤسسة حورس الدولية ، طبعة الاولى 2018، اسكندرية ، ص 56/.57

الابعاد الاساسية للتنمية المستدامة : يمكن توضيحها في الجدول التالي :[1]

جدول رقم 2 جدول يمثل الابعاد الاساسية للتنمية المستدامة .

البعد الاقتصادي	البعد الاجتماعي	البعد البيئي
النمو الاقتصادي مستدام	المساواة في التوزيع	النظم الايكولوجية
كفاءة رأس المال	الحراك الاجتماعي	الطاقة
اشباع الحاجات الاساس	المشاركة الشعبية	التنوع البيولوجي
العدالة الاقتصادية	التنوع الثقافي	الانتاجية البيولوجية
/	استدامة المؤسسات	القدرة على التكيف

المصدر : هاشم مرزوك علي الشمري ،الاقتصاد الاخضر مسار جديد في التنمية المستدامة ص 53

شكل رقم 3 يمثل تداخل ابعاد عملية التنمية المستدامة

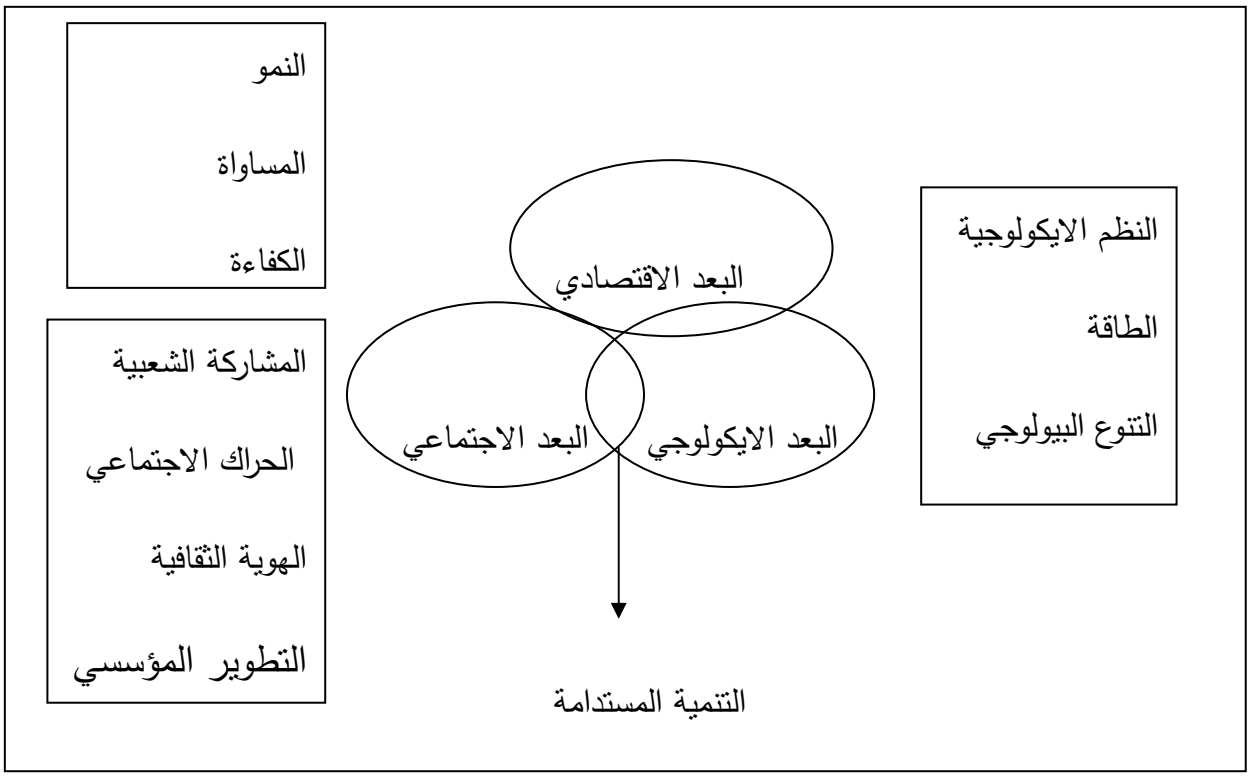

ثانيا : مبادئ التنمية المستدامة .

تحقيق التنمية المستدامة يستند الى مجموعة من المبادئ التي ترتبط بمجالات و تتمثل هذه المبادئ فيمايلي :

[1] هاشم مرزوك علي الشمري ،الاقتصاد الاخضر مسار جديد في التنمية المستدامة ، مرجع سابق . ص 53/.54

المبدأ الاول : تنفيذ الممارسات الاخلاقية و المحافظة عليها و على نظم حوكمة المنشآت : وذلك من خلال

- تطوير و تنفيذ القوائم الخاصة بالمبادئ الاخلاقية ، و الممارسات التي تلتزم الادارة بتطبيقها داخل المنشأة.
- الامتثال لمتطلبات القوانين و اللوائح التي تقرها الدولة .
- العمل مع الجهات الحكومية و أجهزة المجتمع المدني و غيرها من أصحاب المصلحة لتحقيق و تنفيذ سياسة عامة مناسبة و فعالة تدعم التنمية المستدامة .

▪ **المبدأ الثاني** : مجموعة اعتبارات التنمية المستدامة في عملية اتخاذ القرار داخل المنشأة :

- دمج مبادئ التنمية المستدامة في سياسات و ممارسات المنشأة و تخطيط و تصميم و تشغيل النظم التي تدعم التنمية المستدامة.
- تنفيذ ممارسات فعالة و ابتكار و تحسين الانشطة المرتبطة بالأداء الاجتماعي و البيئي و تعزيز الاداء الاقتصادي في نفس الوقت.
- تشجيع العملاء و الموردين على تبني مبادئ و ممارسات مماثلة لما تنتجه المنشأة ، مما يجعلها قابلة للمقارنة .
- توفير التدريب على التنمية المستدامة لضمان الكفاءة على جميع المستويات بين العاملين .
- دعم السياسات و الممارسات العامة التي تعزز الموقف التنافسي للمنشأة .

▪ **المبدأ الثالث** : دعم حقوق الانسان الاساسية و احترام الثقافات و العادات و القيم لجميع أصحاب المصالح : وذلك من خلال :

- ضمان اجور عادلة و ظروف عمل آمنة لجميع العاملين .
- المشاركة البناءة مع العاملين بشأن المسائل ذات الاهتمام المشترك .
- تنفيذ السياسات و الممارسات الهادفة الى القضاء على التمييز و المعاملة غير العادلة.
- التفويض العادل للاثار السلبية على المجتمع و التي لا يمكن تجنبها .
- احترام ثقافة وتراث جميع فئات المجتمع .

▪ **المبدأ الرابع** : تنيذ استراتيجيات ادارة الخطر على اساس معلومات عملية صحيحة و سلمية وذلك من خلال :

- التشاور مع الاطراف المهتمة والمتأثرة لتحديد و تقييم وإدارة جميع الاثار الاجتماعية و الصحة ، و البيئية و الاقتصادية ، المرتبطة بأنشطة المنشأة .
- ضمان الفحص المنتظم ، وتحديث نظم ادارة المخاطر .

- ابلاغ الاطراف التي يتحمل ان تتأثر بدرجة كبيرة من المخاطر و المعادن و الفلزات بالتدابير التي سيتم اتخاذها لإدارة المخاطر المحتملة على النحو الفعال .
- تطوير الحفاظ على اختيار فعالية اجراءات الاستجابة لحالات الطوارئ بالتعاون مع الاطراف التي يحتمل ان تتأثر .

▪ **المبدأ الخامس** : البحث عن التحسين المستمر للصحة و سلامة الاداء : وذلك من خلال ما يلي:

- تنفيذ نظام الادارة التي تركز على التحسين المستمر لجميع جوانب العمليات التي يمكن ان يكون لها تأثير كبير على صحة و سلامة العاملين بالمنشأة .
- اتخاذ جميع التدابير المعقولة و العملية للقضاء على الظلم ، و الاصابات و الامراض التي تصيب العاملين بالمنشأة .

▪ **المبدأ السادس** : البحث على التحسين المستمر لأدائنا البيئي : وذلك من خلال :

- تقييم الاثار البيئية الايجابية و السلبية ، المباشرة ، و غير المباشرة ، و المتراكمة للمشاريع الجديدة .
- تنفيذ نظام الادارة البيئية و الذي يركز على التحسين المستمر لاستعراض ، منع او للتخفيف من الاثار البيئية الضارة .
- تقديم طرق آمنة لتخزين النفايات المتبقية و المخلفات و التخلص منها.
- تصميم و تخطيط جميع العمليات و التي توفر موارد كافية لتلبية الاحتياجات .

▪ **المبدأ السابع** : المساهمة في التنمية الاجتماعية و الاقتصادية و المؤسسة للمجتمعات التي تعمل المنشأة فيها : و ذلك من خلال

- الدخول بشكل عملي مع الاطراف المتضررة للمناقشة و الرد على القضايا و الصراعات بشأن ادارة الاثار الاجتماعية .
- المساهمة في تنمية المجتمع المحلي .
- ضمان تفعيل النظم الملائمة لإجراء تفاعل مسمتر مع الاطراف المتضررة .
- تشجيع الشراكة مع الحكومات و المنظمات غير الحكومية لضمان أن البرامج مثل : المجتمع و الصحة و التعليم ، و تطوير الاعمال التجارة المحلية . مصممة بشكل جيد و فعال .[1]

▪ **المبدأ الثامن** : تقديم تقارير تتصف بالفعالية و الشفافية لأصحاب المصالحة : وذلك من خلال :

[1] يسرى محمد البلتاجي ، المحاسبة في مجال التنمية المستدامة بين النظرية و التطبيق ، مرجع سابق ، ص 26/25/24/23.

- تقرير عن تنميتنا الاقتصادية و الاجتماعية و الاداء البيئي و المساهمة في التنمية المستدامة .
- توفير معلومات دقيقة وفي الوقت المناسب .
- اجراء مشاورات مع اصحاب المصلحة من خلال عمليات التشاور .

وان كانت المبادئ سالفة الذكر ينطوي مضمونها على توسيع نطاق العمليات المرتبطة بالأداء البيئي و الاجتماعي الشامل للمنشأة و انعكاس ذلك على ادائها في مجالات التنمية المستدامة الثلاثة التي تسبق ان اوضحها **الشكل رقم 1** فإن إطار نطاق الانشطة ذات الاثر الاجتماعي ينبغي تحديده ، وذلك على اساس تلك الانشطة تمثل الموضوع بروز في نطاقه جوهر الوظيفة المحاسبة.

وتتصف مبادئ التنمية المستدامة فيما يلي:

- التناغم بين التنمية و الجانب الايكولوجي و التوجه المستقبلي من خلال الحفاظ على أنق أخلاقي تلزم به التنمية كعملية جارية .
- المسؤولية الاجتماعية و العمل على تقوية نوازع العون المتبادل و التعاون .
- الطموح حيث أن الاجيال الحالية و التالية بحاجة ماسة للتواصل من الحياة .
- المقدرة على التكيف اول التأقلم ، من خلال إعادة التفكير و التخطيط في المشكلات الموجودة من جديد و التحديد الدقيق للعوامل.

ونجد من المبادئ السابقة ان مفهوم او مبدأ المسؤولية الاجتماعية يركز على كيفية مشاركة المواطن في عملية صنع القرارات و السياسات بما ينعكس في صورة تحسن دائم في نوعية الحياة و المعيشة للأجيال الحالية من المبادئ ايضا التي اثير حولها الجدل تلك المتعلقة بالتوجيهات

المستقبلية خاصة وان مفهوم مستقبل الاجيال التالية لا تزال مطاطا لدرجة مثيرة للغموض و الابهام بين الباحثين في مجالات التنمية المستدامة[1] .

المبدا التاسع : تحديد اولويات بعناية :

[1]. احمد عبد الفتاح الناجي ، التنمية المستدامة في المجتمع النامي في ضوء المتغيرات العالمية و المحلية الحديثة ، المكتب الجامعي الحديث ، جامعة الغيوم ، الطبعة الاولى ديسمبر 2012، ص 76 .

ان الاعباء المالية الكبيرة بل و ندرة الموارد المالية احيانا مع الاثار البيئية الناجمة عن المشاريع الصناعية يحتم التشديد في اختيار الاولويات ، حيث تصنع الدول خطط قائمة على التحليل التقني للآثار الصحية و التكنولوجية قصد تحديد المشكلات الواجب التصدي لها بفعالية.

- **المبدأ العاشر** : الاقتصاد في استخدام القدرات الادارية و التنظيمية .

يجب العمل على تنفيذ سياسات اكثر تنظيما و قدرة : فرص الضرائب على الوقود ، او قيود الاستيراد او انواع معينة من المبيدات الحشرية ، ادخال مبدأ الحوافز على المؤسسات الصناعية التي تسعى الى التقليل من الاخطار البيئية .[1]

المطلب الثاني : التنمية المستدامة (الخصائص / الاهداف / الركائز)

اولا : خصائص التنمية المستدامة : تتميز التنمية المستدامة بعدة خصائص أهمها .

1. **الاستمرارية** : اذ يتطلب توليد دخل مرتفع يمكنه من اعادة استثمار جزء منه حتى يسمح بإجراء الاخلال و التحديد و الصيانة للموارد وتنظيم استخدام الموارد الطبيعية المتجددة ، وكذلك القابلة للنفاذ بما يضمن مصلحة الاجيال القادمة .
2. **تحقيق التوازن البيئي** : وذلك من خلال المحافظة على البيئة بما يضمن حياة طبيعية سلمية و ضمان انتاج الثروات المتجددة مع عدم استنزاف الثروات غير المتجددة ، وبناءا على ما سبق فإن التنمية المستدامة هي التنمية ذات القدرة على الاستمرار و الاستقرار من حيث استخدامها للموارد الطبيعية التي تتخذ من التوازن البيئي هدفا مهما كان بهدف رفع مستوى المعيشة من جميع جوانبه مع تنظيم الموارد البيئية و العمل على تنميتها لذلك يوجد علاقة وطيدة بين التنمية المستدامة و العمل على استمرارها ، اذ تشكل عنصرا اساسا ضمن أي نشاط تنموي بهدف المحافظة على سلامة البيئة.[2]
3. **التقدم** : من خلال العمل على تحسين مستويات المعيشة و نوعية الحياة للفرد بالمجتمع .
4. **العدالة** : من خلال ترسيخ المبادئ حقوق الانسان للأجيال الحالية و التالية على السواء .
5. **الاستقرار** : بمعنى التكيف وتجنب التقلبات الحادة في الانساق الموجودة مع المقدرة على اصلاح أي جوانب قصور قد تعثر بها مستقبلا [3].

---

[1] اسياق سيمى ، التنمية المستدامة بين الحق في اسغلال الموارد الطبيعية و المسؤولية في حماية البيئة مع الاشارة الى التجربة الجزائرية ، الملتقى الدولي الثاني السياسات و التجارب التنموية بالمجال العربي و المتوسطي التحديات التوجهات الافاق الاقتصادية ، جامعة

[2] هاشم مرزوك على الشمري ، حميد عبيد عبد الزبيدي ، ابراهيم كاطع حلو الجوارني ، الاقتصاد الاخضر مسار جديد في التنمية المستدامة مرجع سابق ،ص 54/.55

[3] احمد عبد الفتاح الناجي ، التنمية المستدامة في المجتمع النامي في ضوء المتغيرات العالمية و المحلية الحديثة، ص 70. مرجع سابق

6. **الشمول :** لا يعرف الفصل بين ما هو مادي و ما هو روحي اذ لا يمكن معالجة قضايا التنمية بعيدا عن التوجهات العقائدية فلا يعقل ان تحدث تنمية تضمن حرية التعبير ولا تضمن لقمة العيش للفقراء (النظام الرأسمالي) ولا تضمن حرية التفكير و المبادرة (النظام الاشتراكي) بل ان مبدأ الشمول يضمن تحقيق الحاجات الضرورية المادية وبالتالي فإن منطلقات التنمية ترتبط ارتباطا وثيقا بالمنطلقات العقائدية .
7. **الكفاية :** ان المشكلة الاقتصادية تتمثل في ندرة الموارد المحدودة و عدم كفايتها لتلبية حاجيات الانسان اللامتناهية للوصول الى كيفية ترشيد هذه الموارد لتلبية تلك الحاجيات .
8. **الانسانية :** تسعى التنمية الى رفاهية المجتمع و اسعاد الناس و تحريره من الاستغلال و تكريمه[1]

ثانيا : اهداف التنمية المستدامة :

- ✓ **تحسين نوعية الحياة :**

من خلال تحسين نوعية التعليم الجيد ،والتوزيع العادل للثروة و الدخول ، و اقامة نظام الامن الاجتماعي ، و الاهتمام بالثقافة و اقامة علاقات انسانية على اساس العدل و السلم و المساواة و التحرر من العبودية للغير او الاعتماد عليهم ، اضافة الى التحرر من الجهل و الفقر و المرض .[2]

- ✓ **احترام البيئة الطبيعية :**

التنمية المستدامة هي ببساطة تنمية تستوعب العلاقة الحساسة بين البيئة الطبيعية و البيئة المبنية ، و تعمل على تطوير هذه العلاقة لتصبح علاقة تكامل و انسجام[3].

- ✓ **تعزيز وعي السكان بالمشكلات البيئية القائمة :**

ان تو عية السكان بالمشكلات و المخاطر البيئية تحدث تنمية بالمسؤولية تجاه اهمية الحفاظ على البيئة ،

و في حث الافراد على ايجاد حلول لإعداد وتنفيذ و متابعة برامج و مشاريع و سياسات التنمية المستدامة (تنشئة بيئية).[4]

---

[1] ميلود عباسي ، التنمية المستديمة على ضوء الشريعة الاسلامية ، دار الايام للنشر و التوزيع /عمان 2016 ، الطبعة الاولى 2017، ص 31./30/29/28

[2] جامعة الملك عبد العزيز ، التنمية المستدامة في الوطن العربي بين الواقع المأمول ، الاصدار الحادي عشر، مركز الانتاج الاعلامي ، 1426 ، ص .61

[3] احمد عبد الفتاح ناجي ، التنمية المستدانة في المجتمع النامي –في ضوء المتغيرات العالمية و المحلية الحديثة ، ص 72 ، مرجع سابق .

[4] عثمان محمد غليم ، و ماجدة ابو زنط ، التنمية المستدامة فلسفتها و اساليب تخطيطها ، و ادوات قياسها ، دار الصفا ، عمان ،2010 ص 30.

- ✓ **ترشيد استخدام الموارد الطبيعية :** تعمل التنمية المستدامة على تحسين نوعية الانسان لكن ليس على حساب البيئة ، وذلك من خلال الحفاظ على الموارد الطبيعية ، و عدم استنزافها عن طريق الاستخدام العقلاني لهذه الموارد . بالإضافة

الى البحث عن بدائل لهذه الموارد حتى تبقى لفترة زمنية

طويلة ، و لاتخلف نفايات بكميات تعجز البيئة عن امتصاصها .

- ✓ **ربط التكنولوجيا الحديثة بأهداف المجتمع :**

تسعى التنمية المستدامة لتوظيف التكنولوجيا الحديثة بما يخدم اهداف المجتمع من خلال توعية افراد المجتمع بأهمية التقنيات الحديثة في المجال التنموي ، و كيفية استخدامها قصد تحسين نوعية حياة المجتمع ، مع ايجاد الحلول المناسبة المسيطرة على المخاطر و المشكلات البيئية الناجمة عن استخدام هذه التكنولوجيا.[1]

- ✓ **احداث تغيير مستمر و مناسب في حاجات وأولويات المجتمع :**

وذلك بطريقة تلائم امكانياته وتسمح بتحقيق التوازن الذي بواسطته يمكن تفعيل التنمية الاقتصادية و السيطرة على جميع المشكلات البيئية ووضع الحلول المناسبة لها .[2]

[1] مراد ناصر ، التنمية المستدامة و تحدياتها في الجزائر ، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ،جامعة الجزائر ،عدد 26 جوان 2010،ص 33

[2] جامعة الملك عبد العزيز ، التنمية المستدامة في الوطن العربي بين الواقع المأمول ، الاصدار الحادي عشر، مركز الانتاج الاعلامي ، 1426 ،ص

الشكل رقم 4 يمثل اهداف التنمية المستدامة . [1]

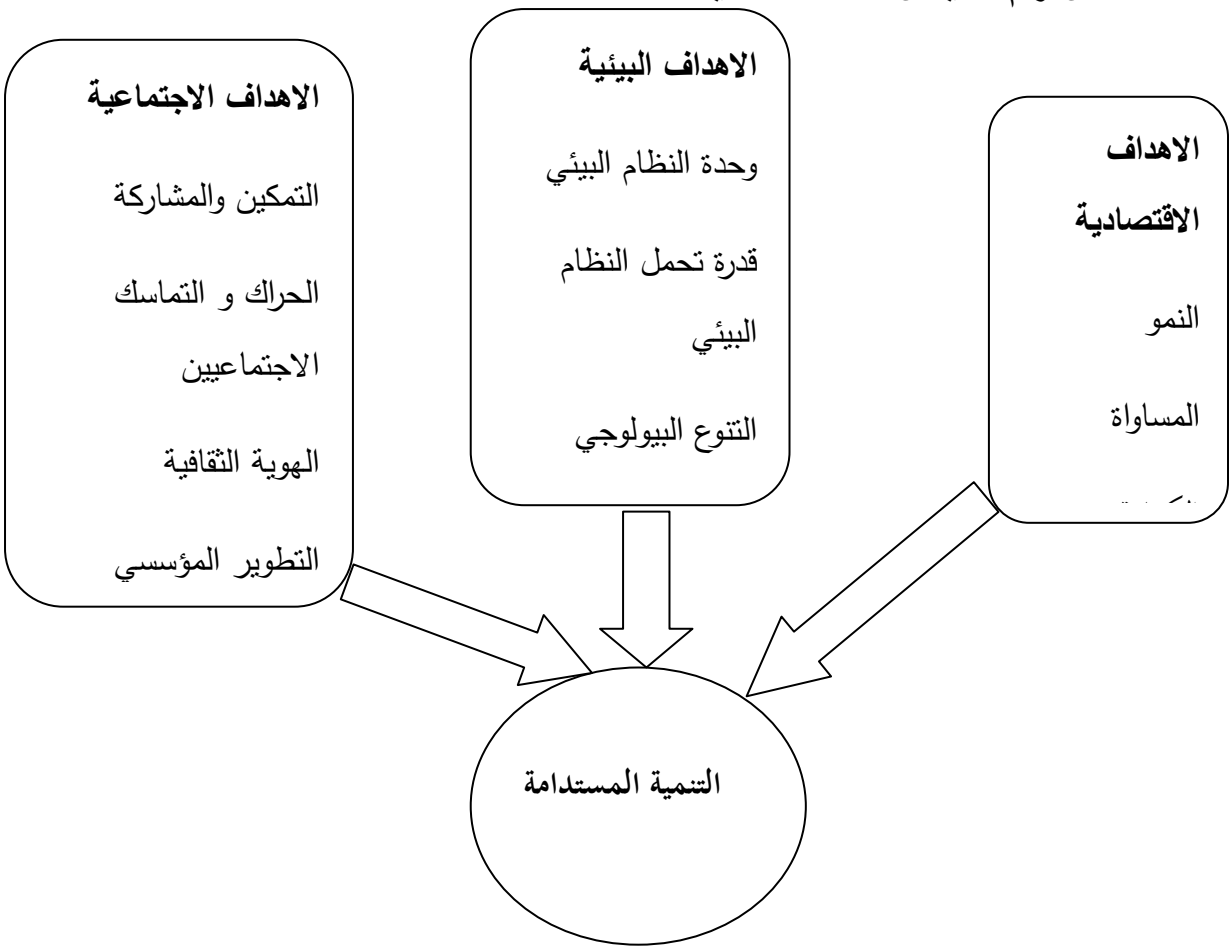

المصدر : دوجلاس موسشيت ترجمة بهاء شاهين ، مبادئ التنمية المستدامة ، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية ، مصر الجديدة ، ص 36.

ثالثا : ركائز التنمية المستدامة .

تقوم التنمية المستدامة على عدة ركائز اساسية تعمل على تفعيل دورها و هي كالأتي :

1. **عمارة الارض** : هي كل الو سائل التي يمكن من خلالها احداث مختلف انواع التنمية سواء اكانت اقتصادية ، صناعية وزراعية ،ام حضرية ام اجتماعية صحية ام روحية الى اخره . كما ان عمارة الارض تمثل الهدف الرئيسي للتنمية المستدامة ، فضلا على كونها غاية دينية و مقصدا شرعيا .
2. **الاهتمام بالإنسان** : كان الانسان هو اساس برامج التنمية المستدامة ، وهو غايتها و القائم بها . و لذلك رفعت السنة النبوية قيمة الانسان و اهتمت به وبتنمية قدراته باعتباره اهم عنصر من عناصر البيئة ، بل ان البيئة نفسها مسخرة لخدمته ، و هو خليفة الله في الارض دون غيره من سائر المخلوقات .

[1] دوجلاس موسشيت ترجمة بهاء شاهين ، مبادئ التنمية المستدامة ، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية ، مصر الجديدة ، ص 36 .

3. **اشتراك العالم :** في جميع ما يعانيه من سلبيات و مشكلات مختلفة ومتنوعة بسبب و حدة المصير و النتائج التي تطرأ على العالم و تؤثر عليه دون الاعتراف بحدود دولية او اقليمية و غيرها .
4. **حماية الموارد الطبيعية و صيانتها و حماية البيئة :** تحتاج التنمية المستدامة الى حماية الموارد الطبيعية اللازمة لإنتاج الموارد الغذائية و توفير مصادر الطاقة و مواد البناء ، و تتمثل هذه الموارد في التربة الصالحة للزراعة و مصادر المياه اللازمة للري و الثروة الحيوانية بما فيها مصائد الاسماك و مختلف انواع الوقود و المعادن ، و الاخفاق في صيانة الموارد الطبيعية التي تعتمد عليها الزراعية ، كفيل بحدوث نقص في توفير متطلبات الحياة و الحضارة من معدات و آلات و انشاءات غيرها ، و لهذا فإن ترشيد استهلاك الموارد و الثروات الطبيعية يعد احدى الاليات الاساسية لتحقيق التنمية المستدامة . كما أن ترشيد استهلاك الموارد الطبيعية يعد من أهم الوسائل العملية لحماية البيئة و المحافظة عليها .
5. **الديمومة و الاستمرارية في التنمية المستدامة :** على جميع التخصصات وشتى المجلات مع الابقاء الكامل لجميع الاحتياجات بالجل الحالي و كافة الرغبات مع ديمومتها و استمرارها دون الاخلال باحتياجات الاجيال القادمة و التأثير على ممتلكاتهم مع المحافظة على البيئة بجميع عناصرها و امكانياتها .
6. **المشاركة الشعبية :** يقصد بها الاستفادة الكاملة من جميع افراد الشعب باختلاف مستوياتهم التعليمية و الادارية بالمشاركة في ايداء الرأي من خلال تجاربهم العملية في الحياة ، مع الاستفادة من الحلول المقترحة او المناسبة من خلال ما لمسوه من الواقع . بالإضافة الى رفع مستوى الوعي الفكري مع التطبيق الفعلي لكافة الاقتراحات و الحلول المناسبة التي تساعد في انتاج تركيبة بيئية أفضل تساهم في استمرار مقومات الحياة الطبيعية . و مشاركة كافة الجهات التي تمثل صوت الشعب للدلاء برأيه و توجيهاته .
7. **المصلحة العامة :** وهي جعل كفة النطاق الصالح أكثر من أي كفة بحيث تخدم جميع العالم دون استثناء او تفرقة و حتى الضرر الخاص يمكن تحمله على حساب حجب الضرر العام ، و ذلك حتى لا ينتشر و يزداد رقعته ، و القاعدة الشرعية تنص على أن " درء المفاسد مقدم على جلب المصالح " . و الاذى و الضرر يجب دفعه و تجنبه على حساب الاستفادة و جلب المنفعة و الفائدة .
8. **القيم و التنظيم الاجتماعي :** يجب تطبيق القيم و المعايير الصحيحة لإنجاح التنمية المستدامة . مع تفعيل دور السكان في التنظيم و الترشيد الاجتماعي بدراسة مناطق لجميع السكان و اعدادهم و خصائصهم و تنظيم عملية الاستهلاك و تطبيق نظم الترشيد ليتناسب مع ما يستحقه الجيل الحالي من امكانيات و قدرات و المحافظة على مكتسبات و مقدرات الجيل القادم .

9. **اعلاء فكرة و مفهوم التنمية المستدامة :** اساسها الادارة المرشدة للبيئة و مكوناتها و عناصرها .[1]

المطلب الثالث : مقومات و اسس التنمية المستدامة .

تعتمد التنمية المستدامة على تحقيق امرين اساسيين هما الحق في التنمية و الحق في حماية البيئة و كلاهما من حقوق الانسان الاساسية و ترتكز التنمية على مجموعة من الاسس و اهم هذه الاسس ما يلي :

1) **الانسان :** وهو المسؤول الاول عن التنمية المستدامة
2) **الطبيعة :** وما تحتويه من موارد سخرها الله لخدمة الانسان و ضرورة الاستخدام المتواصل اليها .
3) **التكنولوجيا :** و ما تعنيه من استخدام المعرفة العلمية في استثمار موارد البيئة و حل مشكلاتها و التصدي للأخطار التي تواجهها . [2]

كما ان التشريع الاسلامي تطرق الى اسس التنمية المستدامة وذلك من خلال ارتكازها على الاسس التالية:

- **الديمومة** (الاستدامة في التنمية): قال رسول الله صلى الله عليه و سلم "اذ قامت الساعة وفي يد احدكم فسيلة فاستطاع ألا تقوم حتى يغرسها ، فليغرسها فله بذلك أجر".
- **الانسان هو محور التنمية المستدامة :** وحامل الامانة من خالقه لأنه مستخلف في هذه الارض .
- **المحافظة على البيئة الطبيعية اساس من اهم اسس التنمية المستدامة :** الطبيعة بما فيها من موارد سخرها الله للإنسان لتلبية حاجاته الحياتية ، و الانسان مطالب بعمارتها

و المحافظة عليها بما في ذالك الهواء و المناخ و الماء و البحر، و صون توازنها البيئي من خلال عدم الاسراف في استهلاك تلك الموارد إلا بقدر تلبية حاجاته، و عدم ادخال تغيير جوهري في عناصرها.

- **ليس الانسان حق الملكية المطلقة للموارد :** للإنسان حق الاستفادة و استغلال الموارد لمدة محدودة دون حق ملكيتها قال الله تعالى "و لكم في الارض مستقر و متاع الى حين " .
- **حق الاجيال في الاستفادة من الموارد المتاحة :** محدودية الانتفاع بالموارد تعطي الحق للأجيال القادمة الاستفادة بتلك الموارد كذلك . وبهذا تكون كل ابعاد التنمية المستديمة قد جسدها و حث عليها ديننا قبل اربعة عشر قرنا مضت .[1]

---

[1] الجيار عمرو محي الدين عبد اللطيف ، العمران التلقائي الريفي و تأثير العوامل الاقتصادية الاجتماعية . رسالة ماجستر ، كلية الهندسة ، جامعة القاهرة ، ص 66/65.

[2] هاشم مرزوك على الشمري ، حميد عبيد عبد الزبيدي ، ابراهيم كاطع حلو الجوارني ، الاقتصاد الاخضر مسار جديد في التنمية المستدامة ، مرجع سابق ،ص 57.

المطلب الرابع : الصعوبات التي تواجه التنمية المستدامة .

واجهة التنمية المستدامة مجموعة من الصعوبات ورغم ذلك قامت الدول بتقديم مجموعة من التوجيهات الخاصة بسياسة معالجة هذه الصعوبات :

- هناك مجموعة من المعوقات التي تحد من تحقيق التنمية المستدامة منها :

- عدم الاستقرار و الامن السياسي .
- مشكلة الفقر وارتفاع نسبة الامية و البطالة و تراكم الديون .
- ظاهرة الجفاف و التصحر الذي تشهده معظم مناطق الدول النامية بما فيها الجزائر وتراجع نسبة موارد المياه و تلوثها .
- حداثة تجربة المجتمع المدني و عدم مشاركته الفعالة في المساهمة في وضع وتنفيذ الاستراتيجيات الفعالة في التنمية المستدامة .
- غياب الديمقراطية وحقوق الانسان خاصة منها المرأة .[2]
- تزايد السكان بنسبة مذهلة مع الاستمرار في الهجرة من الريف الى المدن الحضرية مما يؤدي الى الانعكاسات السلبية على الجانب الايكولوجي الى جانب التاثير على المرافق و الخدمات وتلوث الهواء و تراكم النفايات .[3]
- مشاكل التمويل لاكتساب التكنولوجيا الحديثة و المخترعة للتنمية المستدامة .
- نقص الاعلام و التحسين بمزايا التنمية المستدامة و بالحفاظ على البيئة خصوصا ، ويرجع هذا الى دور الدولة و المجتمع المدني في القيام بذلك لان البيئة مسؤولية الجميع دون استثناء.
- غياب تشريع يجبر الاعوان الاقتصاديين على الافصاح بنتائج انشطتهم الاجتماعية و البيئة.
- محدودية اماكن جمع النفايات الصناعية وقدرات معالجتها .
- ضعف الاعانات الموجهة لوضع انظمة ادارة مطابقة للمواصفات القياسية الدولية .
- نقص التكوين في مجال البيئة و التنمية المستدامة ، باستثناء بعض الدفعات على مستوى بعض الجامعات و المراكز التكوينية المخصصة .[1]

---

[1] عباس ميلود ، التنمية المستديمة على ضوء الشريعة الاسلامية ، مؤسسة حورس الدولية للنشر و التوزيع ، طبعة أولى 2018، ص 32./33

[2] عمر شريف ، طاقة وبيئة من أجل تنمية مستدامة ، ملتقى الدولي آفاق التنمية المستدامة في الجزائر و متطلبات التأهيل البيئ للمؤسسة الاقتصادية ، جامعة 08 ماي 1945 ،قالمة ، 2010 ، ص 06.

[3] عبد الرحمان محمد الحسن ، التنمية المستدامة و متطلبات تحقيقها ، بحث مقدم للمتلقى استراتجية الحكومة في القضاء على البطالة و تحقيق التنمية المستدامة ، جامعة مسيلة ،15، 2012/11/16، ص .08

ويمكن توضيح صعوبات التي تواجه التنمية المستدامة في الجدول التالي [2]

جدول رقم 3 يمثل الصعوبات التي تواجه التنمية المستدامة .

الصعوبات السياسية	الصعوبات الاقتصادية و البشرية	الصعوبات التقنية	الصعوبات البيئية
حداثة تجربة المجمع المدني . عدم وجود انتفاخ سياسي . تصادم حقوق دول الجنوب لمصالح دول الشمالي .	تدني وضعية البنية التحتية و الديون الضخمة . تفشي ظاهرة الفقر و عدم استقرار السكان في مناطقهم. عدم وجود تناسق و ملاءة بين التجارب و التقنيات المستوردة من الدول المتقدمة. مشكلات التنظيم السكاني	هجرة الادمغة و سوء الاستغلال الكفاءات العلمية نقص الكفاءات و ضعف ميزانيات البحث العلمي والتقني.	بقاء أنماط غير مستدامة للاستهلاك . مكافحة الفقر و تحقيق المساواة الاجتماعية . حماية المناخ العالمي. تعديل مسار العولمة لتصبح اكثر للبيئة و العدالة الاجتماعية. توفير الامن الغذائي من خلال استدامة القطاع الزراعي . حماية التنوع الحيوي و الاستخدام للموارد البيولوجية . حماية التربة و مكافحة التصحر . الحد من استنزاف الموارد الطبيعية . المساواة في النوع الاجتماعي. مواجهة التلوث البحري.

المصدر : من إعداد الطالبتين بالاستناد الى كتاب التنمية المستدامة و مجالاتها ، صائب عبد الله الطويل .

المبحث الثالث : استراتيجية ومؤشرات التنمية المستدامة .

المطلب الاول : مفهوم ومزايا الاستراتيجية للتنمية المستدامة

---

[1] بلعادي عمار ورمضان لطفي ، افاق التنمية المستدامة في الجزائر و متطلبات التأهيل البيئي للمؤسسة الاقتصادية ، ملتقى وطني حوكمة الادارة البيئية كأحد مبادئ بلوغ التنمية المستدامة ، جامعة ماي 1945، قالمة ،2010،ص .06

[2] د صائب عبد الله الطويل ، التنمية المستدامة و مجالاتها ، دار أمجد للنشر و التوزيع ، الطبعة الاولى 2016 م، ص 88/87/86/85/84/83.

اولا :مفهوم الاستراتيجية للتنمية المستدامة .

هي اداة استخدام لصنع القرارات على اساس مستنير ، وهي توفر اطار للتفكير المنهجي في كل المجالات . كما تساعد على ترسيخ عمليات التشاور و التفاوض و التوسط و التوصل الى التوافق في الاراء بخصوص القضايا الاجتماعية ذات الاولوية التي تتفاوت فيها المصالح . و يمكن لإستراتيجية التنمية المستدامة ان تزود البلدان بالقدرات على معالجة المشكلات الاقتصادية و الاجتماعية المترابطة من خلال مساعدتها على بناء القدرات ، و استحداث الاجراءات الى الاطر التشريعية و تخصيص ما لديها من موارد محدودة بشكل رشيد ، ووضع جداول زمنية لتنفيذ اعمالها . [1]

ويمكن القول بأن لاستراتيجيات التنمية المستدامة جملة من المزايا المهمة وهي :

1. تيسير صنع القرارات و تحسين فاعلية السياسات العامة من خلال ما يأتي:

- ✓ المساعدة على تحديد الخيارات و الاهداف و الغايات و السياسات المرتبطة بالتنمية المستدامة و القيم التي ترتكز عليها .
- ✓ تحليل المسائل الاقتصادية و الاجتماعية و الايكولوجية بطريقة شاملة و متكاملة .
- ✓ تعزيز تطوير السياسات الحكومية الخاصة بالتنمية المستدامة .
- ✓ تحديد الخيارات و تقييمها بهدف تناول المسائل ذات الاولوية .
- ✓ التشجيع على احداث تغيير في المجالين المؤسسي السلوكي وتيسيره في طريق التنمية المستدامة.

2. تعزز حشد الموارد من خلال ما يأتي :

- ✓ تيسير حشد امورد البلد البشرية و المالية على الصعيدين الوطني و الدولي دعما للتنمية المستدامة .
- ✓ مساعدة البلدان على تنسيق الدعم الذي تقدمه الجهات المانحة .

3. تخصص الموارد بطريقة اكثر جدوى من خلال ما يأتي :

- ✓ تيسير تخصيص الموارد الوطنية المحدودة بطريقة مجدية .
- ✓ المساعدة على تحديد المشروعات و البرامج التنموية وتوجيه عمليات تنفيذها .
- ✓ تيسير التعامل مع مسائل السياسات العامة .

4. تبني القدرات البشرية و المؤسسية من خلال :

---

[1] الامم المتحدة ، ادارة الشؤون الاقتصادية و الاجتماعية ، ارشادات لاعداد استراتيجية وطنية للتنمية المستدامة في الالفية الجديدة ، ورقلة المعلومات الاساسية رقم 13، نيويورك :2002، ص 12-14.

- ✓ تساعد الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة بتوضيحها للأهداف ووسائل تنفيذها على حشد القدرات و الاحتفاظ بها .
- ✓ المساعدة على بناء القدرات المتعددة التخصصات التي يمكن ان توجه لحل المشكلات المعقدة و الشاملة لتخصصات عدة .

المساعدة على بناء المؤسسات و خلق البيئة الملائمة للنمو الاقتصادي و التحول الاجتماعي المستدامين .[1]

المطلب الثاني : اسس الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة .

تتطلب عملية وضع الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة وضع آليات و سياسات ، وأطر قانونية ومؤسسية لتنسيق الابعاد الاقتصادية و الاجتماعية و البيئية و تحقيق التكامل فيما بينها و يعد التطبيق السليم لعناصر الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة هو افضل للنجاح و مواصلة العملية ، ومن بين التدابير التي ينبغي اتخاذها ما يلي :

1. **خلق ثقافة للتنمية المستدامة :**ينبغي ان تشكل الاستراتيجية للتنمية المستدامة نمطا حياتيا ، و العمل على تحقيق التكامل بين الجوانب الاقتصادية و الاجتماعية و البيئة ، وتشجيع ثقافة الابداع و الابتكار .
2. **اضفاء الطابع المؤسسي للإستراتيجية وطنية للتنمية المستدامة :** تتطلب وضع استراتيجية وطنية للتنمية المستدامة تتصف بالسمة المؤسسية ، و ان لا ينظر اليها بوصفها عملية مخصصة لهدف معين او انها مهمة تنفذ لمرة واحدة فقط .
3. **وضع آليات قانونية مناسبة و آليات للإنفاذ:** تحكم القوانين واللوائح التنظيمية العلاقة بين المؤسسات و العلاقة بين الناس وبيئاتهم وبينهم وبين بعضهم البعض ، كما كانت عملية وضع الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة ترتبط اساسا بإدارة العلاقات ، وتتطلب القيام بالتنازلات المتبادلة ، فإن تطبيق تشريعات وآليات مناسبة لانفاذها يعد امرا ضروريا لمواصلة عملية وضع الاستراتيجية.
4. **التنسيق الفعال :** ان الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة مهمة متعددة القطاعات ومتعددة المستويات فلابد من تنسيق الافعال لكفالة نجاحها . ولابد ان يشمل التنسيق ضمان ادماج عملية اعداد الاستراتيجية في العملية الحكومية لصنع القرار و اعداد الموازنة السنوية ، وهي مسألة حيوية لاستمرارها .

---

[1] سايح بوزيد ، دور الحكم الراشد في تحقيق التنمية المستدامة بالدول العربية حالة الجزائر ،رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد التنمية ، جامعة ابي بكر بالقايد تلمسان ،2013،ص 95.

5. **الاتصال بالجمهور و المشاركة الفعالة :** يجب اقامة منتديات للمشاورات الدورية عى المستوى الوطني و الصعيد المحلي ، ويجب ان تستخدم هذه المنتديات ، علاوة على وسائط الاعلام للتواصل الى توافق في الاراء بخصوص الرؤية الشاملة للأهداف الانمائية للبلد ، وأيضا بخصوص تنفيذ مشروعات وبرامج معينة .

6. **تعبئة القدرة الوطنية على مواصلة الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة :** من المهم ان يجرى بانتظام تحديد المهارات / القدرات الموجودة ، و الامور التي تستلزم لمختلف الاليات ، و الانجازات التي يمكن تحقيقها من خلال استخدام تللك الاليات ، كما يلزم تحديد الاحتياجات على النحو المناسب .[1]

المطلب الثالث : بعض التجارب الدولية لإستراتيجية التنمية المستدامة .

لقد اتبعت الدول المتقدمة مجموعة مختلفة من المناهج لتصميم استراتيجيات التنمية المستدامة و صياغتها وتنفيذها . وفيما يأتي توضيح لبعض التجارب الدولية لإستراتيجية التنمية المستدامة .

1. **التجربة الكندية :** تعد كندا من الدول الاولى التي بادرت في وضع استراتيجية التنمية المستدامة ففي عام 1990 اصدرت الحكومة الاتحادية خطة كندا الخضراء للبيئة السليمة وفي عام 1995 بدأت الحكومة نهجها المتعلق بالإدارة العامة لالتزامها بالتنمية المستدامة . ووضعت وزارة البيئة في كندا الاستراتيجية الاولى للتنمية المستدامة ، وتم اقرارها من قبل البرلمان الكندي في ابريل 1997 . وقد شملت استراتيجية التنمية المستدامة لعام 1997 طائفة واسعة من المسائل ، وعززت قدرة وزارة البيئة في كندا على اتخاذ القرارات المتكاملة .

وقدمت الاستراتيجية الثانية للتنمية (2001–2003) التي اقرها البرلمان الكندي عام 2001 فرصة ممتازة للمضي في اضفاء الطابع المؤسسي على التنمية المستدامة في عمليات اتخاذ القرارات التي تتخذها وزارة البيئة في كندا ، وتؤمن وزارة البيئة في كندا بان الادارة الفعالة الطويلة المدى للمسائل البيئة تتطلب الابتكار في ثلاث مجالات هي :

- زيادة ومشاطرة المعرفة التي تستند عليها القرارات .
- تقديم الحوافز وادوات جديدة من اجل التكامل التام في اتخاذ القرارات البيئية والاقتصادية .
- تشكيل شركات جديدة من اجل تحديد التفويض ، والمساعدة في تحديدها .

---

[1] سايح بوزيد ، دور الحكم الراشد في تحقيق التنمية المستدامة بالدول العربية حالة الجزائر ،رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه ، مرجع سابق ، ص 98/.97/96

وتم الاسترشاد بثلاثة مفاهيم اساسية لإعداد استراتيجية التنمية المستدامة (2003/2001) وهي الالتزام بنوعية حياة أفضل ، وإتباع نهج متكامل للتخطيط في صنع القرارات ، والالتزام بالإنصاف .

ومن خلال ما سبق يمكن تحديد العناصر الرئيسية لادارة استراتيجية التنمية المستدامة و النتمثلة في :

- استخدام نهج متكامل .
- استخدام العلم السليم و التحليل .
- العمل معا.
- استخدام حزمة من ادوات السياسة العامة .
- القيادة عن طريق توفير القدوة .
- زيادة مراعاة البيئة في عمليات الحكومة.
- ارساء الاطار الاداري اللازم .

2. **التجربة البلجيكية** : بدأت بلجيكا في تسعينات القرن الماضي بوضع استراتيجية وطنية للتنمية المستدامة ، وعرفت بلجيكا التنمية المستدامة بأن لها خمسة أبعاد هي :

- العدالة في التعامل مع الاجيال.
- احداث التكامل بين الاهداف الاقتصادية و الاجتماعية و البيئية .
- المبدأ الوقائي (الاعتراف بالنقاط التي تفتقر الى اليقين العلمي و مواجهتها).
- مبدأ المشاركة.

وفي هذا الاطار ركزت بلجيكا على تناول المسائل الاتية:

- القضاء على الفقر و الاقصاء الاجتماعي .
- حماية الغلاف الجوي .
- النظم الايكولوجية البحرية .
- الصعوبات التي تنطوي عليها عملية ادماج البيئة الاقتصادية و العناصر الاجتماعية ، بسبب عدم كفاية الهياكل و الموظفين في الهيئات القادمة .
- عدم كفاية الجهوذ المبذولة لتبيان الخيارات التنموية القائمة على اساس المشاركة .[1]

[1] نوزاد عبد الرحمان الهيثي ، التنمية المستدامة الاطار العام و التطبيقات ، دولة الامارات نموذجا، مركز الامارت للدراسات و البحوث الاستراتيجية ، الطبعة الاولى ، 2009، ص 39/.40

المطلب الرابع : مؤشرات التنمية المستدامة (مؤشرات اقتصادية ، بيئية ومؤسسية).

المؤشرات الاقتصادية :

- ✓ **التعاون الدولي لتعجيل التنمية المستدامة :** يمكن قياسها من خلال المؤشرات التالية:

- نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي : وتحسب بقسمة الناتج المحلي الاجمالي بأسعار السوق الجارية في نسبة معينة على عدد السكان و يمكن تصنيفه من مؤشرات القوة الدافعة .
- حصة الاستثمار الثابت الاجمالي الى النتائج المحلي و الاجمالي : يفسر هذا المؤشر نسبة الاستثمار الاجمالي الى الانتاج و يعبر منه بنسبة مئوية .
- صادرات السلع والخدمات واردات السلع و الخدمات .
- ويبين هذا المؤشر قدرة البلدان على الاستمرار في الاستيراد.

- ✓ **تغيير انماط الاستهلاك :** يمكن قياسه من خلال نصيب الفرد السنوي من استهلاك الطاقة ، حيث يقيس هذا المؤشر نصيب الفرد من الطاقة في بلد ما .
- ✓ **الموارد والآليات المالية :** ويتم قياسها من خلال المؤشرات التالية :

- رصيد الحساب الجاري كنسبة مئوية من الناتج المحلي الاجمالي .
- مجموع الدين الخارجي كنسبة مئوية من الناتج المحلي الاجمالي .
- صافي المساعدات الانمائية الرسمية المتلقاة كنسبة مئوية من الناتج المحلي الاجمالي .

المؤشرات البيئية : المؤشرات القطاعية وتنطوي على البعد البيئي للتنمية المستدامة ومن اهمها :

1. البصمة الايكولوجية : اسس المؤشر Wackernagel .REES ويقيس الضغط الذي يمارسه الانسان على الطبيعة حيث يقوم على المساحة المنتجة الضرورية لمجتمع ما لتلبية متطلباته .
2. مؤشر المحاسبة البيئية : (المحاسبة الخضراء) .

- تهدف المحاسبة الوطنية الى وضع في الافق متغيرات معبرة عن حالة وتطور الاقتصاد الوطني لاعطاء اصحاب القرار قاعدة للعمل فنظام المحاسبة الوطنية :

يمكن التمييز بين ثلاثة مقاربات رئيسية :

- ضبط نظام المحاسبة الوطنية تعتمد على مبدأ الناتج الداخلي الخام الاخضر وتهدف هذه المقاربة الاقتصادية الكلية الخاصة بالمحاسبة البيئية الى تهيئة نظام المحاسبة الوطنية بادماج عدة معطيات داخلية .

- الحسابات التابعة : تهدف الى تكملة نظام المحاسبة الوطنية واستعملت في دول كثيرة لتوفير المعلومات المحاسبية المفضلة حول نشاط خاص مثل البحث و التربية و النقل و الحماية الاجتماعية و حماية البيئة .

- حسابات المصادر و التراث الطبيعي : منذ سنة 1970 تم تخيل حسابات فيزيائية للبيئة من طرف النرويجين وتحت تسمية حسابات المصادر الطبيعية نظرا لصعوبة التقدير النقدي لبعض المظاهر البيئية في المحاسبة البيئية التابعة تعالج هذه الاخيرة مصادر نظام الانتاج معبر عنها بوحدة فيزيائية او نقدية.

3. مؤشر التنمية البشرية : مؤشر وطني تم اعداده مع بداية التسعينات من القرن الماضي ، يعتمد على ادماج معطيات اجتماعية نوعية ، محيط بأهم الجوانب الاجتماعية للتنمية حيث يرتبط بالمستوى التعليمي ويركز المؤشر على الخيارات المتعلقة بالتنمية البشرية المتاحة و اهمها :

- مستوى معيشي لائق يمكن تحقيقه من خلال زيادة متوسط نصيب الفرد من الدخل .
- مستوى لائق من التعليم و الرعاية الصحية و التغذية الملائمة.
- توفر فرص العمل التي تضمن تحقيق الدخل المناسب .
- اتاحة الفرصة الكاملة لكافة الافراد للمشاركة في القرارات التي يتخذها المجتمع .
- تمتع الافراد بالحرية السياسية و الاجتماعية .[1]

المؤشرات المؤسسية:

1. **الاطار المؤسسي** : من الامور اللازمة توافر الصكوك الملائمة على صعيدي القانون و السياسات . بوصفها اطارا مؤسسيا ، لتشجيع التنمية المستدامة و تنفيذها . ومن السمات الخاصة لهذه الصكوك اشتمالها على تكامل العوامل الاجتماعية و الاقتصادية و البيئية . ان تنفيذ الدول استراتيجيات سليمة و معاهدات دولية للتنمية المستدامة يسهم في تحسين الظروف الاقتصادية و الاجتماعية و البيئية ، ويساعد ايضا على تقليل المصادر المحتملة للتبرعات بين الدول . وتشير المؤشرات الاساسية المشمولة في موضوع الاطار المؤسسي الى مدى استعداد الدولة والتزامها بالتحول على اتباع نهج قطاعي مجزا الى عملية متكاملة للتنمية المستدامة و المؤشران

المختاران هما:

- الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة .
- تنفيذ الاتفاقيات العالمية المصدق عليها .

[1] د صائب عبد الله الطويل . كتاب التنمية المستدامة و مجالاتها ، مرجع سابق ص 73/74/75/76.

2. القدرة المؤسسية : قدرة الدولة على التقدم نحو التنمية المستدامة تحددها الى حد كبير قدرة شعب هذه الدولة وقدرة مؤسساتها . ويمكن أن تقاس قدرة الدولة بإمكاناتها البشرية والعلمية و التكنولوجية و التنظيمية و المؤسسية من حيث الموارد . وتعزز القدرة المؤسسية و انشطة التخطيط و التنفيذ و الرصد التشاركية المرتبطة بالتنمية المستدامة ، وتتمثل المؤشرات الخاصة بالقدرة المؤسسية و التي تقبس امكانية الوصول الى المعلومات ، و البنية الاساسية للاتصالات ، و العلم والتكنولوجيا ، و التأهب للكوارث الطبيعية و الاستجابة لها فيما يأتي :

- عدد اجهزة الراديو او حسابات الانترنيت لكل 1000 فرد .
- خطوط الهاتف الثابت وأجهزة الهاتف المتحرك لكل 1000 فرد .
- الانفاق على البحث و التطوير كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي .
- الخسائر البشرية و الاقتصادية بفعل الكوارث الطبيعية.[1]

[1] عبد الرحمان الهيثي ، التنمية المستدامة ، الاطار العام و التطبيقات ، مرجع سابق ص 30.

خلاصة الفصل

ان التنمية المستدامة هي تلك التي تسعى الى تحقيق التوازن بين اجيال الحاضر دون التضحية بالمستقبل ، وبذلك تعتبر التنمية هي المخرج الجيد للازمة في كل من الدول المتقدمة و الدول النامية على حد سواء ، وهدفها الجوهري هو النهوض بجميع ابعادها وذلك من خلال تهيئة المناخ المناسب والسليم لنجاحها .وتتجلى اهمية هذا المفهوم من الدراسات التطبيقية لعملية التنمية المستدامة في الجوانب الاقتصادية ،الاجتماعية ، البيئية ،مما زاده اهمية هو احتواءه على البعد الانساني أي النهوض الشامل للمجتمع بأسره . بناءا على ما تم عرضه يمكن استخلاص مجموعة من النتائج .

- ان التنمية المستدامة في سعيها المستمر لتحقيق التطور والتقدم وتحسين اساليب حياة الافراد الا انه يبقى تواجهها بعض العوائق من اهمها استنزاف الثروات الطبيعية و التلوث البيئي.
- توفير مصادر التمويل للتنمية المستدامة من خلال المصادر المحلية والدولية التي تهدف الى محاربة الفقر والبطالة وتحسين مستوى المعيشة .

الفصل الثاني

ادوات تحقيق التنمية المستدامة من طرف المؤسسات الاقتصادية

مقدمة الفصل

لإدماج التنمية المستدامة ، تلجأ المؤسسات الاقتصادية إلى الاستعانة بجملة من الأدوات وهي بمثابة مرجعيات يستدل بها ما جاءت نتيجة مجهودات قامت بها الهيئات الدولية للتقييس و منها ما قامت به المنظمات الدولية و الجمعيات المهنية و وكالات التنقيط والجمعيات غير الحكومية ومكاتب التدقيق و الإستشارة وكذلك الجامعين . تصنف هذه المبادرات إلى ثلاثة أصناف ، معايير ومواصفات قياسية دولية ومبادرات دولية صادرة عن جمعيات ومنظمات دولية و معايير محلية تطبق على مستوى الدولة.

وسنحاول من خلال هذا الفصل التطرق الى كل من المعايير و المواصفات القياسية و المبادرات الطوعية الدولية ، والى علاقة المؤسسة الاقتصادية بالتنمية المستدامة من خلال التطرق الى المسؤولية الاجتماعية و بعض الاصلاحات الاقتصادية و سياسات تطوير التنمية المستدامة في الجزائر .

المبحث الاول : المعايير و المواصفات القياسية والمواصفات الطوعية الدولية .

المطلب الاول : المعايير المواصفات القياسية الدولية .

في السنوات الاخيرة ، تزايد عدد المواصفات القياسية التي بواسطتها تساهم المؤسسة الاقتصادية في الاهتمام بأبعاد التنمية المستدامة . فبعض المواصفات القياسية صدر من المنظمة العالمية للتقييس الأيزو ISO9001 و البعض منها صدر من هيئات دولية أخرى. ومن هذه المعايير و المواصفات ما هو خاص:[2]

بالجودة وهي المعيار التي تستخدمه المؤسسة لقياس وتقييم اداءها لتحسين الربحية من خلال تحسين الجودة للسلع او الخدمات .[3]

الجودة هي مدخل شامل يهدف الى التحسين المستمر على مستويات ووظائف المنظمات ويعتمد على التخطيط ، تنظيم وتحليل كل انشطة المنظمات ويعتمد على مشاركة ومساندة كل مستويات المنظمة المتاحة.[4]

وأخرى 2000 ، OHSAS18001 ومنها ما هي خاصة بالصحة والسلامة المهنية ISO14001 خاصة بالبيئة .

---

[2] العايب عبد الرحمان ، التحكم في الاداء الشامل للمؤسسة الاقتصادية في الجزائر في ظل تحديات التنمية المستدامة ، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتواة علوم في العلوم الاقتصادية ، 2011، ص 98.

[3] محمد عبد الفتاح محمد ، ادارة الجودة الشاملة وبناء قدرات المنظمات الاجتماعية قضايا ورؤى معاصرة ، دار الكتب و الوثائق القومية 2012 ، ص 187.

[4]جمال الدين لعويسات ، ادارة الجودة الشاملة ،طبع في 2003 ، دار هومه للطبع و النشر و التوزيع ، ص 14.

ويحتوي الشكل التالي على أهم هذه المعايير و المواصفات القياسية.

شكل رقم 5 يمثل : المواصفات القياسية المعنية بتطبيق التنمية المستدامة

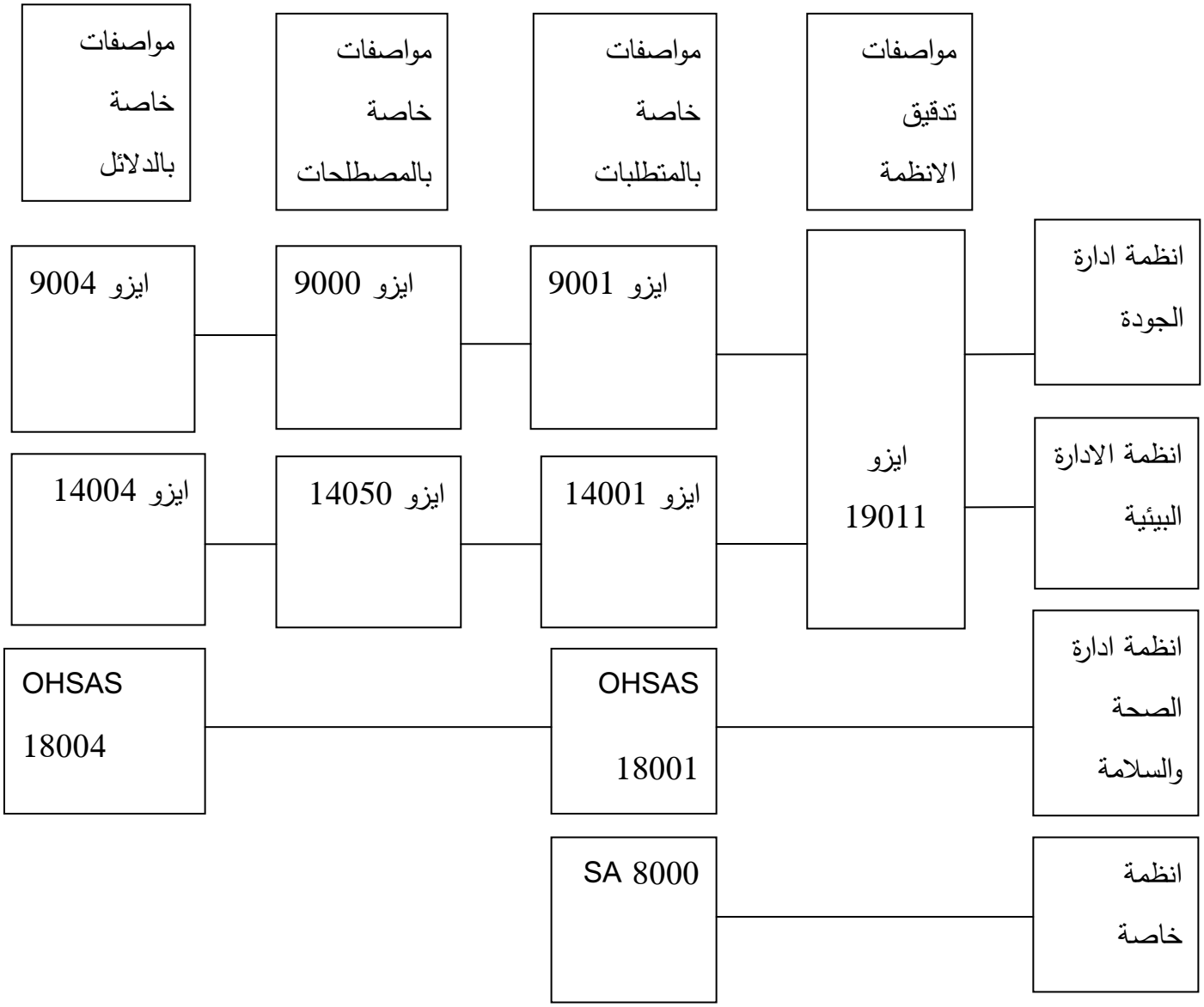

المصدر العايب عبد الرحمان ، التحكم في الاداء الشامل للمؤسسة الاقتصادية في الجزائر في ظل تحديات التنمية المستدامة ، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتواة علوم في العلوم الاقتصادية ، 2011، ص 98.

1. المعايير و المواصفات الصادرة من المنظمة الدولية للتقييس الايزو :

المنظمة الدولية للتقييس الأيزو هي اتحاد لهيئات المواصفات الوطنية و منظمة غير ربحية جنيف أنشئت عام 1946 وبدأت فعليا عام 1947 وتضم في عضويتها ممثلين عن أكثر من 157 هيئة تقييس وطنية وجهات أخرى.

وتقوم هذه المنظمة بمهمة تطوير المواصفات في المجالات كافة كما لها لجان فنية عددها ما يزيد عن(182) لجنة ، كل لجنة مسؤولة عن تطوير مجموعة من المواصفات . وهي عبارة عن مجموعة من الشهادات تدل على تطبيق نظام توكيد الجودة في المنظمة الحاصلة عليها .[1]

وقد صدر من هذه المنظمة العديد من المواصفات منها ما هو متعلق بالإدارة ومنها ما هو متعلق بالمنتجات و الخدمات .

ان اهم المواصفات ذات العلاقة بالتنمية المستدامة هي عائلة المواصفة الدولية الأيزو 9000 و الأيزو 14000 و الأيزو 22000 .

فالايزو 9000 يتعلق بأنظمة ادارة الجودة تسعى الى تحقيق اعلى مستويات الاشباع للزبائن .و الايزو 14000 متعلق انظمة ادارة البيئة والتي تسعى الى احترام المؤسسة للبيئة الطبيعية للمجتمع المحلي ، اما الايزو 22000 فهو متعلق بتوفير شروط النظافة و الصحة للمنتجات الغذائية وهي تسعى الى وضع نظام للإدارة هدفه حماية المستهلك.

وفيما يلي تفصيل المواصفات الثلاث السابقة الذكر:

- **المواصفات القياسية لنظام ادارة الجودة الأيزو 9001:**

تتمثل تطورات أنظمة الجودة وفق سلسلة للمواصفات القياسية الايزو 9000 في التعديلات التي اجريت على الانظمة أن أولى اصداراته سنة 1987 ثم تمت مراجعتها الاولى سنة 1994 و تمت مراجعتها الثانية سنة 2000 كما تمت مراجعتها سنة 2008 .[2]

---

[1] د لحسن عبد الله باشيوة و بروفيسور نزار عبد المجيد البرواري ، ادارة الجودة مدخل للتمييز و الريادة (مفاهيم وأسس وتطبيقات) ، الطبعة الاولى 2011، عمان مؤسسة الوراق للنشر و التوزيع 2010، ص 49/.50

[2] مفيد عيسى يحياوي والهام عيسى يحياوي و عزيز سطحاوي، المفاهيم الحديثة لادارة الانتاج و العمليات ،الطبعة الاولى 2014، دار اسامة للنشر و التوزيع الاردن عمان ، ص 252.

فخلال الثمانينات و التسعينات من القرن الماضي ظهر ما يعرف بالا يزو 9000 وحاليا شهادة الايزو 9000 اصبحت مسألة برنامج لأي اجراء تصنيعي دوليا .ثم تحرك الزمن و حدثت العديد من التغيرات لمفهوم الجودة.

حيث تم تعريف الجودة حسب النظام الدولي القياسي ISO9000 لعام 2000 " على انها مجموعة الصفات المميزة للمنتج و التي تجعله ملبيا للحاجات المعلنة و المتوقعة او قادرا على تلبيتها .[1]

ولقد تم طرح المواصفة القياسية 9001 بغرض اعطاء ميزة تنافسية للمؤسسات التي تضع الجودة ضمن اهتماماتها الادارية وتجعل من رغبات اشباع الزبون احد مقومات البقاء و النجاح والتمييز .

ونظام إدارة الجودة المطابق للمواصفة القياسية أيزو 9001 هو نظام يتكون من سياسات الشركة وإجراءاتها وخططها و عملياتها ومصادرها وتدرج السلطة فيها وذلك لتحقيق جودة المنتجات او الخدمات التي تلبي احتياجات الزبائن وأهداف المؤسسة . ويشمل هذا النظام كل من عمليات الشراء و البيع وخدمات ما بعد البيع واختيار المواد والتصاميم وتخطيط التصنيع و الانتاج و الفحص و التعبئة والتغليف وحفظ المواد والتوزيع والتركيب و التشغيل و الصيانة و الرقابة على الجودة و المحافظة على البيئة .

وتكمن اهمية بناء انظمة ادارة الجودة وفق معيار أيزو 9001 في:

- ✓ التحسين المستمر لجودة الاداء .
- ✓ تلبية احتياجات الزبائن الداخلين والخارجين .
- ✓ رفع مهارات العاملين وقدراتهم .
- ✓ تعزيز العلاقات الانسانية بين جميع العاملين.
- ✓ تقوية الولاء للعمل و المؤسسة .
- ✓ تطوير مقاييس جودة الاداء ومؤشرات التطوير والتحسين المستمر.
- ✓ التعلم من الاخطاء والحد من تكرارها بطريقة علمية .

ويمكن تلخيص ابرز فوائد انظمة الجودة تبعا لمعيار أيزو 9001 في :

- ✓ تحسين صورة المؤسسة في بيئة الاعمال .
- ✓ تدعيم القدرة التنافسية للمؤسسة .
- ✓ التصميم الجيد للمنتجات وضمان جودة التنفيذ.
- ✓ التحسين المستمر في العمليات.

[1] د فداء حامد ، ادارة الجودة الشاملة مفاهيم وتطبيقات ، الطبعة الاولى 2015 م /1436 هـ ، دار البداية ناشرون وموزعون ، ص .21

- ✓ الاستخدام الامثل لمختلف موارد المؤسسة .
- ✓ رفع الروح المعنوية للعاملين .[1]

- **المواصفات القياسية للإدارة البيئية الايزو 14000 اصدار 2004.**

لقد تم اصدار اول مواصفات ادارة انظمة البيئة من قبل الايزو في سبتمبر عام 1996 عندما ظهرت المواصفة 1996: ISO14001 وتم اعتمادها دوليا ، وبناءا عليها تمنح شهادة الايزو .14001 ISOاهذا وقد تم تحديث هذا الاصدار عام 2004 وهي 2004: 14001 ISO. ان المواصفات القياسية الايزو 14001 هي مجموعة من المواصفات الاختيارية التي تحافظ على البيئة ومن ثم فهي تتيح للهيئات والمنظمات على مستوى العالم اتباع ادارة بيئية واحدة متفق عليها ، وبالتالي هي تضمن وتكفل حماية البيئة من التلوث .وذلك بالتواني مع المتطلبات الاقتصادية والاجتماعية .[2]

ويرتبط مفهوم الادارة البيئية بنشوء المواصفة الايزو 14000 حيث شكلت المنظمة العالمية للتقييس في اوت 1991 مجموعة استشارية قادرة على وضع اطار عام للإدارة البيئية مماثل لمقاييس ادارة الجودة ISO9000، حيث اثمرت نتائج المجموعة تشكيل اللجنة الفنية (207) المتخصصة بتطوير المواصفة ISO14000 والتي عرفت بدورها نظام ادارة البيئة على انه جزء من نظام الادارة الكلي الذي يتضمن الهيكل التنظيمي ، نشاطات التخطيط والمسؤوليات ، والإجراءات والعمليات ، والموارد لتطوير وتنفيذ المراجعة والمحافظة على السياسات البيئي. [3]

كما تم تعريف الادارة البيئية "بأنها عبارة عن هيكل المؤسسة ومسؤولياتها ، سياساتها وممارساتها وإجراءاتها وعملياتها ومواردها المستخدمة في حماية البيئة ووضع اهداف البرامج البيئية ،وتطوير برنامج الاداء البيئي ." ومن بين الاسباب او الدوافع التي تؤدي الى تبني نظام الإدارة البيئية هي :

الدوافع الخارجية :تتمثل في الضغوطات الخارجية و التي ترغم المنظمة على تبني وتطبيق متطلبات ابمواصفة وهي:

1. طلب السوق .
2. مزايا السوق حيث تحصل المنظمات التي يكون انتاجها غير مضر بالبيئة على حصة سوقية اكبر .

---

[1] العايب عبد الرحمان ، التحكم في الاداء الشامل للمؤسسة الاقتصادية في الجزائر في ظل تحديات التنمية المستدامة ، مرجع سابق ، ص 104./101/100

[2] صلاح محمود الحجار ودواليا عبد الحميد صقر ،نظام الادارة البيئية والتكنولوجية ، دار الفكر العربي ، جمهورية مصر العربية ،2005،ص .25

[3] حمد عبد الوهاب العزاوي ،انظمة ادارة الجودة البيئية ،دار وائل للنشر ،عمان الاردن ،2002، ص190.

3. المتطلبات التعاقدية حيث تستطيع المنظمات تشجيع المجهز او تحثه على تحسين الاداء البيئي .
4. المتطلبات الحكومية حيث تلعب الدولة دورا حاسما في تعزيز و تفعيل الاداء البيئي .
5. تقليل التعددية والتكرار.

الدوافع الداخلية : وتتمثل في :

1. حصول المنظمة على الشهادة يوفر لها قيمة تجارية ودورا ياديا في مجال البيئة .
2. زيادة الكفاءة التشغيلية من خلال تقليل حالات عدمن التطابق والذي يترتب عليه الوقاية من التلوث .
3. القيمة الحقيقية لنظام الادارة المقترح يقاس من خلال(الحزم ، المتابعة ، الفاعلية).
4. حصول المنظمة على مثل هذه الشهادة يؤدي الى تحقيق المزايا الداخلية للمنظمة.[1]

ويمكن حصر فوائد الحصول على شهادة الايزو 14001 فيما يلي :

1. ترشيد استهلاك الطاقة والموارد الطبيعية .
2. تقليل الفاقد و الحد من التلوث .
3. التوافق بين القوانين والتشريعات البيئية .
4. التحسين المستمر.
5. تحسين صورة الشركة وأدائها البيئي.

- **المواصفة القياسية الايزو 22000 اصدار 2005 (الهاسب HACCP) لإدارة انظمة سلامة الغذاء.**
- ان الايزو 22000 هو نظام مكون من مجموعة من العناصر التي تعمل على سلامة الغذاء في جميع المراحل التي يمر بها على امتداد السلسلة الغذائية منذ انتاجه حتى استهلاكه . وهو نظام معترف به دوليا في مجال سلامة الغذاء وقد تم تدعيمه سنة 2005 من طرف منظمة الايزو بعد ان كان مجرد سلسلة من الاجراءات تسعى الى ادماج افضل الممارسات في مجال الصناعة الغذائية .

[1] د يوسف حجيم الطائي و محمد عاصي العجيلي و ليث علي الحكيم ،نظم ادارة الجودة في المنظمات الانتاجية والخدمية ، الطبعة العربية 2009، دار اليازوري العلمية للنشر و التوزيع عمان – الاردن ، ص 389/390/391/.392

وتشتمل مواصفة الايزو 22000 على مايلي :

- ✓ معرفة الاخطاء التي يمكن ان تحدث للغذاء في كل مرحلة من مراحل التصنيع.
- ✓ العمل عبى مراقبة العمليات .
- ✓ وضع الخطوات التي تؤمن سلامة الغذاء خلال مرحلة الانتاج.
- ✓ تسجيل ما يحدث وتطوير النظام باستمرار وذلك لتفادي الأخطاء مستقبلاً.

و تحقق هذه المواصفة العديد من المزايا اهمها :

- ✓ جعل المؤسسة معنية بالرقابة الغذائية الذاتية مما يسهل مهمة الجهات الرقابية من التقييم والمتابعة.
- ✓ جعل مصنعي الغذاء أكثر تفهماً لسلامة الغذاء وبالتالي ضمان فاعليتهم في إنتاج غذاء مأمون.
- ✓ توثيق كل ما يمس سلامة الغذاء بشكل مكتوب أو بأي طريقة يمكن الرجوع إليها عند الحاجة.
- ✓ الحد من الأخطار الممكنة المرتبطة بالغذاء.
- ✓ تقليل فرص سحب المنتج من السوق إذا تأكدت عدم سلامته.
- ✓ فتح المجال أمام الشركات للتصدير للأسواق العالمية.
- ✓ زيادة ثقة المستهلك في المنتج. [1]

2. المواصفات القياسية الصادرة من منظمات وهيئات دولية اخرى :

- **نظام الصحة والسلامة المهنية OHSAS 18001**

إن نظام إدارة الصحة والسلامة المهنية OHSAS 18001 هو نظام يحدد المتطلبات التي يجب توفرها في أي نظام لادارة الصحة والسلامة المهنية لتمكين الجهات المطبقة لهذا النظام من التحكم في المخاطر المتصلة

بالصحة والسلامة المهنية وتحسين ادائها .و لقد تم تطوير هذا المعيار الدولي و المتفق عليه بنظام إدارة الصحة والسلامة المهنية سنة 1999 وكان يسمى OHSAS 18001:1999 وعندما تم إدخاله ضمن المعايير البريطانية أصبح يسمي بالمواصفة OHSAS :18001:2007 BS

ويهدف هذا المعيار الى وضع نظام للصحة والسلامة من شأنه أن :

[1] العايب عبد الرحمان ، التحكم في الاداء الشامل للمؤسسة الاقتصادية في الجزائر في ظل تحديات التنمية المستدامة ، مرجع سابق ، ص 109./108

– يقلل الى أقصى حد ممكن من المخاطر على العمال وعلى الاطراف الأخرى المعنية التي تكون عرضة الى اخطار قد تؤثر على صحتهم وسلامتهم في العمل بفعل النشاط الذي تمارسه المؤسسة :

– التحسين المستمر لهذا النظام .

– إثبات أن هذا النظام قابل للحصول على شهادة مطابقة للمعيار الذي وضع على أساسه ويكون ذلك بعمليات التقويم الذاتي .

- **معيار المساءلة الاجتماعية SA8000:**

المعيار SA8000 والذي يدعى أيضا بنظام المساءلة الاجتماعية فهو"مواصفة دولية تعمل على تطوير وتطبيق المواصفات الاجتماعية السليمة داخل بيئة العمل لتقييم المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات . وهو معيار يضمن الحد الادنى للعمال وهي قابلة للتدقيق من طرف مدقق خارجي مستقل. لقد توج بالمسؤولية الاجتماعية لشركات الاهتمام بصدور حزمة معايير دولية تسمى المعايير العالمية للمساءلة الاجتماعية SA8000 حيث وضعت ضوابط دقيقة يمكن أن تسترشد بها الشركات لدمج القضايا الاجتماعية والبيئية و الاقتصادية في قراراتها الاستراتيجية .

إن البنود الرئيسية التي تتضمنها وثيقة و الخاصة بالشروط و المتطلبات المعيارية القياسية للمساءلة SA 8000 الاجتماعية تشمل الاتي :

- ✓ منع عمالة الاطفال : يجب على الشركات أن تتعهد بعدم استخدام أو توظيف الاطفال الذين يقل سنهم عن 15 سنة .
- ✓ عدم ممارسة العمالة القسرية بأي صورة من الصور وكذلك الالتزام بعدم حجز الأوراق الثبوتية للعاملين وكذلك عدم حجز المرتبات والأجور أو جزء منها للضغط على العاملين للبقاء في العمل.
- ✓ تهيئة مناخ او بيئة العمل تتوفر فيها الشروط الصحية و الانسانية حيث تلتزم الشركات بوضوح وبتوفير أدوات السلامة والملابس الواقية والأحذية والنظارات والقفازات غيرها مما يساعد العامل على أداء عمله بشكل آمن دون مخاطرة .
- ✓ كفالة حقوق العاملين بالانتساب للنقابات العمالية والاتحادات المهنية ممارسة المساومات الجماعية للحصول على حقوقهم .

- ✓ ضمان العدالة في التعامل بين جميع العاملين وفق كفاءتهم وعدم التمييز أو ممارسة العنصرية .
- ✓ مراجعة و تدقيق الضوابط التأديبية وعدم السماح بتوجيه عقوبة جسدية أو نفسية أو لفظية للعامل.
- ✓ الالتزام بالفترات الزمنية للعمل لا تتجاوز 48 ساعة عمل اسبوعيا وبحد اقصى 60 ساعة عمل اسبوعيا.
- ✓ الأجور والمكافآت أو التعويضات المدفوعة للعاملين يجب أن تكون وفق القوانين واللوائح المنظمة لهذا الامر .[1]

3. **المواصفة القياسية حول المسؤولية الاجتماعية للشركات الايزو 26000:**

هي المبادرة التي تقوم منظمة الايزو بوضعها وتطويرها و الهدف من ورائها هو توفير "الإرشاد والتوجيه حول المسؤولية الاجتماعية." وقد تم إصدار هذه المواصفة بشكل رسمي شهر ديسمبر من سنة 2008 إلا أنه تم تأجيل تطبيقها الى غاية شهر سبتمبر من سنة 2010.

وهي تقوم على مجموعة من المبادئ اهمها مايلي :[2]

1) مبدأ القابلية للمساءلة.
2) مبدأ الشفافية.
3) مبدأ السلوك الأخلاقي.
4) احترام مصالح الاطراف المعنية.
5) احترام سلطة القانون.
6) مبدأ احترام الأعراف الدولية للسلوك.
7) مبدأ احترام حقوق الإنسان.

وتهدف مواصفة ايزو 26000 الى :

- ➢ مساعدة المؤسسة في تناول مسئوليتها الاجتماعية.
- ➢ تقديم التوجيه العملي
- ➢ تفعيل المسؤولية الاجتماعية
- ➢ التعرف على الاطراف المعنية و الاشتراك معها

[1] العايب عبد الرحمان ، التحكم في الاداء الشامل للمؤسسة الاقتصادية في الجزائر في ظل تحديات التنمية المستدامة ، مرجع سابق ، ص 113./112/111/109

[2] أسامة المليجى، ندوة المسئولية المجتمعية والمواصفة الدولية ISO 26000،المركز المصري لمسؤولية الشركات ، 04 اكتوبر 2009 ، ص .07

- تعزيز مصداقية التقارير و الادعاءات بشان المسؤولية الاجتماعية
- التأكيد على نتائج الأداء و تطويره.
- زيادة رضا وثقة الزبائن .
- الترويج للمصطلحات المشتركة في مجال المسؤولية الاجتماعية.
- التماشي مع الوثائق و المعاهدات و الاتفاقيات الى جانب مواصفات الأيزو الأخرى القائمة بالفعل وعدم التعارض معها.

المطلب الثاني : المبادرات الطوعية الدولية .[1]

كل المبادرات الطوعية الدولية هي مبادرات مصدرها هيئات ومنظمات دولية. ومن اهمها مايلي :

1. **المبادرة العالمية لإعداد التقارير** : وهي تحتوي ان تقدم المنظمات تقريرا موحدا عن التنمية المستدامة و الذي من خلاله يتم معالجة المسائل البيئية والاجتماعية والاقتصادية .
2. **مبادئ منظمة التعاون و التنمية الاقتصادية OCDE** : توجه هذه لمبادئ الى المنظمات المتعددة الجنسيات و هي قابلة للتطبيق على مستوى المنظمات الاقتصادية .
3. **العقد العالمي التابع لمنظمة الامم المتحدة GLOBAL COMPACT**: وهي ترتكز على ثلاثة قواعد للتنمية المستدامة والفكرة التي تنطلق منها هذه المبادرة هي محاولة دعم الاقتصاد العالمي . وكذلك التوزيع العادل لثروات العالم على جميع سكان الكرة الارضية في اطار العولمة

المطلب الثالث : بعض المبادرات المحلية[2]

بالرغم من وجود مجموعة من المبادرات على مستوى كل الدول المتقدمة ، نكتفي بتناول التجربة البريطانية والفرنسية و الايطالية.

اولا: التجربة الفرنسية المعيار SD 21000

ويمكن من خلالها ان تتمكن المؤسسات من مراعاة اهتمامات التنمية المستدامة في استراتيجيات و ادارة المنظمة وذلك باللجوء الى استعمال ادوات بسيطة (مبسطة) تسمح للمؤسسات بإجراء تقييم ذاتي لها و بواسطتها يمكن لها ان تفكر بشكل جدي وبشكل مستقل دون اللجوء الى الاستعانة بجهات خارجية للاندماج في سياسات التنمية المستدامة.

---

[1] د. عمر لخضر خلفاوي ، التنمية المستدامة للمنظمات جودة بيئة صحة سلامة مهنية ، مرجع سابق ، ص 196.

[2] د. عمر لخضر خلفاوي ، التنمية المستدامة للمنظمات جودة بيئة صحة سلامة مهنية ، مرجع سابق ، ص 199.

ثانيا: مشروع SIGMAالبريطاني

وضع معيار يسمح بإدماج التنمية المستدامة في الإدارة. وهذا المعيار هو اوسع و اشمل من معيار AA1000 والذي يسمح بقياس الاداء الاجتماعي و الاخلاقي للمؤسسة و هو مبادرة طرحها المعهد مع معايير موضوعة كأهداف يجب بلوغها ، بحيث يتناول كل الاوجه الممكنة التي تسمح بإدارة التنمية المستدامة كما يحتوي على الادوات التي تتيح ذلك .

ثالثا: النموذج الايطالي BEST4

قد تم تطوير نظام موحد للحصول على شهادة الايزو بحيث بدلا من الحصول على شهادة واحدة خاصة بالمواصفات القياسية ، اصبح بإمكان المنظمات وضع نظام موحد وتحصل من خلاله على شهادة واحدة تشمل المواصفات الاربعة معا. يطلق على هذا النظام تسمية **(BEST4)**.

المبحث الثاني : علاقة المؤسسة الاقتصادية بالتنمية المستدامة .

المطلب الاول : المسؤولية الاجتماعية للعلاقة الإرتباطية بين المؤسسة الاقتصادية و التنمية المستدامة .

1) العلاقة الارتباطية بين المؤسسة الاقتصادية و التنمية المستدامة :

إن ما يميز على المستوى العالمي في مجال التنمية المستدامة هو غياب الربط بين السياسات التنموية والسياسات البيئية و الاجتماعية ، إذ يلاحظ وجود فجوات عميقة بين السياسات التنموية والسياسات البيئية و الاجتماعية المتبعة من طرف الدول . ومن بين ما ترتب على ذلك أن ظهرت آراء تنادي بوقف التنمية أو تغيير اتجاهها تفاديا للإضرار البيئي و تحقيقا للعدالة الاجتماعية. وعلى الرغم من ذلك ، فإنه مما لا جدال فيه هو أنه لا يمكن إيقاف التنمية من أجل تحقيق السلامة البيئية والعدالة الاجتماعية ، كما أنه لا يمكن الاستمرار بالتنمية دون مراعاة الآثار البيئية والاجتماعية للمشاريع الاقتصادية ، و بالتالي بات من الضروري العمل على التوفيق بين التنمية والبيئة والمجتمع .

إن هذا الوضع ليس و ليد العصر الحالي ، بل هو ما امتازت به الانشطة الاقتصادية في كل الحضارات التي مرت بها البشرية . فدائما وجد الانسان نفسه غير قادر على تحقيق التوافق بين رغبته الملحة على إشباع المتطلبات المتزايدة للمجتمع الذي يعيش فيه وندرة الموارد التي تمتاز الطبيعة والتي منها يستمد احتياجاته من أجل تحقيق تلك الرغبات. فموضوع الاهتمام بالبيئة والمجتمع و ترقيتهم يعد من الموضوعات المهمة و الاساسية و المرتبطة بتصرفات الانسان وتعامله مع الغير وهذا على مر العصور.

نتيجة لذلك ، اصبحت ضرورة التوفيق بين المسائل التنموية و المسائل البيئية و الاجتماعية هاجسا يلاحق البشرية جمعاء . فكيفية تحقيق تنمية اقتصادية بأقل قدر من التلوث والإضرار البيئي و بالحد الادنى من استهلاك الموارد الطبيعية و تحقيق العدالة الاجتماعية اصبح من المتطلبات التي يجب مراعاتها عند رسم السياسات التنموية للدول وأصبح التفكير في الحلول للازمة للمشاكل البيئية و الاجتماعية عند إقامة المشاريع الاقتصادية و السهر و السعي الدائم على تطبيقها من طرف هذه المشاريع ضرورة ملحة تلتزم بها كل من الدول و الحكومات وكذلك المؤسسات الاقتصادية ، و هذا نظرا لان تفاقم الوضع في المجال البيئي هو نتاج للتطور الاقتصادي الحديث و الذي أدى الى ظهور تكتلات في شكل مؤسسات اقتصادية. هذه الاخيرة أدت الى ظهور ظواهر متفاوتة للتدهور البيئي و التي هي نتيجة أنشطة هذه المؤسسات الاقتصادية والناجمة عن التصنيع المكثف و الاستعمال اللامحدود للموارد الطبيعية المحدودة والاعتماد اللامتناهي على التطورات التكنولوجية المتسارعة . إن قيام المؤسسات الاقتصادية بالاستغلال الجائر للموارد الطبيعية من جهة وغياب وعدم الالتزام بمعايير الحفاظ على البيئة من جهة أخرى هو الذي أدى الى تفاقم ظاهرة التلوث وما ترتب عليها من آثار على المجتمع بصفة عامة. " فمن بين المخاطر التي نجمت عن ممارسة هذه المؤسسات لأنشطتها الاقتصادية هو مساهمة هذه الأخيرة في تحقيق ندرة الموارد على الرغم من ان هذه الموارد ضرورية لها حتى يمكن ان تحقق نموها وتضمن بقاءها . وبالتالي فإن المؤسسة تجد نفيها امام اشكالية كيفية المواصلة مزاولة نشاطها الانتاجي وتحملها لمسؤولياتها الناجمة عن هذا النشاط "والتي تؤدي الى المساهمة في ندرة الموارد و الاضرار بالبيئة. ويرجع الاهتمام بالبيئة عالميا " الى ما بعد الحرب العالمية الثانية وما ترتب على ذلك من احداث تلوث " فخلال تلك الفترة طرحت إشكالية جديدة لفتت انتباه الكثير من المهتمين بهذا الموضوع حول . تمكين في كيفية الحفاظ على البيئة في ظل وجود الخطر البيئي الناجم عن النشاط الصناعي و الذي قد يترتب عليه كوارث تتعدى محيط المؤسسة الى البيئة المحيطة بها. و بغرض معالجة هذا الوضع المتدهور ، شرعت الدولة و الهيئات الدولية وعلى رأسها اجهزة الامم المتحدة للتعاون و التنمية و الحفاظ على البيئة و العمل على متابعة احوال البيئة على المستوى العالمي من اجل فهم الاخطار البيئية . وقد تم " بلورة مجموعة من المنهجيات موثوق بها لتقييم موقع الانشطة التنموية ، و التكنولوجيات المستحدثة بالذات ، على البيئة وبمعايير اقتصادية واجتماعية متفق عليها بحد ادنى من اجماع الاراء ، وبدأنا نتحدث عن الحدود القصوى لقدرة البيئة على استيعاب الملوثات و النفايات وتدويرها "فنشطت الحكومات في اقامة ادوات ضبط الاحوال في عجلة التحولات الطبيعية لنعيد استخدامها لغرض اخر.

اضافة الى ذلك ازدهرت صناعة معدات التحكم في التلوث ودرء المخاطر البيئية و اصبحت من بين الانشطة الاقتصادية الاكثر تحقيقا لمستويات مردودية عالية . بالرغم من ذلك ، فان هذا الوضع لم يحظ

بموافقة المؤسسات الاقتصادية و الاقبال عليه ،ذلك انه ادى الى زيادة تكلفة تشييد وتشغيل المنشآت الصناعية وقد ترتب عن مثل هذه المواقف ان تخلت المؤسسات الاقتصادية عن مسؤولياتها اتجاه الحماية و الحفاظ على البيئة لصالح الدول الحكومات ، " اين اخذت هذه الاخيرة على عاتقها تصليح الاخطاء التي تسببت فيها المؤسسة الاقتصادية و الناجمة عن مستويات التطور التي عرفتها خاصة في المجال التكنولوجي ، حيث اصبح تصليح الاضرار التي لحقت بالبيئة من مسؤولية الدولة ليس من اختصاص المؤسسة الاقتصادية و ان ما يميز المؤسسات الاقتصادية في ما يتعلق بالبيئة و الاضرار التي تلحق بها من جراء ممارستها لأنشطتها الانتاجية ينطبق ايضا على الوضع الاجتماعي خاصة في ما يتعلق بعلاقتها مع عمالها ، ذلك ان التطور التكنولوجي الذي تتسبب اليه كل المشاكل البيئية هو سبب المشاكل الخاصة بالصحة والسلامة المهنية وتوفير ظروف العمل المناسبة . فالتكنولوجيات الحديثة المطبقة في مجال الانتاج هي التي قادت الى احداث التغير في الطرق و الاساليب الانتاجية. فالسعي المستمر لتحسين مستويات الانتاجية قاد الى اعادة النظر في انماط العمل داخل الورشات ، مما ترتب عليه تغير ظروف العمل ومنه ظهور اعتبارات جديدة تربط العلاقة بين المؤسسة و عمالها ، مما نجم عنه مسائل اجتماعية لم تكن معروفة قبل تبني المؤسسات للفكر التايلوري و الفوردي في الانتاج. ولكي يتم تصحيح هذا الوضع اقتصاديا ،فانه يتعين على المؤسسات الاقتصادية التغير نظرا للعالم وذلك بتقليل الاهتمام فقط بالاعتبارات لتي تركز على الارباح و الخسائر قصيرة الاجل و الاهتمام بالعائد المترتب على التواصلية البيئية في الاجل الطويل ويكون ذلك بانتهاج توجيهات تحتوي على المزيد من الممارسات الاخلاقية و الصديقة للبيئة و الاكثر عدالة اجتماعيا ، وهذا على عكس الاعتقاد الذي كان سائدا و الذي مفاده عندما يتعلق الامر بتطبيق السياسات الاجتماعية و البيئية ، فان ذلك يقلص من مستويات النمو الاقتصادي . ولقد سمح بروز مفهوم التنمية المستدامة بتحقيق توفيق بين هذين المعتقدين وذلك بتطبيق آراء و افكار مبنية على مراعاة الابعاد الاقتصادية و البيئية و الاجتماعية في آن واحد ودون و دون التفريط في أي واحد منهما ، ;ويكون ذلك بتبني المؤسسات الاقتصادية لمبادئ التنمية المستدامة في الادارة و التسيير. في هذا المجال فان الاجندة 21 المنبثقة في مؤتمر الامم المتحدة المعني بالبيئة و التنمية و الذي عقد في ريو دي جانيرو في عام 1992 و الذي اعتمده زعماء اكثر من مئة بلد قد "وصفت المؤسسات بأنها تؤدي دورا حيويا في التنمية الاجتماعية و الاقتصادية للبلدان ، انطلاقا من مبدأ ان هذه المؤسسات مهما كان شكلها او حجمها او طبيعة نشاطها او مكان تواجدها تتحمل المسؤولية عن الاثر البيئي للنشاط الذي تمارسه ".

لقد قاد ذلك الى تغير توجهات المؤسسات الاقتصادية التي اصبحت تتحلى بتصرفات مجتمعية حيث " اصبحت احد اكبر الاطراف الفاعلة في المجتمع ،وان مهمتها لم تصبح تكمن في توزيع الارباح على حملة

الاسهم فقط ولكن ايضا ان تتحمل مسؤوليتها المجتمعية في انتاج و توزيع ثرواتها على مختلف الاطراف ذات المصلحة ".وتولد على ذلك ان " ابدت المؤسسات الاقتصادية خلال التسعينات من القرن الماضي استعدادها على ان تكون مشاريعيها الاقتصادية مسؤولة اجتماعيا ، فشرعت في انتاج تصرفات مجتمعية من خلال وضع مواثيق لأخلاقيات الاعمال ومواثيق بيئية و اجتماعية . وخلال نفس الفترة ، بادرت بعض كبريات الشركات العالمية الى انشاء مديريات مركزية للتنمية المستدامة والتي اصبحت تأخذ على عاتقها تبرير ممارسات المؤسسة في مجالات التنمية المستدامة " . وفي ظل الفكر الحديث للمؤسسة الاقتصادية ، اصبحت هذه الاخيرة شريكة في التنمية المستدامة حيث انه بالإضافة الى تعظيم الربحية وجب عليها مراعاة معايير اخرى و التي منها حماية البيئة و العدالة الاجتماعية . ومن هذا المنطق فان اي مؤسسة اقتصادية تسعى الى ادماج التنمية المستدامة في ادارتها وجب عليها ان تأخذ بعين الاعتبار الاثار المترتبة عن أي نشاط تمارسه ومدى تأثيره على المجتمع الذي تنشط في وسطه وهذا بعيدا عن الالتزام بالشروط و المتطلبات التي تفرضها القوانين و والتشريعات كحماية البيئة و الحفاظ على المحيط من خلال إدارة النفايات والتقليل من الانبعاثات من غبار وغازات وتوفير الصحة والسلامة للعمال وللمجتمع المحلي الذي تنشط فيه ، فانه يتحتم على هذه المؤسسات ان تأخذ مزيدا من الخطوات بصفة طوعية من أجل تحسين نوعية الحياة و المجتمع المحلي و للعاملين وكذلك للمجتمع بصفة عامة.

ويعتبر كل المتخصصين في مجال البيئة والمجتمع هذه المسؤولية هي جزء من ما يسمى بالمسؤولية الاجتماعية للشركات والتي تدل على ان المؤسسة يجب ان تتحلى بالمسؤولية عن تأثير انشطتها على اصحاب المصالح وبشكل فعلي. من هم المفاهيم المرتبطة مباشرة بالتنمية المستدامة بالنسبة للمؤسسة ما يعرف بالمسؤولية الاجتماعية للشركات ، إذ يعد مفهوم المسؤولية الاجتماعية من اهم المفاهيم التي لم يتم تداولها عند التطرق الى المؤسسات الاقتصادية و دورها في التنمية المستدامة ان هذه المسؤولية يراها البعض على انها "التطبيق العلمي للتنمية المستدامة داخل المؤسسة " فمفهوم التنمية المستدامة يرتبط مباشرة بمفهوم المسؤولية الاجتماعية للشركات والذي من خلال تطبيقه سيتم احداث القطيعة بين المفهوم الكلاسيكي للمؤسسة و الذي يعتبر هدف المؤسسة الاقتصادية هو تعظيم الربحية للمساهمين. فمحافظة المؤسسة الاقتصادية على بقاءها ونموها يحتم عليها ان تعمل على تحقيق اهداف اخرى لأطراف داخلية و اخرى خارجية موجودة في البيئة التي تعمل فيها ، وأن السعي الدائم و المستمر الى تحقيق هذه الاهداف يترتب عليه تحمل المؤسسات الاقتصادية لجملة من المسؤوليات.[1]

[1] العايب عبد الرحمان ، التحكم في الاداء الشامل للمؤسسة الاقتصادية في الجزائر في ظل تحديات التنمية المستدامة ، مرجع سابق ، ص43.

- ✓ **مفهوم المسؤولية الاجتماعية للشركات :** يعد مفهوم المسؤولية الاجتماعية من اهم المفاهيم التي يتم تداولها عند التطرق الى المؤسسات الاقتصادية ودورها في التنمية المستدامة. في هذا الصدد أورد الباحثون في شأنه وجهات نظر متعددة ومختلفة . كما أن منظمات وهيئات محلية ودولية دأبت على اعطاء تعاريف خاصة للمسؤولية الاجتماعية للشركات.
- ✓ قدم الباحث كارول تعريف للمسؤولية الاجتماعية معتبرا اياها "ما يتوقعه المجتمع من المنظمات في النواحي الاقتصادية التشريعية ، الاخلاقية و التقديرية ".[2]
- ✓ تعريف المجلس الدولي للتنمية المستدامة : "هي الالتزام لمنظمات الاعمال للمساهمة في التنمية الاقتصادية المستدامة .بما يتضمن التعامل مع العاملين ، و المجتمع المحلي ، من اجل تحسين جودة الحياة لهم ".
- ✓ الاتحاد الاوروبي 2002 م " الفكرة التي من خلالها تدمج الشركات الاعتبارات الاجتماعية و البيئية مع العمليات الاقتصادية و التفاعل مع اصحاب المصالح على اساس تطوعي " .
- ✓ البنك الدولي :"هي التزام اصحاب الاعمال التجارية بالمساهمة في التنمية المستدامة وذلك من خلال العمل مع العاملين و عائلاتهم و المجتمع المحلي و المجتمع ككل لتحسين ، مستوى المعيشة بطريقة تخدم التجارة و التنمية في آن واحد .
- ✓ ومن خلال التعاريف السابقة نلاحظ ان المسؤولية الاجتماعية للشركات يمكن اعتبارها :

الزامية او تطوعية ،اداة القطاع الخاص للمساهمة في التنمية المستدامة ، موجهة لأصحاب المصالح داخل وخارج

المنظمة ، مكملة لجهود القطاع العام في التنمية المستدامة تشمل نشاطاتها على الانسان و البيئة ،ذات ابعاد اخلاقية واجتماعية للشركات.

التطور التاريخي للمسؤولية الاجتماعية للشركات :

كانت المسؤولية الاجتماعية للشركات تتمحور في بدايتها نحو الاعمال الخيرية بعيدا عن فكرة تأثير المنظمات على القطاع الخاص في التنمية المستدامة او معاهدات البيئة .ويمكن تقسيم المراحل التاريخية للمسؤولية الاجتماعية للشركات الى اربعة مراحل وذلك كما يلي :

---

[2] فؤاد محمد حسن ماجد مبخوت جعبل، مدى إدراك المدراء لمفهوم المسؤولية الاجتماعية والأنشطة المترتبة عليها: دراسة تحليلية 1 لآراء المديرين العاملين في عينة من المنظمات الصناعية، ورقة عمل مقدمة إلى المؤتمر الأول للمسؤولية الاجتماعية للشركات،مركز دراسات وبحوث السوق و المستهلك، صنعاء،اليمن اكتوبر 2008، ص 04.

المرحلة الاولى : كانت منظمات القطاع الخاص تفتقد الخبرة نحو تطبيقات المسؤولية الاجتماعية ، ولم تحبذ المخاطرة بممارسات اعمالها لمواجهة تحديات هذا المفهوم المجهول ونتيجة الاتجاه الضعيف و قلة القوانين الموجهة لإطار المسؤولية الاجتماعية آنذاك وعدم وضوح المعايير باتت مبادرات منظمات القطاع الخاص مجرد محاولات غير مكتملة الاركان .كما انه في هذه المرحلة (بداية التسعينات) ساهمت منظمات تابعة للأمم المتحدة مثل (لجنة شفافية الشركات) و المنظمة الاقتصادية التعاونية للتنمية ساهمتا في تطوير خطوط للعلاقة بين الحكومة ومنظمات القطاع الخاص و المجتمع .[1]

المرحلة الثانية :بدأت هذه المرحلة بالعديد من الكوارث التي اثرت على البشر مباشرة ، واثبتت بالقرارات الضعيفة حيال بعض القضايا،ومن المنظور الاستراتيجي بدأت الشركات وفقا للكوارث الآنفة الذكر توقع التكلفة المادية ، بالإضافة الى ذلك البدء يتبين لمجتمع الاعمال المتطلبات الاجتماعية ، وقد تزامن مع هذه المراحل ولأول مرة يسامح حكومات الدول النامية و من خلال مفهوم الخصخصة في الثمانينات لمنظمات القطاع الخاص و الاستثمار في مجالات الثقافة ، والنقل و المياه و الاتصالات ، مما شكل تحديا على هذه المنظمات لإيضاح سياساتها نحو حماية البيئة و حقوق الانسان .

المرحلة الثالثة : مع بداية التسعينات في القرن العشرين اصبحت مفاهيم كالشفافية و التعاون بين البنية و الاقتصاد ، تتبلور في هذه المرحلة الكثير من المعايير ، و المبادئ التي ظلت فعالة وموجهة للشركات حتى القرن الواحد و العشرين . كما ان مؤتمر الامم المتحدة للبيئة و التنمية كان منعطفا مهما توج بصدور وثيقة سميت بأجندة 21 و التي كانت خطة مفصلة عن التنمية العالمية المستدامة ،وقد تضمنت هذه الوثيقة سلسلة من الموضوعات تنتظم في اربعين فصلا ، و خمسة عشرا مجالا من مجالات العمل يمثل كل منها بعدا مهما من ابعاد استراتيجية لفترة انتقالية شاملة للأعمال التي يلزم القيام بها للحماية البيئية و التنمية البشرية بشكل متكامل .

المرحلة الرابعة : بعد ما يقارب من عقد كامل منذ عام 1992 م و بالتحديد عام 2002 م عقدت القمة العالمية للتنمية المستدامة في مدينة جوها نسبورغ بجنوب افريقيا ، و حضرها ما يقارب 191 ، وتم مناقشة العديد من القضايا المتعلقة بالتنمية المستدامة . كما نتج عن ذلك انشاء العديد من المنظمات و البرامج لتعمل على الاهتمام بهذه القضايا و من بينها : برنامج الامم المتحدة للبيئة و لجنة التنمية المستدامة . ورغم

[1] د. عايد عبد الله العصيمي ، المسؤولية الاجتماعية للشركات نحو التنمية المستدامة ، دار اليازوري العلمية للنشر و التوزيع ، الطبعة العربية 2015 ، ص ،18./12/11/10

ذلك ظل جميع ما تحقق في هذه المرحلة ضعيفا و يحتاج الى اعادة النظر و التزام اكثر لتحقيق اهداف التنمية المستدامة ، وخصوصا فيما يتعلق بدور منظمات القطاع الخاص .

2) **ابعاد المسؤولية الاجتماعية وعناصرها الأساسية :** [1]

- **البعد الاقتصادي** :يستند الى مبادئ المنافسة و التطور التكنولوجي و يشتمل على مجموعة كبيرة من عناصر المسؤولية الاجتماعية .
- **البعد القانوني** : يقوم على اساس مبادئ حماية البيئة و السلامة المهنية و العدالة و قوانين حماية المستهلك ويحتوي على مجموعة من كبيرة من العناصر يجب ان تحترم من قبل المنظمات .
- **البعد الاخلاقي** : يستند الى مبادئ و معايير اخلاقية و كذلك الى اعراف و قيم اجتماعية ، لذا يفترض على ادارة المنظمات ان تستوعب القيم و السلوك و المعتقدات في المجتمعات التي تعمل فيها.
- **البعد الخيري** : يرتبط بمبدأ تطوير نوعية الحياة بشكل عام و ما يتفرع عن ذلك عناصر ترتبط بالذوق العام ونوعية ما يتمتع به الفرد من غذاء و ملابس و نقل وغيرها من جوانب اخرى.

الجدول رقم 04 يوضح ابعاد المسؤولية الاجتماعية و العناصر الرئيسة و الفرعية .

البعد	العناصر الاساسية	العناصر الفرعية
الاقتصادي	المنافسة العادلة	* منع الاحتكار وعدم الإضرار بالمستهلكين . *احترام قواعد المنافسة وعدم الحاق الأذى بالمنافسين .
	التكنولوجيا	* استفادة المجتمع من التقدم التكنولوجي والخدمات التي يمكن أن يوفرها * استخدام التكنولوجيا في معالجة الاضرار التي تلحق بالمجتمع و البيئة .
	قوانين حماية المستهلك	* عدم الاتجار بالمواد الضارة على اختلاف أنواعها. *حماية الأطفال صحيا وثقافيا.
	حماية البيئة	* حماية المستهلك من المواد المزورة والمزيفة. * منع تلوث المياه والهواء و التربة . * التخلص من المنتجات بعد استهلاكها. * منع الاستخدام التعسفي للموارد . * صيانة الموارد وتنميتها .

[1] د. عايد عبد الله العصيمي ، المسؤولية الاجتماعية للشركات نحو التنمية المستدامة ،مرجع سابق ، ص ، 21./20/19

القانوني		
	السلامة والعدالة	* منع التمييز على أساس العرق أو الجنس أوالدين . * ظروف العمل ومنع عمل الأحداث وصغار السن. * إصابات العمل . * التقاعد وخطط الضمان الاجتماعي . * عمل المرأة وظروفها الخاصة. * المهاجرين وتشغيل غير القانونين. * عمل المعوقين.
الاخلاقي	المعايير الأخلاقية	* مراعاة الجوانب الأخلاقية في الاستهلاك * مراعاة مبدأ تكافؤ الفرص في التوظيف * مراعاة حقوق الإنسان
	الاعراف و القيم الاجتماعية	* احترام العادات والتقاليد * مكافحة المخدرات و الممارسات اللاأخلاقية
الخيري	نوعية الحياة	* نوع التغذية * الملابس * الخدمات * النقل العام * الذوق العام

المرجع: طاهر محسن منصور الغالي و صالح مهدي محسن العامري، المسؤولية الاجتماعية وأخلاقيات الاعمال ، دار وائل للنشر الاردن 2005 ص 82.

3) المبادئ الاساسية للمسؤولية الاجتماعية للشركات :

- بقاء منظمات الاعمال مرتبطة بتحقيق الرضا للمجتمع .
- منظمات الاعمال هي رمز للأخلاقيات في المجتمع .
- منظمات الاعمال مسؤولة تجاه مخرجات مجال نشاطها التجاري في المجتمع .
- علاقة جديدة بين الشركات و المجتمعات المحلية.
- نظم مستدامة للإنتاج ونظام عادل للتوزيع.
- المشاركة في عمليات صنع القرار للشركات .

- حفظ و حماية البيئة للأجيال الحالية و المستقبلية .
- احترام كرامة كل شخص .
- وضع سياسة لحقوق الانسان على اساس الاعلان العالمي لحقوق الانسان.
- الالتزام بمبدأ كل عامل له الحق في الرعاية و الاهتمام.
- سياسات متوازنة لحوكمة الشركات .[1]

المطلب الثاني : فوائد و اهمية وكيفية تطبيق المسؤولية الاجتماعية للشركات.

1) **فوائد الوفاء بالمسؤولية الاجتماعية :**[2]

- تحسين صورة المنظمة في المجتمع وترسيخ المظهر الايجابي لدى أصحاب المصالح كالعملاء و العاملين و افراد المجتمع بصورة خاصة إذا اعتبرنا ان المسؤولية الاجتماعية مبادرات طوعية للمنظمة اتجاه اطراف متعددة ذات مصلحة مباشرة أو غير مباشرة من وجود المنظمة .
- إن المسؤولية الاجتماعية تضفي تحسينا على مناخ العمل السائد في منظمة الاعمال وتؤدي الى اشاعة التعاون والترابط بين مختلف الاطراف .
- كذلك فإنها تمثل تجاوبا فعالا مع التغيرات الحاصلة في حاجات المجتمع وانتقالها لى الحاجات الاجتماعية وتحقيق جانب من ذاتية الفرد و المجموعة .

كما يمكن ان تتجسد اهميتها من خلال المردود المتحقق بالنسبة للمنظمة .

3. **اهمية المسؤولية الاجتماعية بالنسبة للمؤسسة الاقتصادية :** وتتمثل في [3]

- ✓ تحقيق التوازن بين مصلحة المساهمين ومصالح الفئات . وهذا بدوره يخلق نوعا من الانصاف والعدالة كما يخلق الرضا لأفراد المجتمع .
- ✓ تحقيق الكفاءة الاقتصادية للمؤسسة ولن يكون ذلك بمعزل عن التأثيرات الاجتماعية السائدة في المجتمع.
- ✓ إن المجتمع من خلال عناصره وفئاته المختلفة يعتبر صاحب الفضل الاول في نجاح المنظمة وتحقيقها للأرباح ، فلا أقل من مراعاة عدالة الاهتمام بهذه العناصر والفئات ليستمر للمنظمة نجاحها والمحافظة على تحقيق ارباحها .

---

[1] د. عايد عبد الله العصيمي ، المسؤولية الاجتماعية للشركات نحو التنمية المستدامة ، مرجع سابق ،ص 22./23

[2] العايب عبد الرحمان ، التحكم في الاداء الشامل للمؤسسة الاقتصادية في الجزائر في ظل تحديات التنمية المستدامة ، مرجع سابق ، ص 64.

[3] طاهر محسن منصور الغالبي وصالح مهدي محسن العمري ، مرجع سابق ، ص 69.

- ✓ تعظيم الارباح في الاجل القصير واستمرار هذه الارباح في التطور بمعدلات مناسبة مما يسمح بتحسين سمعة المؤسسة في الاجل الطويل . وهذا بدوره يؤدي لتوطيد العلاقات مع مختلف الاطراف.
- ✓ استفادة العمال من الارباح التي حققتها المؤسسة مما يحقق لهم الرقي و الرفاهية باعتبارهم عنصر من العناصر الرئيسية التي ساعدت على تحقيق هذه الارباح .
- ✓ استمرار أصحاب المصالح الخارجين في التعامل مع المؤسسة ، وذلك انها توفر لهم الشعور بالأمن والامان والسلامة .

ونذكر بعض المميزات التي تتميز بها المسؤولية الاجتماعية للشركات ومن بينها ما يلي :

- ✓ التنمية المستدامة عنصر من عناصر تحقيق الأداء : إن إدماج التنمية المستدامة في طرق و اساليب سير المؤسسة يسمح لها بالانخراط وانتهاج عملية التحسين المستمر .
- ✓ تثمين جميع موارد المؤسسة : لا يمكن ان تعتمد على التحسين المستمر كقاعدة في الإدارة بدون وجود مشروع موحد لجميع الجهود الموجودة داخل المؤسسة .
- ✓ المسؤولية الاجتماعية للشركات عامل من عوامل ضمان بقاء المؤسسة : بين العوامل التي يجب على المؤسسة الاهتمام بها والتي من شأنها ان تحقق لها بقائها ما يلي:

–الاقتصاد في استهلاك الطاقة وللموارد الطبيعة.

– التوفيق بين الأداء الاقتصادي وتلبية رغبات و تطلعات المجتمع والأداء البيئي و الاجتماعي.

- ✓ الإنتاج الجيد بواسطة الفعالية البيئية : الفعالية البيئية هي إحدى الطرق العملية التي يمكن للمؤسسة الاعتماد عليها من أجل وضع و تحقيق اهدافها في مجال أدائها البيئي.
- ✓ التحكم في التكاليف : إن المؤسسة التي تطبق الفعالية البيئية هي التي تتحكم في تكاليفها البيئية.
- ✓ انتهاج المسؤولية الاجتماعية للشركات عنصر من عناصر الاندماج : إن تطلعات المجتمع المدني في تطور مستمر و المؤسسة مطالبة بأن تتصرف بصفتها جزءا فاعلا في هذا المجتمع وعليه فيجب أن تتصرف تصرفات مسؤولة من الناحية الاقتصادية و الاجتماعية والبيئية اتجاه كل أصحاب المصالح .
- ✓ تقوية وتدعيم الدعم الاجتماعي : إن الدور الاجتماعي للمؤسسة يحتمها ان تتحمل مسؤولياته الاجتماعية و المساهمة في الحياة الاجتماعية .
- ✓ تلبية الرغبات و المتطلبات المتزيدة للمستهلكين و العمال :من بين اهم الصعوبات التي تعاني منها المؤسسات الاقتصادية و الخاصة بمواردها البشرية هي انها لا تقدر على اختيار افرادها و تحقيق وفائهم .

- ✓ مراعاة التنمية المستدامة في تقييم المؤسسات : تحاول الهيئات المالية خاصة منها القارضة مراعاة الاهتمامات البيئية و الاجتماعية بالنسبة للمؤسسات التي تتعامل معها وهذا إضافة الى تحليل المعطيات المالية المستمدة من المحاسبة للتأكد من الصحة المالية للمؤسسة.[1]

✓ **المطلب الثالث :ممارسة التنمية المستدامة من خلال اشباع رغبات اصحاب المصالح .**

سنحاول التعرف على مختلف أصحاب المصالح وعلى اهمية الحور معهم تحقيقا لمبادئ التنمية المستدامة . ولكن قبل ذلك ، لا بد من التطرق الى اصحاب المصالح وكيف تطور هذا المفهوم في الفكر التنظيمي.

اولا : اصحاب المصالح في الفكر التنظيمي . بالنسبة للمؤسسة يندمج مفهوم التنمية المستدامة ضمن المنطلق الذي تسير عليه نظرية اصحاب المصالح. هذه النظرية تشغل حاليا اهتمام العديد من الباحثين الجامعين وكذلك مسيري كبريات الشركات في العالم " فالمقصود بهذه الاطراف هم كل الاشخاص و الجهات التي تربطها بالمؤسسة مصلحة سواء كان بشكل مباشر أو غير مباشر . على الرغم من ان معظم الباحثين يعتبرون اول باحث اهتم بأصحاب المصالح هو فريمان وكان ذلك سنة 1984 ، الا أن هناك من يرى أن أول محاولة للخوض في مجال علاقة المؤسسة الاقتصادية بأصحاب المصالح تعود الى الباحث بونروز (Penrose) وكان ذلك سنة 1959 " إذ يعتبر أحد الأوائل في الخوض في نظرية أصحاب المصالح ".

ولقد قدم نفس الباحث قائمة هؤلاء الشركاء و هم الزبائن والموردون والعمال و المساهمون وكذلك الدولة

والجماعات المحلية و المواطنون . لكن قبل أن يقوم فريمان في الخوض في الفكر التنظيري لأصحاب المصالح ، كان قد سبقه في ذلك باحثان أمريكيان و هما بيرل ومينس Berle et Menas وكان ذلك سنة 1932 حيث اهتما بأصحاب المصالح من خلال دراسة قاما بها حول تركيبة رأس مال كبريات الشركات الامريكية . ومن خلال دراستهما توصلا الى ضرورة فصل الملكية عن الإدارة و " الى الزامية فرض رقابة على تصرفات المسيرين حماية حقوق صغار المساهمين " .

ويرتبط مفهوم أصحاب المصالح في الفكر التنظيمي بحوكمة الشركات ، ويستند هذا المفهوم الى مجموعة من النظريات واهما نظرية الوكالة ، أما في مجال إدارة العلاقة مع أصحاب المصالح ، فقد كان فريمان هو أول من طرح هذه العلاقة مطالبا ب :

[1] العايب عبد الرحمان ، التحكم في الاداء الشامل للمؤسسة الاقتصادية في الجزائر في ظل تحديات التنمية المستدامة ، مرجع سابق ،ص 72./72/71

- الشركات بتشخيص كل صاحب مصلحة من ذوي العلاقة .
- توضيح و تحديد كيفية التعامل من خلالها معهم.
- العمل على إشباع رغباتهم .

وقد حاول باحثون اخرون تطوير نظرية اصحاب المصالح التي جاء بها فريمان ويوجد على رأس هؤلاء M.B Clarkson و Donald son و LE Preston T وكان ذلك سنة 1995.

ثانيا : تصنيف اصحاب المصالح : يمكن تصنيف اصحاب المصالح كما يلي :[1]

- **أصحاب المصالح وفق دراسة فيرناندیس :**

✓ **المساهمون** : ان الهدف الاسمى لأي كيان اقتصادي هو تحقيق الارباح وكل مساهم في المؤسسة لابد له و أن يتحصل على عائد مقابل المخاطرة في شراء اسهم المؤسسة من جهة والثقة التي وضعها في مسيريها من جهة أخرى.

✓ **الزبائن** : يعتبر إشباع رغبات الزبائن أحد العناصر المهمة التي بواسطتها يمكن تحقيق بقاء المؤسسة وضمان نموها .

✓ **العمال** : يعتبر العمال المورد الأساسي للمؤسسة . ولكي يمكن أن يكون هؤلاء العمال طرفا فاعلا نجاح المؤسسة لابد و أن تولي لهم المؤسسة الاهتمام الكافي من خلال التشجيع والتحفيز.

✓ **الشركاء** : إن نجاح المؤسسة مرتبط أيضا بمستوى الولاء و الوفاء الذي يربطها مع شركائها.

✓ **المجتمع بصفة عامة** : يتفق الجميع على انه لا يمكن ضمان نجاح المؤسسة في العصر الحالي الا إذ تم التركيز فقط على البعد المالي و الاقتصادي في ادارة المؤسسة من خلال تعظيم الارباح.

- **أصحاب المصالح وفق الغالبي والعامري :**

✓ **فئة عملاء المنشأة** : وتشمل جميع الجهات و الأفراد والمستهلكين او المستفيدين السلع أو الخدمات التي تقدمها المنشأة .

✓ **فئة الملاك** : وتتمل في أصحاب رؤوس الأموال أفرادا أو مجموعة من الأفراد الطبيعيين أو المعنويين إذا كانت مملوكة ملكية خاصة أو الدولة إذا كنت مملوكة ملكية عامة.

✓ **فئة العاملين بالمنشأة** : وتشمل جميع العاملين بالمنشأة بغض النظر عن طبيعة أعمالهم ومواقعهم في الهيكل التنظيمي .

---

[1] طاهر محسن منصور الغالبي وصالح مهدي محسن العامري،المسؤولية الاجتماعية للشركات و أخلاقيات الأعمال،مرجع سابق ، ص .106.

- ✓ **فئة افراد المجتمع** :وتشمل جميع افراد المجتمع –بشكل عام – الذي تعمل المنظمة داخل نطاقه وخاصة الأفراد المحيطين بالمنشأة جغرافيا ، وربما كل الجمهور.

- **اهمية الحوار مع اصحاب المصالح**[1]

- إن الذي يقود المؤسسات الاقتصادية الى مراعاة المسؤولية الاجتماعية في ممارستها الإدارية لا يرجع فقط لأنه في الواقع الكثير من الشركات تحقق في إدراك دورها في المجتمع ذلك أن المسؤولية الاجتماعية للشركات تشمل خضوعها الى المساءلة ليست فقط امام المساهمين بل وأمام كل أصحاب المصالح .
فبالنسبة للمهتمين بنظرية أصحاب المصالح ، فإن هذه الأطراف تنتظر من المؤسسة أسلوبا جديدا في الاتصال ويكون ذلك بالحصول دون عناء على معلومات شفافة وبذلك يمكن للمؤسسة أن تستفيد من ذلك بحيث تعلن للجميع أن نشاطها يخدم مصلحتهم فتحقق بذلك الشراكة والثقة في آن واحد. "فالمسؤولية الاجتماعية بحدود معينة تمثل صيغة عملية مهمة ومفيدة لمنظمات الأعمال في علاقاتها مع مجتمعاتها ، بمعنى أن الوفاء بالمسؤولية الاجتماعية لمنظمات الأعمال يحقق لها العديد من الفوائد يقف في مقدمتها تحسين صورة المؤسسة الاقتصادية بالمجتمع وترسيخ المظهر الايجابي لدى العملاء والعاملين وأفراد المجتمع بصورة خاصة إذا اعتبرنا أن لمسؤولية الاجتماعية تمثل مبادرات طوعية للمنظمة اتجاه اطراف متعددة ذات مصلحة مباشرة أو غير مباشرة من وجود المؤسسة
اقتصادية ."

المبحث الثالث :الاصلاحات الاقتصادية وسياسات تطوير التنمية المستدامة ي الجزائر .

المطلب الاول : دراسة الوضع الاقتصادي في ظل الاصلاحات كمدخل للتنمية المستدامة .

اولا:النتائج العامة لفترة التخطيط الاقتصادي:

منذ الاستقلال وبعد المرحلة الانتقالية 1962 الى غاية 1966 ،سجلت الجزائر تجربة في التسيير الذاتي للمنشآت الاقتصادية الموروثة عن الاستعمار في ميدان الزراعة و الصناعة التقليدية الصغيرة وبعد ذلك انتهجت الدولة اقتصادا مخططا .[1]

الاستثمارات : تم توجيه الاستثمارات الى قطاعين الصناعي و الزراعي ، لكن اغلبها القطاع الصناعي ، حيث هدف هذا التوجيه الى خلق قاعدة صناعية . تمكنها من تطوير القطاعات الاخرى . وبلغت

---

[1] طاهر محسن منصور الغالبي وصالح مهدي محسن العامري،مرجع سابق ،ص 521.

[1] احمد هني اقتصاد ، اقتصاد الجزائر المستقلة ، الطبعة الثانية ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 1993 ، ص 59.

الاستثمارات الاجمالية للفترة{ 1967 – 1978}300 مليار دج . اما معدلات مخزون رأس المال اثناء الفترة نفسها الى تحقيق انتاج اضافي شامل مقداره 46.5 مليار دج ، اما معدلات الاستثمار شهدت تطورا متزايدا بحيث بلغت بالنسبة للإنتاج الداخلي الخام المقدر ب 26.4 % خلال المخطط الثلاثي ،33.5 % خلال المخطط الرباعي الاول و46.8 % اثناء المخطط الرباعي الثاني ، و54.7 % في سنة 1978 ، وعلى مستوى هيكل 55 % الاستثمارات ن حيث البرامج فان الفلاحة والري و الصيد البحري يتدخل بمعدل 9.2 % و الصناعة بمعدل اما البناء و الاشغال العمومية بمعدل 2 % والمصالح الانتاجية بمعدل 7.3 % و المنشأة بمعدل 2.6 % اما الاجتماعي و غيره من المفترقات 24.2 % و على صعيد الانجازات يقتصر تدخل الفلاحة و الري و الصيد البحري 8.8 % ، بينما الصناعة 60.3 % و البناء و الاشغال العمومية 2.4 % و المصالح المنتجة 7.3 % ، اما الوضع الاجتماعي فهو يشهد تدهورا اذ لم يعد يمثل سوى 18.4 % في ميدان الانجازات .

والجدول رقم 05 يوضح قيمة الاستثمارات من { 1967 – 1979 } **الوحدة مليار دج**

الفترات	1969–1967	1973 – 1970	1977–19740	1979 – 1978
الاستثمارات	9.1	36.2	93.2	106
الاستثمارات الزراعية	1.6	4.3	9.8	3.2
الاستثمارات في الصناعة	4.7	20.8	63.1	6.6
نسبة الصناعة	–	%52	%43.4	%62
نسبة الصناعة الاساسية	%88.7	%86	%88	%78

سايح بوزيد ، دور الحكم الراشد في تحقيق التنمية المستدامة بالدول العربية حالة الجزائر ، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية ، 2013 ، ص 313.

الانتاج الداخلي الخام خلال فترة 1967 – 1978 :

تضاعف الانتاج الداخلي الخام ، بحيث انتقل من 14.6 مليار دج اى 6.8 مليار دج ، مما يكشف عن زيادة متوسطة في السنة نسبتها 17.6 % ،و اذا استثنينا نسبة التضخم النقدي نلاحظ ان الانتاج الداخلي المعبر عنه بحجم الاسعار 1978 قد انتقل من 40.3 %مليار دج سنة 1967 الى 86.8 مليار دج سنة 1978 وعليه فان معدل النمو الحقيقي المسجل في المتوسط اثناء الفترة بلغ 7.2 في السنة ، خلال نفس الفترة بقي انتاج المحروقات مرتفعا مما ادى الى انقاص مستوى احتياط الجزائر من المحروقات ، وذلك لعدم

تطبيق سياسة المدى الطويل ، اما الانتاج الفلاحي عانى طوال الفترة من الركود . كما ان القطاع العام في الزراعة لا يمثل سوى 7% من القيمة المضافة الكلية . ان الانتاج الصناعي خارج المحروقات كان ضعيفا خلال الفترة .

الجدول رقم 06 يوضح تطور بعض المؤشرات بالأسعار الجارية 1969 – 1978 الوحدة : مليار دج

البيان	1969	1970	1977	1978
الناتج الداخلي الخام	21.04	24.07	87.24	104.83
استهلاك العائلات	12.04	11.44	44.62	50.88
الاستثمار الكلي	6.75	8.75	40.81	54.62

المصدر : احمد هني ، اقتصاد الجزائر المستقلة ، مرجع سابق ص 54 .

ثانيا : تقييم نتائج التحولات و الاصلاحات الاقتصادية في الجزائر .

نظرا لتدهور اسعار البترول على مستوى السوق البترولية الدولية ومما تبعها من ازمة في المدفوعات ثم ما تلاها من اصلاحات اقتصادية ونقدية و مالية خاصة نهاية الثمانينات و بداية التسعينات مرورا بالتعديل الهيكلي ، وقد ابرزت ان حصيلة السنوات السابقة تبقى واجبة التقديم و التوضيح لما لها من تأثير على مستقبل التنمية . تميزت بالأزمة الاقتصادية بسبب انهيار اسعار البترول و ما افرزته من انعكاسات على بعض المتغيرات الكلية كما يوضحه الجدول الآتي :

الجدول رقم 07 يوضح تطور بعض المؤشرات الكلية بالأسعار الجارية الوحدة : مليار دج

السنوات	1986	1986	1987	1988	1989
الناتج الداخلي الخام	291.60	296.55	321.71	306.97	363.90
الصادرت	68.63	38.71	45.83	49.81	76.50
الواردات	59.35	50.80	39.89	51.13	76.30
استهلاك العائلات	139.72	1566.41	154.88	162.56	194.60
اجمالي الاستثمار	96.77	99.33	93.88	96.20	112.60

لقد مر السياق التاريخي لعمليات الاصلاحات بالجزائر بثلاثة مراحل اساسية :

المرحلة الاولى خلال الفترة 1989 – 1991 : حيث عرفت الجزائر ازمة السيولة سنة 1986 ، و حصيت على قروضا ثابتة للاستجابة للحاجات الاستيرادية –خطوط القرض وقد لعبت دورا سلبيا على اعتبار انها

قروض قصيرة الاجل و شوهت بنية الديون الخارجية ، خاصة و انها قروض تجارية و يمكن الحصول عليها بسهولة.

وفي سنة 1989 بغرض تجنيد قيود اعادة الجدولة ابتداع اول الامر مصطلح اعادة الهيكلة في الجزائر و كان الهدف من اعادة الجدولة : القضاء على العجز التجاري ، تقليص التضخم ، تشجيع الاستثمار المحلي و الاجنبي وخلال هذه الفترة لم تتمكن الجزائر من تنفيذ برنامج الاصلاحات بمساعدة صندوق النقد الدولي خلال 1991 و ذلك للأسباب التالية :

- ✓ قررت الجزائر رفض اعادة الجدولة .
- ✓ الاعتماد على مقولة ان الجزائر بلد غير مثقل بالدين فهي تعاني من مجرد نقص في السيولة النقدية.
- ✓ تفادي تعرض الاقتصاد الوطني للاختلالات من خلال الصدمات .
- ✓ تقسيم المزارع الحكومية الكيرة الى تعاونيات 3500 مزرعة سنة 1987.
- ✓ استقلالية المؤسسات العمومية سنة 1988.
- ✓ قانون المنافسة و الاسعار 1989.
- ✓ اصدار قانون النقد و القرض سنة 1990.

وما يمكن قوله خلال هذه الفترة ان المنافع المتوقعة لعملية التحرير و الاصلاحات لم تتحقق لأسباب كثيرة اهمها الاجراءات المتخذة لم تكن شاملة و كانت الاصلاحات جزئية .

المرحلة الثانية خلال هذه الفترة 1993-1992

عادت الاختلالات الاقتصادية في الظهور من جديد ولذلك تباطأت الاصلاحات الاقتصادية نتيجة انخفاض قيمة العملة رغم ان استراتيجية البلاد كانت تهدف الى الوفاء تماما بخدمة الدين الخارجي الذي وصل الى 30 % من حاصلات الصادرات زيادة على الاستهلاك الحكومي الذي زاد بنسبة 2 % من اجمالي الناتج المحلي ، كما ان الاستثمار الحكومي ارتفع الى 6 % سنة 1994 ونتيجة لذلك هبطت نسبة الادخار الى الاستثمار الحكومي بأكثر من 10 % من الناتج المحلي اما بالنسبة للاختلالات المالية فقد عرفت الميزانية العامة عجز قدره 10 % سنة 1993 بسبب عدم تعديل سعر الصرف الذي فوض الايرادات من الصادرات البترولية ، وكذا انتشار الدعم الحكومي للسلع الاستهلاكية التي شكلت 5 % من الناتج سنة 1992 – 1993 ، زيادة على تراجع السلطات قليلا عن سياسة التشدد المالي مما اثر على التطورات النقدية ، ان التناقض بين سياسات

ادارة الطلب التوسعية و التردد في تعديل سعر الصرف اضافة الى استراتيجية الدين الخارجي ، كلها عوامل تؤدي الى تجنب عملية اعادة الجدولة .

المرحلة الثالثة خلال الفترة 1994 – 1998

مرحلة الاصلاحات المتسارعة حدوث تدهور جديد في الاختلالات زيادة الى انخفاض اسعار البترول ، وتضاؤل فرص الحصول على التمويل الخارجي ، مما ادى الى ازمة في ميزان المدفوعات ادت بالسلطات العامة الى صياغة برنامج شامل للإصلاحات الاقتصادية تجسد في ابرام اتفاقيتان الاولى سنة 1994 خاص بتحقيق الاستقرار و الثاني في سنة 1995 خاص بالتعديل الهيكلي .

برنامج الاستقرار الاقتصادي : هو اتفاق للاستعداد الائتماني مدته سنة يهدف الى تحقيق :

- خفض تكاليف التصحيح خاص بالفئات الاكثر تضررا.
- اعادة توازن ميزان المدفوعات .
- احتواء وتيرة التضخم ومحاولة تقريبه من معدل الشركاء التجارية .

ولتحقيق هذه الاهداف اتخذت بعض الاجراءات منها : ضبط الانفاق وتعديل الاسعار ، انشاء اليات انتقال اقتصاد السوق ، تثبيت كتلة التوظيف العمومي ، اللجوء الى التمويل الثنائي ومتعدد الاطراف .

برنامج التعديل الهيكلي : 1995 – 1998 ضرورة حتمية على اعتبار على انه تجسيدا لإجراءات لتحقيق الانعاش وكان لهذا البرنامج مجموعة من الاهداف حسب صندوق النقد الدولي: [1]

- تحقيق نمو متواصل بقيمة 5 % خارج المحروقات .
- تخفيض التضخم الى 10.3 % .
- تخفيض عجز الميزانية الى 1.3 % مقابل 2.8 % خلال 1994 – 1995 .
- التحرير التدريجي للتجارة الخارجية .
- وضع اطار تشريعي للخصوصية .
- تخلي الدولة عن سياسة الدعم لكل القطاعات .

ولتحقيق هذه الاهداف رسمت السلطات سياسة اقتصادية تمثلت في :

---

[1] سعاد مهاني ، تأثير برنامج التعديل الهيكلي على الاسرة الجزائرية ، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستر في الديموغرافيا ،قسم علم الاجتماع و الديمغرافيا ، جامعة الحاج لخضر باتنة ، 2009 ، ص .32

- سياسة اقتصادية تتسم بالظرفية .
- بهدف تخفيض التضخم ركزت السياسة النقدية على التحكم في السيولة النقدية .
- سياسة متوسط المدى

المطلب الثاني : خطوات الاندماج في النظام الاقتصادي العالمي الجديد لدعم التنمية المستدامة .

1. انضمام الجزائر الى منظمة التجارة العالمية :

خطوات انضمام الجزائر الى منظمة التجارة العالمية : الظروف الاستثنائية التي مرت بها الجزائر عام 1988 بسبب الازمة الاقتصادية و المالية شغلت الجزائر الى الانضمام الى الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة GATT مما ادى الى اهمال ملف الانضمام لفترة معينة .

وفي عام 1993 اعيد طرح ملف الانضمام من جديد على طاولت المفاوضات وفي عام 2001 تقرر انعاش و تفعيل ملف الانضمام من جديد حيث قدمت الجزائر لأول مرة عروضا اولية فيما يخص السلع الصناعية والتجارية والخدمات .وفي ابريل 2002 قدمت الجزائر وثائق استكمالية شملت نظام التعريفة الجمركية الجديد الذي صدر بأمر رئاسي ووثائق اخرى تشريعية وقانونية . الجزائرية التي تم تكثيفها مع احكام ومبادئ منظمة التجارة العالمية .وكان عام 2002 عاما مكثفا بخصوص ملف الانضمام الجزائر ، وبلغ عدد الاسئلة التي تلقتها الجزائر بغية انهاء العقد ازيد من 1500 سؤال حتى سنة 2005 ، ردت عليها الجزائر كلها .

مفاوضات الجزائر مع منظمة التجارة العالمية : يتضح من خلال مسار المفاوضات التجارية بين الجزائر و منظمة التجارة العالمية . عرفت انقطاعات عديدة بسبب عدم الاهتمام الجدي من قبل السلطات الجزائرية و الذي نستخلصه من خلال طبيعة المفاوضات التي كانت تتم بين الطرفين ، و قد فشلت هذه المفاوضات وتم توجيه انتقادات للملف الجزائري من قبل خبراء المنظمة حيث سجل خرق 37 قاعدة تجارية دولية منها (الاجراءات الادارية و التعريفات الجمركية) حيث بعدها التزمت الجزائر بإحداث تغيرات جذرية في المنظومة الجمركية و الجبائية وتقديم معطيات خاصة بالنظام التجاري الجزائري ، اكثر دقة و بكل شفافية وبالمقابل اعطى رئيس الجمهورية تعليمات لتأسيس هيئة تسمى ب " الوحدة المركزية للتنسيق " واهم الاسئلة المطروحة على الجزائر من قبل منظمة التجارة العالمية كانت حول نظام التعريفة الجمركية و نظام الضرائب و اجراءات دعم قطاعات اقتصادية معينة و في المحصلة النهائية نجد ان الجزائر تلقت عام 2005 ازيد من 1200 سؤال كانت ظنت انها كافية لإقناع لجنة الاشراف على ملف انظمام الجزائر الى منظمة التجارة العالمية . ومن بين 12 نصا قانونيا الواجب اعادة النظر فيها فإن 8 نصوص قد تمت مراجعتها و تكيفها لمبادئ و

احكام منظمة التجارة العالمية ، ولم يبق إلا 4 نصوص منها ثلاثة نصوص تتعلق بقطاعي الزراعة والصناعة و الاخر لم يكشف عنه .

صعوبات انضمام الجزائر الى منظمة التجارة العالمية : من بين العوامل التي ساهمت في تأخير انظمام الجزائر الى منظمة التجارة العالمية هي :

- غياب استراتيجية تفاوضية واضحة على المدى القصير و المتوسط بالنسبة للجزائر و ارتكاز الجزائر على نفس النمط من المفاوضات التي جرت مع الاتحاد الاوروبي .
- عدم اعطاء المفاوض الجزائري صلاحيات كبيرة و تضييق مساحات التفاوض لديه ، وتبني ذات النظرة المتعددة بتغلب المنطق السياسي على المنطق الاقتصادي .
- عدم تحديد أي برنامج واضح وعدم دقة المعطيات المقدمة لاسيما النقاط التي يتم التفاوض بشأنها وهذا راجع لغياب الشفافية.

2. **اتفاقية الشراكة الجزائرية مع الاتحاد الاوروبي :**

مضمون اتفاقية الشراكة الجزائرية الاوروبية : استمرت المفاوضات مع الجزائر في اتفاقية الشراكة الجزائرية الاوروبية قرابة عشر سنوات وهذا راجع الى ان الجزائر كانت تعيش فترة غير مستقرة من جميع الجوانب الاقتصادية والسياسية و الامنية و على الرغم من ذلك فان الادراك الجزائري بطبيعة التغيرات الدولية خاصة في المجال الاقتصادي حتم عليها الدخول في مفاوضات جادة مع الاتحاد الاوروبي لابرام اتفاقية الشراكة ومن بين اسباب ودوافع هذه الشراكة ما يلي :

- رغبة الجزائر في التواصل الى شروط تجارية افضل مع الاتحاد الاوروبي من اجل تنمية صادراتها وفتح المزيد من اسواق دول الاتحاد الاوروبي .
- يعد دخول الجزائر في هذه الاتفاقية ملحا ، من اجل تعزيز ودعم برنامج الاصلاح الاقتصادي وجعله وسيلة لزيادة لدرجة الاندماج و التفاعل مع الاقتصاد العالمي.
- طبيعة العلاقات الاقتصادية الجزائرية الاوروبية .
- رأت الجزائر ان اتفاق الشراكة يوفر لها اطار مناسبا لجذب المزيد من الاستثمارات الاوروبية المباشرة.

شروط وقواعد تحرير التجارة في اطار اتفاقية الشراكة :

- ما يتعلق بقواعد المنشأ من خلال تعريف المنتجات التي لها صفة المنشأ و اساليب التعاون الاداري .
- ضمان قواعد المنافسة بين المنتجين .
- الاتفاق على حماية حقوق الملكية الفكرية .

الجوانب الاقتصادية في اتفاق الشراكة بين الجزائر و الاتحاد الاوروبي : تضمنت اتفاقية الشراكة بين الجزائر و الاتحاد الاوروبي عدة جوانب ويمكن توضيحها فيما يلي :

- اقامة منطقة للتجارة الحرة بين الجزائر و الاتحاد الاوروبي .
- تحرير السلع الصناعية .
- تحرير السلع الزراعية .
- التعاون المالي .

4. منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى AFTA: قرر مؤتمر القمة العربية الذي انعقد بالقاهرة خلال الفترة

21/ 23 يوليو 1996 انشاء منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى كخطوة لتعزيز التعاون الاقتصادي العربي المشترك. وتم تكليف المجلس الاقتصادي و الاجتماعي باتخاذ اللازم نحو اسراع في اقامة منطقة التجارة الحرة العربية وفق جدول زمني يتم الاتفاق عليه من قبل وفود الدول العربية ، وأصدر المجلس الاعلان عن قيام منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى و الموافقة على البرنامج التنفيذي الذي تضمن تخفيض التعريفات الجمركية و الرسوم والضرائب .وكذا مجموعة من القواعد المتمثلة في :

- تعامل السلع العربية التي تدخل في مجال التبادل معاملة السلع الوطنية من الدول الاطراف .
- مراعاة الاحكام و القواعد الدولية فيما يتعلق بالأسس الفنية لإجراءات الوقاية .
- تحرير التبادل التجاري بين دول الاعضاء.
- تتعهد الدول الاعضاء بتطبيق مبدأ الشفافية .

المطلب الثالث: سياسات و برامج الانعاش الاقتصادي كإستراتيجية جديدة للتنمية المستدامة .

اولا : برنامج دعم الانعاش الاقتصادي للفترة [2001 – 2004]

يمتد برنامج الإنعاش على فترة تنطلق من سنة 2001 – 2004 ويتمحور حول الأنشطة المخصصة لدعم المؤسسات والأنشطة الزراعية المنتجة وغيرها وإلى تعزيز المرافق العمومية في ميدان الري والنقل والمنشآت القاعدية وتحسين ظروف المعيشة والتنمية المحلية وتنمية الموارد البشرية. وستجد هذه الأعمال دعمها في جملة من التدابير الخاصة بإصلاح الهيئات ودعم المؤسسات. ويهدف هذا البرنامج الى :

- ✓ مكافحة الفقر، إنشاء مناصب الشغل ، تحقيق التوازن الجهوي وإنعاش الاقتصاد الجزائري.
- ✓ ان برامج التعديل المطبقة من أجل استرجاع التوازنات الاقتصادية الكبرى ادت الى تقليص المعدل .

- ✓ مستوى معيشة السكان. ومن ثم كان تركيز عمل الحكومة على تكثيف مسار الإصلاح ليشمل جميع الجوانب الاجتماعية والاقتصادية وتحرير الاقتصاد الوطني من أجل تمكين المؤسسة الجزائرية من أن تصبح المصدر الرئيسي للثروة. [1]
- ✓ ويعمل برنامج الانعاش الاقتصادي على : [2]
- ✓ دعم النشاطات المنتجة للثروة والقيمة المضافة و الوفرة لمناصب العمل .
- ✓ دعم الخدمات العمومية .
- ✓ تخفيض تكلفة الاصلاحات المنجزة .
- ✓ المساهمة في اعطاء دفع جديد للاقتصاد .

ثانيا : البرنامج التكميلي لدعم الانعاش الاقتصادي [2005 – 2009]

جاء هذا البرنامج في إطار مواصلة وتيرة البرامج والمشاريع التي سبق إقرارها وتنفيذها في إطار مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي للفترة 2001 – 2004 حيث يتضمن البرنامج التكميلي أن المبلغ المخصص للبرنامج التكميلي يقدر ب: 4202.7 مليار دينار جزائري مع العلم أنه تم تقسيم هذا البرنامج إلى خمسة برامج فرعية يمكن توضيحها من خلال الجدول التالي:

جدول رقم 08 التوزيع القطاعي للبرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي الوحدة: مليار دينار جزائري

نسبة مئوية من البرنامج إجمالي البرنامج	البرنامج	المخصصة للبرنامج
1. برنامج تحسين ظروف معيشة السكان – السكن. ✓ التربية ، التعليم العالي ، التكوين المهني ✓ البرامج البلدية للتنمية. ✓ تنمية مناطق الهضاب العليا والمناطق الجنوبية. ✓ تزويد السكان بالماء ،الكهرباء ،الغاز . ✓ باقي القطاعات.	1908,5 555 200 399,5 192,5 250 311,5	%45.5
برنامج تطوير الهياكل القاعدية :	1703.1	%40.5

[1] صالحي ناجية ، المؤتمر الدولي (تقييم أثر برنامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل و الاستثمار و النمو الاقتصادي خلال الفترة (2001–2014) ، 12/11 مارس مدارس الدكتوراه جامعة سطيف 1 ، ص 5/3 .

[2] سايح بوزيد ، دور الحكم الراشد في تحقيق التنمية المستدامة بالدول العربية حالة الجزائر ، مرجع سابق ، ص .345

✓ قطاع الأشغال العمومية والنقل . ✓ قطاع المياه . ✓ قطاع التهيئة العمرانية .	1300 393 10.15	
برنامج دعم التنمية الإقتصادية : ✓ الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري. ✓ الصناعة وترقية الإستثمار . ✓ السياحة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والحرف.	337.2 312 18 7.2	%8
برنامج تطوير الخدمة العمومية : ✓ العدالة والداخلية . ✓ المالية والتجارة وباقي الإدارات العمومية. ✓ البريد والتكنولوجيات الحديثة للإتصال.	203.9 99 16.3 88.6	%4.8
برنامج تطوير التكنولوجيات الحديثة: للإعلام والاتصال	50	%1.2

المصدر د.نبيل بوفليح ، دراسة تقييميه لسياسة الإنعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر في الفترة 200 – 2010 ، مرجع سابق ،ص، 47.

وضع البرنامج التكميلي لدعم النمو لتحقيق جملة من الأهداف منها :

- ✓ تحديث وتوسيع الخدمات العامة و تحسين مستوى معيشة الإفراد.
- ✓ تطوير الموارد البشرية والبنى التحتية.
- ✓ رفع معدلات النمو الاقتصادي.[1]

[1] صالحي ناجية ، المؤتمر الدولي (تقييم أثر برنامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل و الاستثمار و النمو الاقتصادي خلال الفترة 2001 –2014) ، مرجع سابق، ص 6.

خلاصة الفصل

من خلال ما تم تناوله من نقاط هذا الفصل يمكن نستنتج جملة من العناصر الاساسية لابد من التذكير بها: العنصر الاول شمل المسؤولية الاجتماعية للشركات والتي لا تختلف عن الاهداف الاساسية للتنمية المستدامة ، حيث ان جوهر المسؤولية الاجتماعية للشركات يكمن في ان تكون المسؤولية بشكل فعلي عن مدى تأثير انشطتها على كل أصحاب المصالح ، كما ان انتهاج المسؤولية الاجتماعية للشركات يمنح المؤسسة الاقتصادية جملة من الامتيازات و الفوائد الاقتصادية العديدة الاخرى التي تحققها .اما العنصر الثاني فتمثل في المعايير و المواصفات القياسية الدولية وبالرغم من تعدد المعايير و المبادرات الا انه لا يوجد لحد الساعة معيار موحد يشمل كيفية ادارة التنمية المستدامة ، والمبادرات الدولية فيما يمكن استنتاجه انها موجهة للتطبيق في اقتصاديات قوية اما بالنسبة للمعايير و المواصفات المحلية الوحيدة التي حاولت ان تشمل كيفية ادماج التنمية المستدامة في الادارة ويعتبر المتميز من بين ما تم تقديمه من أمثلة لأنه ركز على البعد الاستراتيجي في تبني الادارة لأبعاد التنمية المستدامة . اما العنصر الثالث فتناول ما مر به الاقتصاد الجزائري منذ الاستقلال بمجموعة من التحولات وتعرض للكثير من الازمات ، مما ادى بالسلطات الى المضي في سلسلة الاصلاحات الاقتصادية . وبرنامج الانعاش الاقتصادي كونها القناة التي عبر من خلالها الاقتصاد الوطني من النظام المخطط الى نظام اقتصاد السوق و تحقيق النمو المستدام ، كما حاولت الجزائر الانسجام مع الوضع السائد من خلال الدخول في شراكة مع الاتحاد الاوروبي و التفاوض للانضمام المنظمة العالمية للتجارة .

الفصل الثالث

دراسة ميدانية للمؤسسة الوطنية للمواد الكاشطة و الزجاج ENAVA وحدة سعيدة

تمهيد

في البدء تطرقنا إلى الجانب النظري من البحث وهمنا الشاغل هو معرفة دور المؤسسات العمومية و الاقتصادية في التنمية المستدامة ، وللوقوف على ذلك قمنا بدراسة ميدانية على المؤسسة الوطنية للمواد الكاشطة و الزجاج ENAVA بسعيدة وهدفنا أن نقف إلى الجانب الحقيقي من هذا البحث من خلال الاعتماد على أداة الدراسة والمتمثلة في الاستبانة ، وتم طرح فيها مجموعة من الأسئلة التي قدمت إلى مجموعة من المديرين والعمال للوقوف على الدور الذي تلعبه المؤسسات العمومية و الاقتصادية في التنمية المستدامة من الجانب التطبيقي.

وللإجابة على جميع التساؤلات التي تخص الدراسة. قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى المباحث التالية:

المبحث الاول : تقديم المؤسسة الوطنية للمواد الكاشطة و الزجاج ENAVA

المطلب الأول :لمحة عامة عن المؤسسة .

1. **التعريف بالمؤسسة :** تأسست المواد الكاشطة بموجب المرسوم رقم 82/418 الصادر بتاريخ 09 /12/ 1982 ، وقد فتحت أبوابها سنة 1983 ، وقد بنيت وجهزت من طرف :

(UNIVERSEL– BEAAUTRICHE) وهي وحدة من المؤسسة الوطنية للزجاج و المواد الكاشطة ENAVA

(ENTREPRISE NATIONALE DES VERRES ET ABRASIFA) ، ومقرها عيون الترك وهران ، مكلفة بتسيير و استغلال و تنمية نشاطات الزجاج و الكشط لتغطية الحاجيات الوطنية ومن صلاحيات المؤسسة ادارة وحدتها الانتاجية وهي :

- وحدة انتاج المواد الكاشطة المربوطة و المطبقة "سعيدة" .
- وحدة انتاج المرايا و تحويل الزجاج (AFRICA_ GIGEL) جيجل .
- وحدة انتاج الزجاج البيتي (NOVER _ CHLEF) الشلف .
- وحدة انتاج المرايا و تحويل الزجاج (SONIVER _ THENIA) الثنية ، بومرداس.

وكانت ENAVA مؤسسة اجتماعية ذات طابع اقتصادي ، وفي سنة 1990 أصبحت ENAVA مؤسسة اقتصادية عمومية (EPE) بالمساهمة والمساهم الوحيد هو الدولة بالقانون رقم 88–01 الذي تحمل استقلالية المؤسسات العمومية وفي فيفري 1997 اتباعا للجمعية العامة الاستثنائية ل ENAVA المنعقدة في يوم 29 ديسمبر 1996 ، أصبحت وحدة سعيدة مؤسسة انتاج المواد الكاشطة SPA .

(Société des Productions Abrasifs) مستقلة ماديا و في التسيير ، ولكن تبقى تابعة للمجموعة ENAVA اداريا ، ويقدر رأس مالها 174.500.000 DA .

2. **موقع المؤسسة :** تقع مؤسسة المواد الكاشطة SPA بسعيدة على الطريق رقم 06 الرابط بين ولاية سعيدة وولاية معسكر ، عنوانها البريدي : ص ب رقم 143 حي النصر "سعيدة" /20000 و أخيرا هذا الموقع لان العامل المناخي للمنطقة يعتبر عامل اساسي في نجاح مثل هذه المشاريع ، حيث ان مختلف المواد الاولية يجب ان تحفظ في أماكن جافة خالية من الرطوبة حتى يكون المنتج مطابق للمكونات

الدولية ، تتربع على مساحة قدرها 550000m² ومستغل منها 400000m² و موزعة بين مباني إنتاجية ، مباني ادارية ومباني ملحقة ، و الجدول التالي يبين التوزيع .

جدول رقم 9 يمثل توزيع المباني :

ورشة الكاشطة المربوطة Atelier abrasifs lies	1. ورشة تحضير المواد الاولية Atelier de préparation des matières premières
	2. ورشة الضغط Atelier de pressages
	3. ورشة عمل الطهي Atelier de la cuisson
	4. ورشة العمل النهائي Atelier de la finition
	5. ورشة المراقبة Atelier des contrôles
ورشة الكاشطة المطبقة Atelier abrasifs appliqués productions	1. ورشة الانتاج Atelier des

	2. ورشة التوظيف Atelier des confection
	3. ورشة المراقبة Atelier des contrôles
المخازن les magasins	1. مخزن المواد الاولية
	2. مخزن قطاع الغيار
	3. مخزن الزجاج
	4. مخزن المنتجات غير مطابقة
	5. مخزن المنتجات النهائية
	6. مخزن الوسائل العامة
	7. مخزن القوالب و المستلزمات
مباني ملحقة	1. مركز توزيع الكهرباء
	2. مركز انتاج و توزيع بخار الماء " chaudière

المصدر : مديرية الاستغلال بالشركة

3. تأطير المؤسسة : يبلغ عدد عمال مؤسسة المواد الكاشطة لولاية سعيدة 87 عامل في العموم ويمكن أن يزيد العدد وذلك بزيادة العمال المؤقتين ، وهم يعملون لمدة 40 ساعة في الاسبوع للعامل الواحد . وهي في شكل 8 ساعات في اليوم لمدة 5 أيام .

المطلب الثاني : بيانات عامة حول النشاط .

1. نشاط المؤسسة : منذ ان بدأت المؤسسة انتاجها سنة 1983 بقيت بنفس الانتاج و النوعية و هي على حالها بدون توسع في النشاط أو تحديثه ، وهي تعمل بطاقة انتاجية تصل الى 241 طن / سنويا ،

ويقدر قدرة إنتاج الشركة (capacité de production) السنوي 3020 طن ، أي تعمل ب 8% من قدرتها الانتاجية .

ولها نوعين اساسين من المنتجات وهي :

- ✓ الكاشطة المطبقة abrasifs appliques : يبقى تصنيع هذا النوع من المنتجات متوقف منذ سنة 2012 بسبب تعطيل الالات الانتاج ، وفي انتظار تجديد الالات تستورد الشركة المنتوج جاهز وتقوم بعملية التوظيف (la confection) وذلك باستخدام المواد الاولية من مصادر مختلفة كما هو مبين في الجدول التالي :

الجدول 10 يمثل **انوع و استعمالات و مصادر المواد الاولية** .

اسم المادة	استعمالها	بلد المصدر
حبيبات الكاشطة Les grains abrasifa	هي مادة صلبة وقاطعة فيها عدة انواع و ابعاد مختلفة ، وهي المادة الاساسية التي تدخل في المنتجات المختلفة	المانيا الصين
مواد للشحن (للربط) matière de charge (Pour lié)	من اجل ربط الحبيبات الكاشطة	اسبانيا المانيا
كساء tissu en fibre de verre	من اجل ضمان أمن مستعمل المنتوج	اسبانيا
لاصق اشهاري Etiquettes (pub)	من اجل امن وتعريف المنتوج ،وكيفية استعماله	الجزئر
لواحق Accessoires	من بين المواد الثانوية في تركيبة المنتوج	ايطاليا

المصدر : مديرية الاستغلال للشركة .

2. **انواع منتجات المؤسسة** : تنتج المؤسسة حوالي 12000 منتوج متنوع من الابعاد ، الشكل المكونات وحسب الطلب ، ضمن نوعين اساسيين هما :

- ✓ **الكاشطة المطبقة** : abrasifs appliques تعني عبرة كشط مطبق جميع مواد الكشط الملتصقة بأي سائل (غراء حيواني او راتنج) colle animal ou résine.

وتستعمل بالأخص لمصقلة الاشكال المقعرة و المحدبة صعبة العمل فيها منتوج الكاشطة المطبقة يستعمل في :

- ✓ الصقل : الصقل لخفاف و اتمام العمل اليدوي .
- ✓ الصقل و اتمام عمل لمواد صناعة الساعات
- ✓ الصقل خفيف للخشب
- ✓ دهن صناعة السيارات (الصقل بجفاف)
- ✓ صناعة السيارات (الاصقال لهيكل السيارات المبلى)
- ✓ صناعة الخشب (اثاث الجلود الفلين)
- ✓ الصناعة الحديدية (حديد زهر، برنز،فلاذ،الالمنيوم ،الجلود)
- ✓ صناعة السيارات (ازالة الطفح، اتمامعمل لقطع معدنية غير حديدية ،الزجاج)

كل هذه المنتجات تنتج ،توجد منتجات نظامية (produits standards) ومنتجات حسب طلب الزبائن (التغيير في القياسات و الاحجام ...).

- الكاشطة abrasifs lies: ويمكن حصر هذا النوع في ثلاث منتجات رئيسية هي :

- ✓ سيراميك
- ✓ بكيليت
- ✓ اقراص الكشط القطع

منتوج الكاشطة المربوطة يستعمل ل :

- ✓ تصحيح (تقويم)
- ✓ الشحذ
- ✓ السفن(قص الزوئد)
- ✓ القطع
- ✓ ترقيق
- ✓ طحن بالاحتكاك
- ✓ تلميع

تحليل الطلب : سوق المواد الكاشطة يعرف في الجزائر طلب مرتفع ، ولكن بالنسبة للمؤسسة الطلب على منتجاتها ضعيف ولا تتعدى نسبة حصتها في السوق 8%حيث تغطي المؤسسة 30%من احتياجات السوق اما 70%فتغطيها المنتجات المستوردة .

3. **تحليل العرض** : هناك في الجزائر منتج واحد في صناعة المواد الكاشطة وهي مؤسسة المواد الكاشطة بولاية سعيدة SPA منذ سنة 1982.ومع النمو الاقتصادي الذي تعرفه البلاد و خاصة في مجال الصناعي في الصناعات الخفيفة و الثقيلة ، ودعم الدولة للشباب لإنشاء المؤسسات الصغيرة ،ومشاريع البناء ، فإن الطلب على المؤسسة يزداد ،ولكن تبقى الشركة توفر للسوق بعض الطلب و تستطيع ان توفر كميات أكثر وذلك حسب الطلب .

4. **زبائن ومنافسين المؤسسة** :

- **زبائن المؤسسة** : زبائن المؤسسة هم من الجزائر فقط واهم زبائنها هم :

✓ سوناطراك

✓ الشركات المصنعة للسيارات (المؤسسة الوطنية الصناعية برويبة)

✓ شركة تصنيع الحديد بتيارت

✓ شركة تصنيع الخشب بتلمسان

✓ بائعي الجملة ،وبعض الشركات الوطنية

✓ مقاولات والتجارة بالجملة

- **منافسين المؤسسة** : لا يوجد منافسين في انتاج المواد الكاشطة في الجزائر ولكن المنافسة تأتي من المستوردين ، اما المستوردون فيمثلون التجار الخواص الذين يستوردون المواد الكاشطة من الصين ،فرنسا، اسبانيا ،ايطاليا ،ألمانيا.

5. **المميزات الاقتصادية للمؤسسة** :تتميز هذه الشركة بخصوصية المنتجات التي تحتكر سوق التصنيع في الجزائر ،وهي تؤمن بعض احتياجات السوق الداخلية من مختلف منتجات المواد الكاشطة بمنتجات نظامية ومنتجات حسب طلب المستهلك و هي تساهم في الاقتصاد الوطني ، و تخفيف نسبة استيراد منتجات المواد الكاشطة من السوق الخارجية للقضاء على التبعية الاقتصادية .

وهي تستعمل المواد البشرية و المالية الهدف الرئيسي للمؤسسة هو تحقيق الربح وزيادة الحصة السوقية في ظل اقتصاد السوق ، وللمؤسسة خبرة 31 سنة من التصنيع في المواد الكاشطة ولها اطارات وعمال متخصصين ذوي خبرة وكفاءة مهنية التي تتدرج في اطار سياسة التحسين المستمر ، فمن ناحية النقل فتقع المؤسسة بولاية سعيدة في الجنوب الغربي للوطن تبعد عن الميناء و المطار بوهران ب 170 كلم ،

وهي تقاطع ولايات الغرب و الجنوب الغربي من سيدي بلعباس من الناحية الغربية ، معسكر من الناحية الشمالية ، تيارت من الناحية الشرقية و النعامة من الناحية الجنوبية وهي على خط السكة الحديدية لنقل البضائع (الجزائر العاصمة ،بشار).

المطلب الثالث : الهيكل التنظيمي للمؤسسة .

تعتبر الهياكل التنظيمية لأي مؤسسة هو البناء الذي يصور الوحدات ، المصالح ، الاقسام المكونة للمصالح ، و لاشك ان سر نجاحها يكمن في مدى تفوقها في اختيار الهيكل التنظيمي الذي يتوافق مع مختلف نشاطاتها و يحقق اهدافها المسطرة ، كونه يعتبر المرجع الحقيقي للعاملين ، اذ يبين لهم حدود مسؤولياتهم وواجباتهم ويوضح لالهم طرق الاتصال الرسمية فيم بينهم داخل المؤسسة ،كما يمكن من خلاله كشف لاخطاء التنظيمية ، كوجود وظيفة شاغرة او ازدواجية القرار ، ويشمل الهيكل التنظيمي للمؤسسة على مايلي :

الرئيس المدير العام (PDG) مع مساعديه من الامانة ، مساعد المدير المكلف بالتدقيق ،المكلف بالتسيير ، المكلف بالشؤون القانونية مهندس الاعلام الالي ، وهناك ثلاثة مديريات وهي :

- ✓ مديرية الاستغلال.
- ✓ مديرية الادارة والمالية .
- ✓ مديرية التجارة .

مع وجود دائرتين هما : دائرة الامن و النظافة ودائرة التموين وكل مديرية او دائرة تتفرع بدورها الى فروع ومصالح .

الشكل رقم 6 يمثل الهيكل التنظيمي العام لمؤسسة المواد الكاشطة سعيدة .

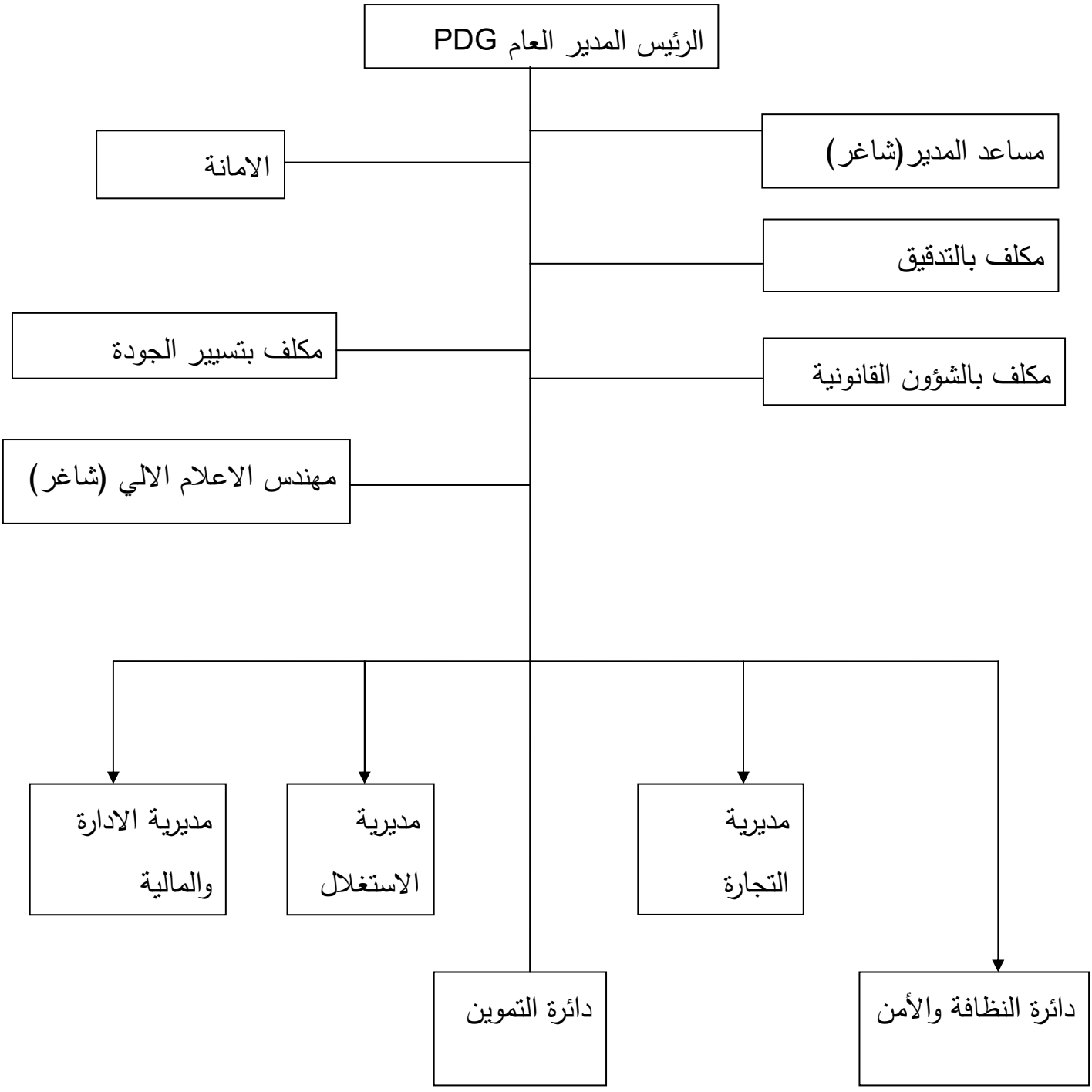

المصدر : مديرية الادارة و المالية للشركة

المديرية العمة : نلاحظ من الهيكل التنظيمي للشركة عدم وجود خلية للإعلام الالي :

أ) الرئيس مدير العام : هو المسؤول الاول عن الشركة وله مساعدين وهو المنسق بين المديريات و الذي يشرف على تنفيذ الاستراتيجية العامة المسطرة للشركة .

ب) الامانة : تقوم بما يلي :

- ✓ تنظيم وترتيب اعمال المدير مثل الزيارات و المقابلات .
- ✓ تتلقى المراسلات و المكالمات للشركة.
- ✓ تبليغ اوامر المدير .
- ✓ حفظ مراسلات المدير و تسجيلها .

ت) المكلف بالتدقيق : من مهامه :

- ✓ السهر على مراقبة حسن تطبيق الاجراءات القانونية في مختلف المصالح و المديريات .
- ✓ اجراء تقارير دورية حول حسن تطبيق الاجراءات القانونية .

ج) المكلف بتسيير الجودة : وتتمثل مهامه في :

- ✓ مراقبة الجودة الشاملة للشركة .

د) المكلف بالشؤون القانونية : وتتمثل مهامه في :

- ✓ تمثيل الشركة في المنازعات القانونية أمام المحاكم .
- ✓ اعطاء الاستشارات القانونية للمدير .
- ✓ الوقوف على كل الاتفاقيات و العقود مع زبائن الشركة .

و المديرية العامة بدورها تتفرع الى مديريات و دوائر .

1. مديرية الادارة والمالية (DAF) : يرأسها مدير اداري يشرف على عدة مصالح .

- ✓ مصلحة الموارد البشرية : يرأسها رئيس يشرف و يقوم بمهام المناصب الشاغرة في مصلحته .

- مهمة الرواتب : اعداد رواتب العمال ، مراقبة التعديلات في الاجور بالزيادة أو النقصان ، وضع بطاقة التنقيط للعمال تتضمن :
  - ➢ حضور العمال تملأ من طرف رؤساء المصالح .
  - ➢ عدد الأولاد بالزيادة او النقصان (ميلاد او وفاة).
- مهمة التكوين : يقوم ب :

- مساعد العمال الذين لهم نقص في استعمال بعض الماكينات.
- مراقبة العمال الجدد في الفترة الاولى لتدريبهم على العمل .
- الوقوف على النقائص عند العمال خلال العمل و تصحيحها .

- المكلف بالارشيف والملفات : من مهامه :
  - حفظ ارشيف الشركة (الوثائق).
  - ترتيب وثائق الشركة .
- حاسب خلية الزبائن : من مهامه :
  - يتابع ديوان الزبائن و تحصيلها .
  - تقييد هذه العمليات .
- المحاسب العام : من مهامه :
  - اعداد ميزانية الشركة .
  - مراجعة حسابات الشركة و القيام بتصحيح الاخطاء .
  - متابعة سجلات الخزينة .
- مسؤول المالية : هو المسؤول عن الامور المالية من المداخيل بعد بيع المنتجات و المصاريف التي تحتاجها الشركة ، و ايداع الاموال في البنوك،ويوجد تحت تصرفه موظف مكلف بالقبض وقابض الاموال التي تدفع مقابل منتجات الشركة .
- اطار المكلف بالمحاسبة التحليلية : من مهامه :
  - يقدر تكاليف الانتاج .
  - يحدد السعر المرجعي و سعر البيع .

2. مديرية التجارة : يرئسها مدير لتنسيق اقمها ومن اهم مهامها التعامل مع زبائن الشركة و الوصول اليهم لعرض منتجات الشركة ، لكن يوجد لديها اطار واحد في التسويق مما يجعل عملية الاشهار للشركة غير كافية و لا يعطيها حصص اضافية في السوق و تضم عدة تخصصات .

- اطارات مكلفة بالتسويق : من مهامهم :
  - التعريف بمنتجات الشركة للزبائن .
  - البحث عن الزبائن الجدد .
  - معرفة المنتجات المنافسة لمنتوج الشركة في السوق .
- اطار مكلف بالعلاقات مع الزبائن : له مهمتين اساسيتين مع الزبائن و يرأس :

- مهمة الفوترة : تحضر للزبائن فواتير مشتريات المنتجات للشركة .
- مكلف ببيع الزجاج : الذي يبيع منتجات الزجاجية لوحدات انتاج الزجاج المجوف و المسطح لوحدات ENAVA التي تنتج الزجاج بأنواعه .

3. مديرية الاستغلال : يرأسها مدير و تنقسم الى ثلاث أقسام :
   - رئيس قسم الانتاج .
   - رئيس قسم الصيانة .
   - رئيس قسم مراقبة الجودة .
4. دائرة التموين : من مهامها تمويل الشركة بالسلع و الخدمات و يتكون من مصلحتين :

- حظيرة السيارات : فيها سائقين الشاحنة وهم ايضا سائقين لسيارات الشركة عند الحاجة ومن مهامها نقل البضائع و الاشخاص .
- مصلحة المشتريات : يرئسها رئيس مصلحة ومن مهام هذه المصلحة :
  - توفير الوسائل للشركة من مواد أولية و قطع غيار .
  - تسيير المخزون للمواد الاولية و قطع الغيار .
  - تسيير المخزون للمنتجات النهائية .

5. دائرة النظافة والأمن : يرأسها مساعد للمدير مكلف بالنظافة و الامن و من مهامه :
   - حماية الشركة من السرقة .
   - وظيفة الامن الصناعي .
   - توفير النظافة للشركة .

<u>المبحث الثاني</u> : : منهجية وتحليل ومناقشة نتائج الدراسة

يتضمن هذا البحث وصفا لمجتمع الدراسة وعينتها، والأدوات المستخدمة فيها والخطوات التي اتبعت للتأكد من صدق الأداة وثباتها، بالإضافة إلى إجراءات الدراسة، والطرق الإحصائية التي استخدمت للوصول إلى النتائج المتعلقة بأسئلة الدراسة.

و اعتمدنا في هذه الدراسة على مقياس ليكرت الخماسي للإجابة على فقرات الاستبيان حيث يطلب فيه من المبحوث أن يحدد درجة موافقته على خيارات محددة والتي تدرجت على النحو التالي:

أوافق بشدة – أوافق – محايد – لا أوافق – لا أوافق بشدة

(5) (4) (3) (2) (1)

الجزء الأول: البيانات الوصفية العامة:

معاملات ألفاكرونباخ لمتغيرات الدراسة.

1. **صدق الاستبيان :** يقصد بصدق الاستبيان ان تقيس الاداة ما وضعت لقياسه بمعنى ان تكون اسئلة الاستبيان ملائمة لاهداف الدراسة .
2. **ثبات الاستبيان :** تم التحقق منه باستعمال طريقة ألفا كرونباخ و الجدول التالي يبين النتائج.

جدول رقم 11 : يبين معامل ألفاكرونباخ

Statistique de fiabilité

Alpha de Cronbach	Nombre Délements	Raving de Alpha. C
0.983	**36**	**0.991**

المصدر :من اعداد الطالبتين استنادا الى على مخرجات برنامج (SPSS.V.20).

من خلال النتائج الموضحة في الجدول يتضح ان قيمة معامل ألفا كرونباخ لمجموع عبارات الاستبيان (0.983) وهذا يشير الى ان معامل الثبات مرتفع , في حين ان صدق الاستبيان بعد تحديد الجذر التربيعي لألفاكرونباخ نجده قد بلغ (0.991) وعليه فإن الاستبيان صادق .

جدول 12 : يبين قيمة ارتباط بيرسون للاستعانة بالبرامج و الاعانات التي تساعد المؤسسات على ادماج أبعاد التنمية المستدامة وواقع التنمية المستدامة.

Corrélation

		الملحق رقم 1	**الملحق رقم 5**
الملحق رقم 1	Corrélations de pearson	**1**	**.642**
	sig (bilatérale)		**.000**
	N	53	**52**
الملحق رقم 5	Corrélations de pearson	**.642**	**1**
	sig (bilatérale)	**.000**	
	N	**52**	**52**

La Corrélations est significative au niveau 0.01 (bilatéral)

المصدر: من اعداد الطالبتين استنادا الى على مخرجات برنامج (SPSS.V.20)

نلاحظ من خلال الجدول ان هناك ارتباط طردي موجب بين الاستعانة بالبرامج و الاعانات التي تساعد المؤسسات على ادماج أبعاد التنمية المستدامة وواقع التنمية المستدامة في مؤسسة حيث بلغت قيمة معامل الارتباط (0.642) وهي دالة عند 0.01 ، وتشير هذه القيمة الى ان درجة قوة معامل الارتباط متوسطة بين الاستعانة بالبرامج و الاعانات التي تساعد المؤسسات على ادماج ابعاد التنمية المستدامة وواقع التنمية المستدامة في المؤسسة.

جدول رقم 13 : يبين قيمة ارتباط بيرسون للمبادرات الطوعية التي تتخذها المؤسسات من اجل ادماج ابعاد التنمية المستدامة وواقع التنمية المستدامة.

Corrélations

	الملحق رقم 2	**الملحق رقم 5**
الملحق رقم 2 Corrélations de pearson	1	.808
sig (bilatérale)		.000
N	53	52
الملحق رقم 5 Corrélations de pearson	.808	1
sig (bilatérale)	.000	
N	52	52

La Corrélations est significative au niveau 0.01 (bilatéral)

المصدر: من اعداد الطالبتين استنادا الى على مخرجات برنامج (SPSS.V.20)

نلاحظ من خلال الجدول ان هناك ارتباط طردي موجب بين المبادرات الطوعية التي تتخذها المؤسسات من اجل ادماج ابعاد التنمية المستدامة وواقع التنمية المستدامة في المؤسسة حيث بلغت قيمة معامل الارتباط (0.808) و هي دالة عند 0.01 ، وتشير هذه القيمة الى أن درجة قوة معامل الارتباط مرتفعة بين المبادرات الطوعية التي تتخذها المؤسسات من أجل ادماج أبعاد التنمية المستدامة و واقع التنمية المستدامة في المؤسسة .

جدول رقم 14: يبين قيمة ارتباط بيرسون للتطابق بين استراتيجية المؤسسات مع ابعاد التنمية المستدامة وواقع التنمية المستدامة في المؤسسة.

Corrélations

		الملحق رقم 3	الملحق رقم 5
Corrélations de pearson		1	.755
الملحق رقم3			.000
sig (bilatérale)		53	52
N			
Corrélations de pearson	**الملحق**	.755	1
رقم 5		.000	
sig (bilatérale)		52	52
N			

La Corrélations est significative au niveau 0.01 (bilatéral)

المصدر: من اعداد الطالبتين استنادا الى على مخرجات برنامج (SPSS.V.20)

نلاحظ من خلال الجدول ان هناك ارتباط طردي موجب بين التطابق بين استراتيجية المؤسسات مع ابعاد التنمية المستدامة وواقع التنمية المستدامة في المؤسسة حيث بلغت قيمة معامل الارتباط (0.755) وهي دالة عند 0.01 وتشير هذه القيمة الى ان درجة قوة معامل الارتباط مرتفعة التطابق بين استراتيجية المؤسسات مع ابعاد التنمية لمستدامة وواقع التنمية المستدامة في المؤسسة .

جدول رقم 15 : يبين قيمة ارتباط بيرسون للتطابق بين انماط تسيير المؤسسات مع بعد التنمية المستدامة وواقع التنمية المستدامة في المؤسسة

Corrélations

		الملحق رقم 4	الملحق رقم 5
الملحق رقم4	Corrélations pearson	1	.737
	sig (bilatérale)		.000
	N	53	52
الملحق رقم 5	Corrélations pearson	.737	1
	sig (bilatérale)	.000	
	N	52	52

La Corrélations est significative au niveau 0.01 (bilatéral)

المصدر: من اعداد الطالبتين استنادا الى على مخرجات برنامج (SPSS.V.20)

نلاحظ من خلال الجدول ان هناك ارتباط طردي موجب بين التطابق بين انماط تسيير المؤسسات مع بعد التنمية المستدامة وواقع التنمية المستدامة في المؤسسة حيث بلغت قيمة معامل الارتباط (0.737) وهي دالة عند 0.01 ، وتشير هذه القيمة الى ان درجة قوة معامل الارتباط مرتفعة بين التطابق بين أنماط تسيير المؤسسات مع بعد التنمية المستدامة وواقع التنمية المستدامة في المؤسسة .

الجدول رقم 16 : توزيع عينة الدراسة حسب الجنس

الجنس

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	ذكر	47	88,7	88,7	88,7
	أنثى	6	11,3	11,3	100,0
	Total	53	100,0	100,0	

المصدر: من اعداد الطالبتين استنادا الى على مخرجات برنامج (SPSS.V.20)

شكل رقم07 : يبين توزيع العينة على حسب الجنس

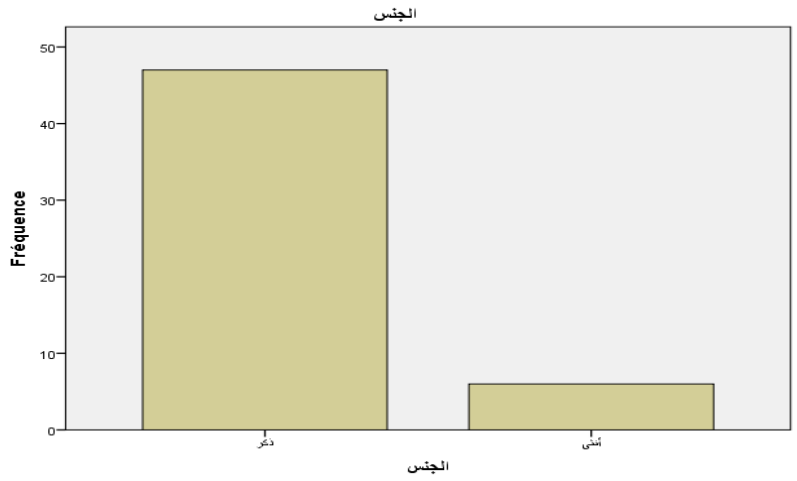

المصدر: من اعداد الطالبتين استنادا الى على مخرجات برنامج (SPSS.V.20)

يتضح من خلال الجدول أن عدد الذكور 47 بنسبة 88.7%، في حين نجد أن الإناث قد بلغ عددهن 6 بنسبة مئوية قدرها 11.3%

الجدول رقم 17 : توزيع عينة الدراسة حسب السن

السن

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	يساوي أو أقل 29 سنة	7	13,2	13,2	13,2
	30 من إلى 39 سنة	23	43,4	43,4	56,6
	40 من إلى 50 سنة	17	32,1	32,1	88,7
	50 من أكبر سنة	6	11,3	11,3	100,0
	Total	53	100,0	100,0	

المصدر: من اعداد الطالبتين استنادا الى على مخرجات برنامج (SPSS.V.20)

شكل رقم08 : يبين توزيع العينة على حسب السن

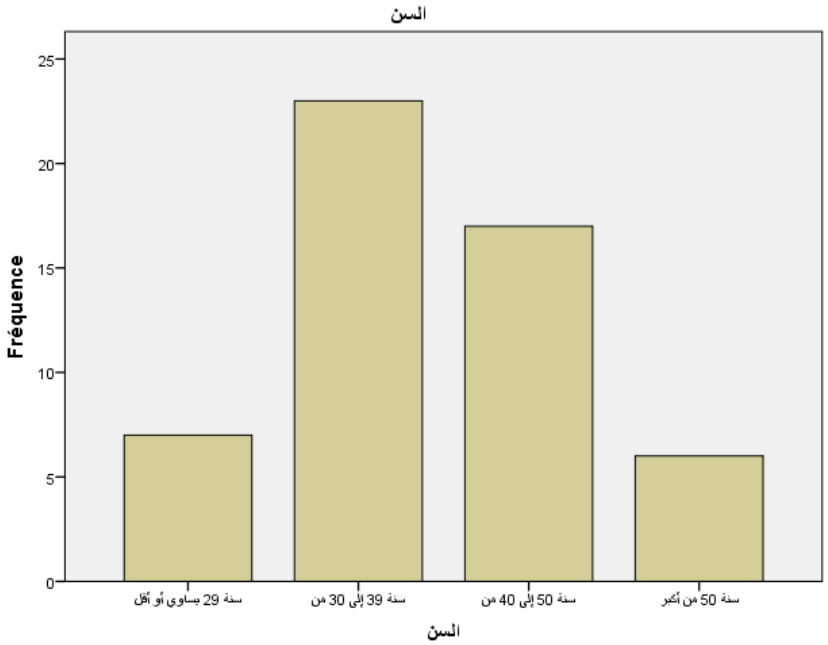

المصدر: من اعداد الطالبتين استنادا الى على مخرجات برنامج (SPSS.V.20)

نلاحظ من خلال الجدول أن عدد الذين سنهم أقل أو يساوي 29 سنة بلغ 7 بنسبة 13.2%، أما من سنهم ما بين 30 إلى 39 سنة فقد بلغ عددهم 23 بنسبة 43.4% وهم أكبر مقارنة بباقي أفراد العينة، كما نلاحظ أن عدد الذين سنهم يتراوح بين 40 إلى 50 سنة بلغ 17 بنسبة 32.1%، في حين أن عدد الذين سنهم أكبر من 50 سنة فنجده بلغ 6 بنسبة 11.3

الجدول رقم 18 : توزيع عينة الدراسة حسب الدرجة العلمية

العلمية.الدرجة

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	متوسط	11	20,8	20,8	20,8
	ثانوي	21	39,6	39,6	60,4
	جامعي	21	39,6	39,6	100,0
	Total	53	100,0	100,0	

المصدر: من اعداد الطالبتين استنادا الى على مخرجات برنامج (SPSS.V.20)

شكل رقم09 : يبين توزيع العينة على حسب الدرجة العلمية

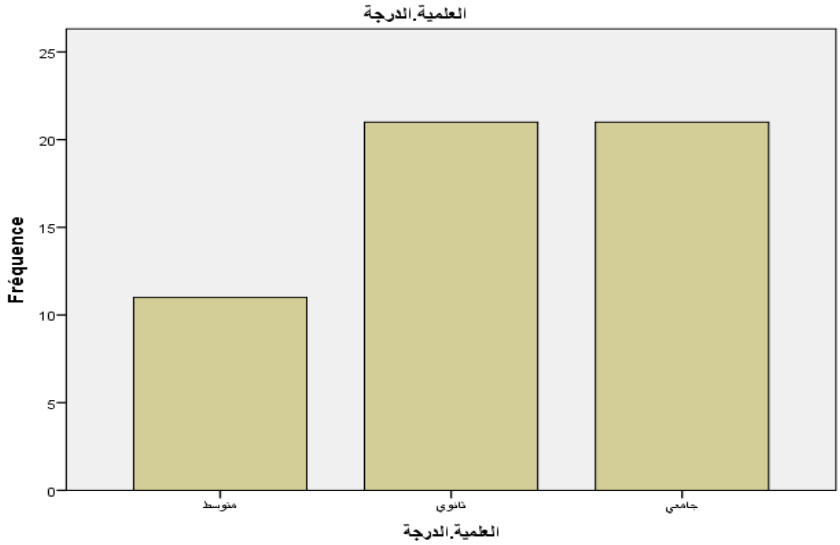

المصدر: من اعداد الطالبتين استنادا الى على مخرجات برنامج (SPSS.V.20)

يبين الجدول أن عدد أفراد العينة الذي مستواهم التعليمي متوسط بلغ 11 بنسبة 20.8%، في حين نجد أن هناك تساوي في عددهم من حيث الثانوي والجامعي حيث بلغ عددهم 21 بنسبة 39.6%

الجدول رم 19 : توزيع عينة الدراسة حسب الاقدمية .*

الأقدمية

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	5 من اقل سنوات	17	32,1	32,1	32,1
	10 إلى 5 من سنوات	15	28,3	28,3	60,4
	غلى 10 من سنة 15	7	13,2	13,2	73,6
	15 من أكثر سنة	14	26,4	26,4	100,0
	Total	53	100,0	100,0	

المصدر: من اعداد الطالبتين استنادا الى على مخرجات برنامج (SPSS.V.20)

شكل رقم10 : يبين توزيع العينة على حسب الاقدمية

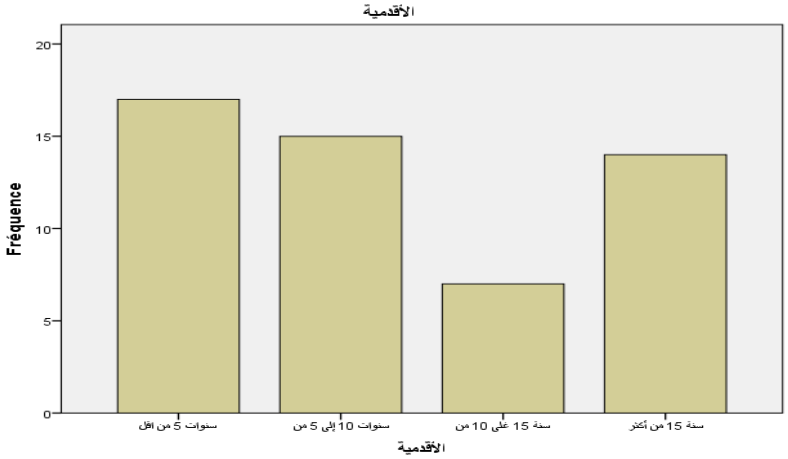

المصدر: من اعداد الطالبتين استنادا الى على مخرجات برنامج (SPSS.V.20)

يتبين من خلال الجدول أن عدد أفراد العينة الذين اقدميتهم أقل من 5 سنوات بلغ 17 بنسبة 32.1%، في حين نجد أن من اقدميتهم من 5 إلى 10 سنوات فقد بلغ عددهم 15 بنسبة 28.3%، أما من 10 إلى 15 سنة فعددهم كمان 7 بنسبة 13.2%، وأخيرا عدد من كانت اقدميتهم من 15 سنة فأكثر فبلغ 14 بنسبة 26.4%

الملحق رقم 1 الاستعانة بالبرامج والإعانات التي تساعد المؤسسات على إدماج أبعاد التنمية المستدامة

السؤال1: وجود برنامج لصالح مؤسستكم موجه خصيصا للاهتمام بالتنمية المستدامة

a1

	Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
غير موافق بشدة	2	3,8	3,8	3,8
غير موافق	7	13,2	13,2	17,0
محايد	5	9,4	9,4	26,4
موافق	25	47,2	47,2	73,6
موافق بشدة	14	26,4	26,4	100,0
Total	53	100,0	100,0	

المصدر: من اعداد الطالبتين استنادا الى على مخرجات برنامج (SPSS.V.20)

يتبين من خلال النتائج الموضحة في الجدول أعلاه أن أكبر غالبية أفراد العينية يشيرون ب وجود برنامج لصالح مؤسستكم موجه خصيصا للاهتمام بالتنمية المستدامة حيث بلغت نسبة الإجابة بموافق% 47.2 وموافق بشدة 26.4%، في حين نجد أن 9.4% قد أجابوا بالحياد، وقد بلغت نسبة غير الموافقين 13.2% وغير الموافقين بشدة 3.8%

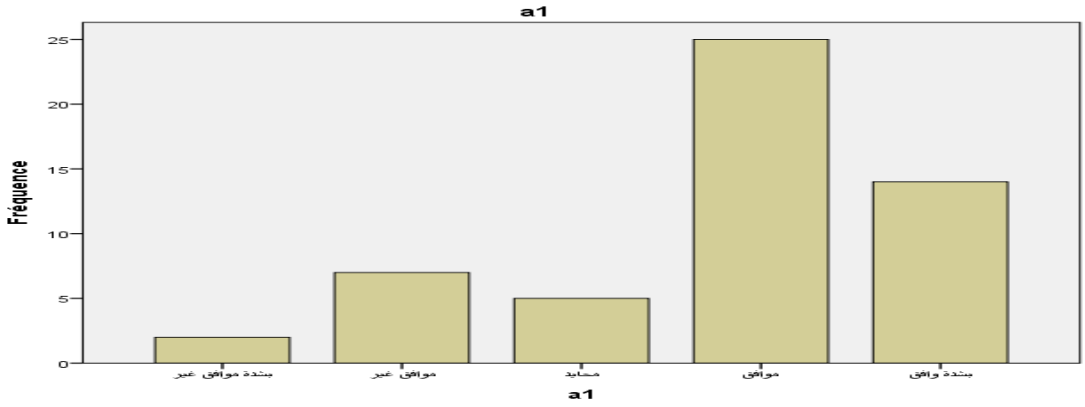

المصدر: من اعداد الطالبتين استنادا الى على مخرجات برنامج (SPSS.V.20)

السؤال2: وجود صناديق الدعم المالي لمؤسساتكم مهتمة بإدماج أبعاد التنمية المستدامة

a2

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق بشدة	5	9,4	9,4	9,4
	غير موافق	6	11,3	11,3	20,8
	محايد	10	18,9	18,9	39,6
	موافق	25	47,2	47,2	86,8
	موافق بشدة	7	13,2	13,2	100,0
	Total	53	100,0	100,0	

يبين الجدول أن جل أفراد العينة موافقين على وجود صناديق الدعم المالي لمؤسساتكم مهتمة بإدماج أبعاد التنمية المستدامة حيث بلغت نسبة الإجابة بموافق 47.2%، و13.2% موافق بشدة، كما نجد أن نسبة الحياد بلغت 18.9%، في حين نجد نسبة غير موافق كانت 11.3% وغير موافق بشدة 9.4%.

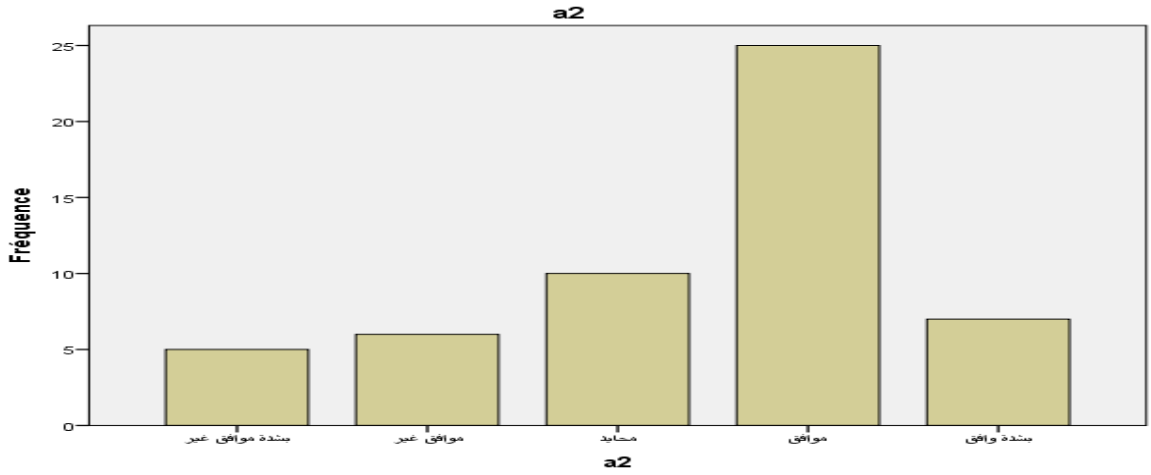

المصدر: من اعداد الطالبتين استنادا الى على مخرجات برنامج (SPSS.V.20)

السؤال3: في حالة وجود برامج خاصة بالتنمية المستدامة حسب رأيكم تكون موجهة لتحسين أدائها البيئي والاجتماعي في ظل رهانات التنمية المستدامة.

a3

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق بشدة	2	3,8	3,8	3,8
	غير موافق	5	9,4	9,6	13,5
	محايد	9	17,0	17,3	30,8
	موافق	25	47,2	48,1	78,8
	موافق بشدة	11	20,8	21,2	100,0
	Total	52	98,1	100,0	
Manquant	Système	1	1,9		
Total		53	100,0		

المصدر: من اعداد الطالبتين استنادا الى على مخرجات برنامج (SPSS.V.20)

يبين الجدول أن جل أفراد العينة موافقين وجود برامج خاصة بالتنمية المستدامة حسب رأيكم تكون موجهة لتحسين أدائها البيئي والاجتماعي في ظل رهانات التنمية المستدامة حيث بلغت نسبة الإجابة بموافق 47.2%، و20.8% موافق بشدة، كما نجد أن نسبة الحياد بلغت 17%، في حين نجد نسبة غي موافق كانت 9.4% وغير موافق بشدة 3.8%.

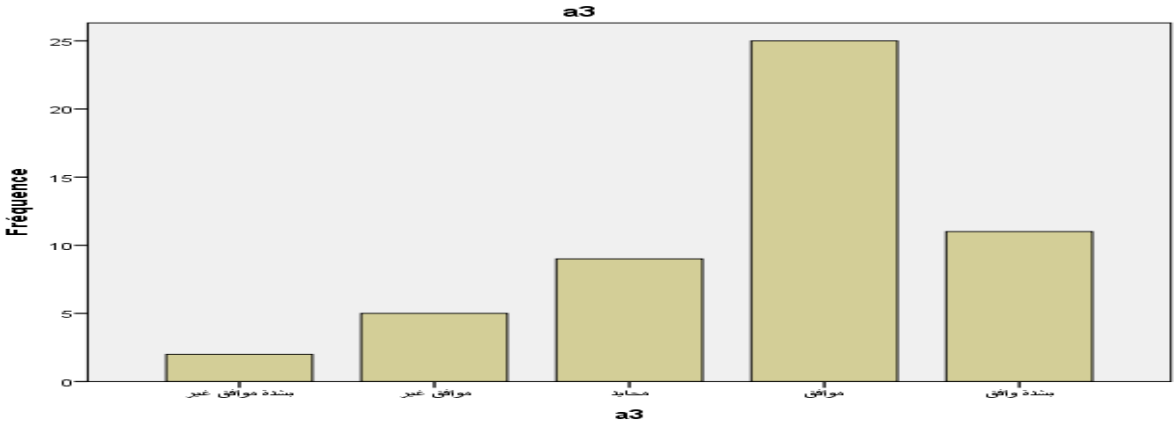

المصدر: من اعداد الطالبتين استنادا الى على مخرجات برنامج (SPSS.V.20)

<u>الملحق 3 المبادرات الطوعية التي تتخذها المؤسسات من أجل إدماج أبعاد التنمية المستدامة</u>

السؤال 1 الانتهاج بصفة طوعية سياسة واضحة في مجال تحسين ظروف العمل خاصة الصحة والسلامة المهنية حسب تشريعات المؤسسة.

b1

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق بشدة	2	3,8	3,8	3,8
	غير موافق	6	11,3	11,3	15,1
	محايد	1	1,9	1,9	17,0
	موافق	23	43,4	43,4	60,4
	موافق بشدة	21	39,6	39,6	100,0
	Total	53	100,0	100,0	

المصدر: من اعداد الطالبتين استنادا الى على مخرجات برنامج (SPSS.V.20)

يبين الجدول أن معظم أفراد العينة موافقين على أن الانتهاج بصفة طوعية سياسة واضحة في مجال تحسين ظروف العمل خاصة الصحة والسلامة المهنية حسب تشريعات المؤسسة حيث بلغت نسبة الإجابة بموافق

23%، و39.6% موافق بشدة، كما نجد أن نسبة الحياد بلغت 1.9%، في حين نجد نسبة غير موافق كانت 11.3% وغير موافق بشدة 3.8%

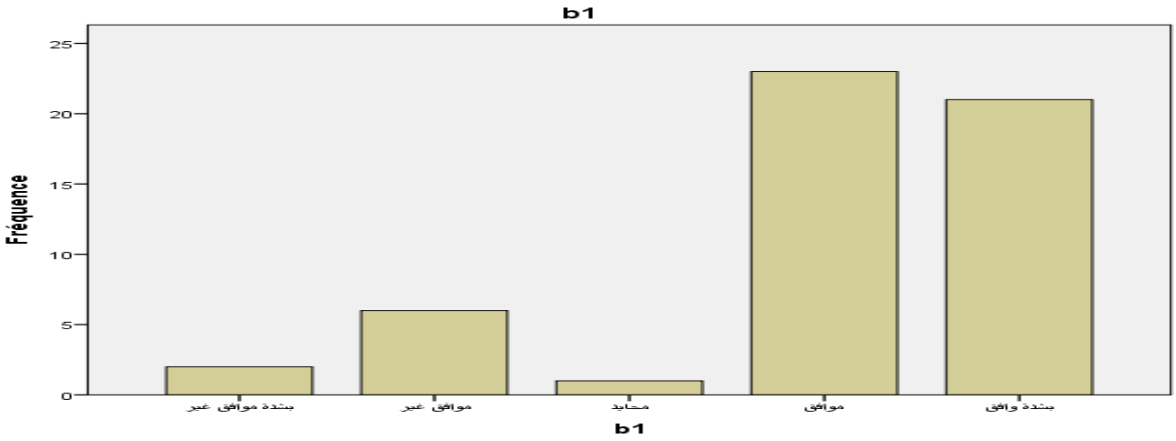

المصدر: من اعداد الطالبتين استنادا الى على مخرجات برنامج (SPSS.V.20)

السؤال 2 الانتهاج بصفة طوعية مبادرات تسمح بتحسين ظروف الحوار والتشاور مع الشركاء الاجتماعين حسب تشريعات المؤسسة.

b2

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق بشدة	2	3,8	3,8	3,8
	غير موافق	5	9,4	9,4	13,2
	محايد	3	5,7	5,7	18,9
	موافق	28	52,8	52,8	71,7
	موافق بشدة	15	28,3	28,3	100,0
	Total	53	100,0	100,0	

المصدر: من اعداد الطالبتين استنادا الى على مخرجات برنامج (SPSS.V.20)

يبين الجدول أن معظم أفراد العينة موافقين على أن الانتهاج بصفة طوعية مبادرات تسمح بتحسين ظروف الحوار والتشاور مع الشركاء الاجتماعين حسب تشريعات المؤسسة حيث بلغت نسبة الإجابة بموافق 52.8%، و28.3% موافق بشدة، كما نجد أن نسبة الحياد بلغت 5.7%، في حين نجد نسبة غير موافق كانت 9.4% وغير موافق بشدة 3.8%

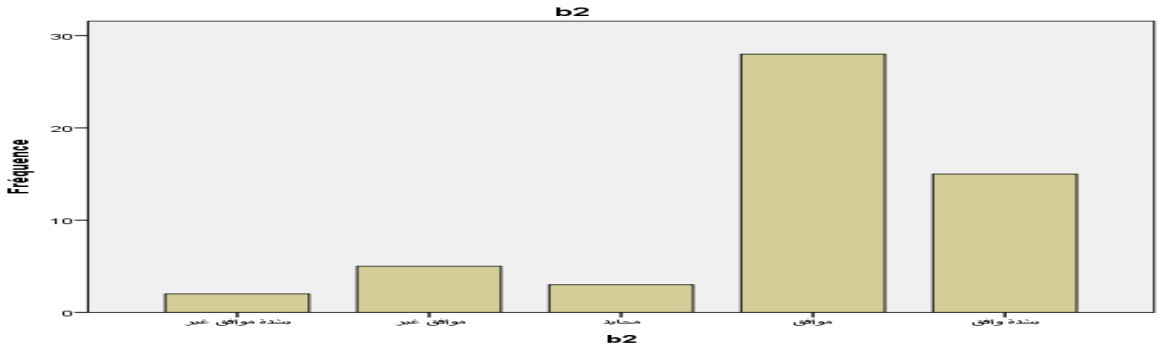

المصدر: من اعداد الطالبتين استنادا الى على مخرجات برنامج (SPSS.V.20)

السؤال 3 الإبرام طوعية لاتفاقيات مع الشركاء الاجتماعيين لتحديد سياسة الإدارة الموارد البشرية غير تلك التي تفرضها الاتفاقيات الجماعية.

b3

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق بشدة	2	3,8	3,8	3,8
	غير موافق	10	18,9	18,9	22,6
	محايد	11	20,8	20,8	43,4
	موافق	20	37,7	37,7	81,1
	موافق بشدة	10	18,9	18,9	100,0
	Total	53	100,0	100,0	

المصدر: من اعداد الطالبتين استنادا الى على مخرجات برنامج (SPSS.V.20)

يبين الجدول أن معظم أفراد العينة موافقين على الإبرام طوعية لاتفاقيات مع الشركاء الاجتماعيين لتحديد سياسة الإدارة الموارد البشرية غير تلك التي تفرضها الاتفاقيات الجماعية حيث بلغت نسبة الإجابة بموافق 37.7%، و18.9% موافق بشدة، في حين نجد أن نسبة الحياد بلغت 20.8%،أما غير موافق فكانت نسبتها 18.9% وغير موافق بشدة 3.8%

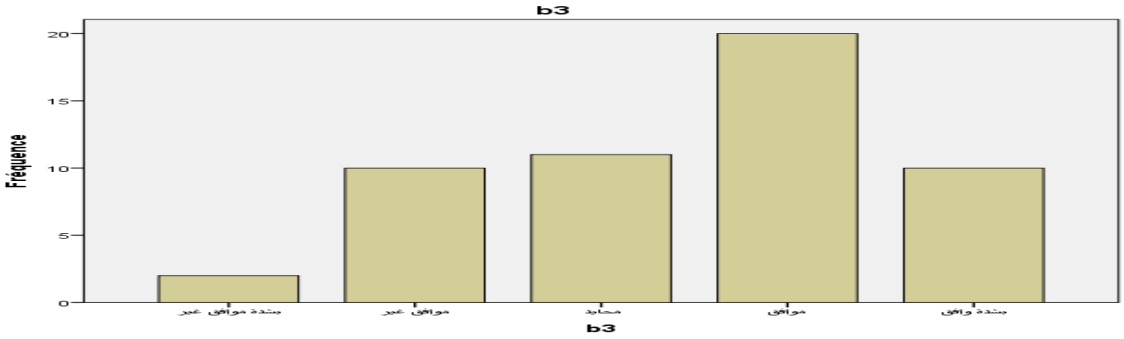

المصدر: من اعداد الطالبتين استنادا الى على مخرجات برنامج (SPSS.V.20)

السؤال 4 اتخاذ مبادرات طوعية ينجم عنها عمليات تهدف إلى إبرام علاقات شراكة مع هؤلاء الشركاء الهدف منها تحسين وتطوير النسيج الاقتصادي المحلي.

b4

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق بشدة	1	1,9	1,9	1,9
	غير موافق	11	20,8	20,8	22,6
	محايد	5	9,4	9,4	32,1
	موافق	24	45,3	45,3	77,4
	موافق بشدة	12	22,6	22,6	100,0
	Total	53	100,0	100,0	

المصدر: من اعداد الطالبتين استنادا الى على مخرجات برنامج (SPSS.V.20)

يبين الجدول أن معظم أفراد العينة موافقين على اتخاذ مبادرات طوعية ينجم عنها عمليات تهدف إلى إبرام علاقات شراكة مع هؤلاء الشركاء الهدف منها تحسين وتطوير النسيج الاقتصادي المحلي حيث بلغت نسبة الإجابة بموافق 45.3%، و22.6% موافق بشدة، في حين نجد أن نسبة الحياد بلغت 9.4%،أما غي موافق فكانت نسبتها 20.8% وغير موافق بشدة 1.9%

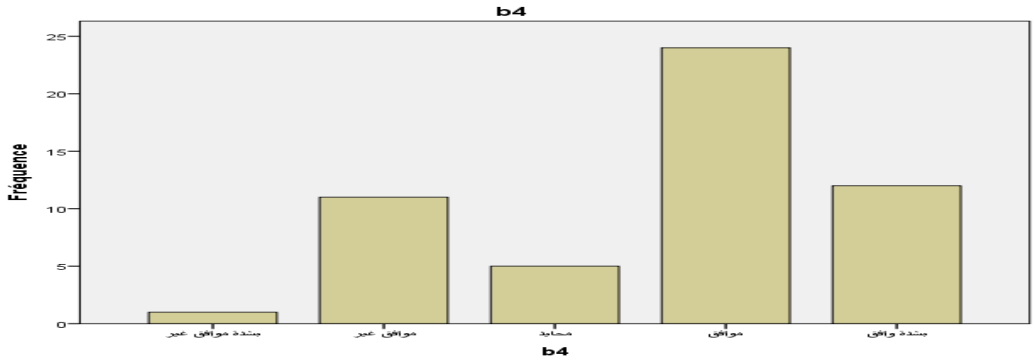

المصدر: من اعداد الطالبتين استنادا الى على مخرجات برنامج (SPSS.V.20)

السؤال 5 المساهمة بشكل طوعي في مجموعات عمل وتشاور الهدف منها دراسة كيفية إدماج رهانات التنمية المستدامة من طرف المؤسسة.

b5

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق بشدة	1	1,9	2,0	2,0
	غير موافق	10	18,9	19,6	21,6
	محايد	4	7,5	7,8	29,4
	موافق	24	45,3	47,1	76,5
	موافق بشدة	12	22,6	23,5	100,0
	Total	51	96,2	100,0	

Manqua Système nt	2	3,8		
Total	53	100,0		

المصدر: من اعداد الطالبتين استنادا الى على مخرجات برنامج (SPSS.V.20)

يبين الجدول أن معظم أفراد العينة موافقين المساهمة بشكل طوعي في مجموعات عمل وتشاور الهدف منها دراسة كيفية إدماج رهانات التنمية المستدامة من طرف المؤسسة حيث بلغت نسبة الإجابة بموافق 45.3%، و22.6% موافق بشدة، في حين نجد أن نسبة الحياد بلغت 7.5%،أما غي موافق فكانت نسبتها 18.9% غير موافق بشدة 1.9%

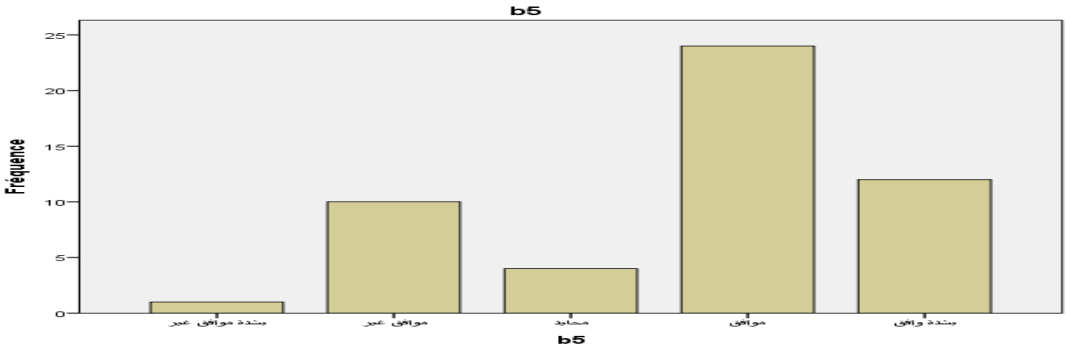

المصدر: من اعداد الطالبتين استنادا الى على مخرجات برنامج (SPSS.V.20)

السؤال 6 اتخاذ المبادرات الطوعية بعيدا عن الالتزامات التي تفرضها القوانين التي تسمح بالحد من استهلاك الطاقة

b6

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق	5	9,4	9,4	9,4
	محايد	12	22,6	22,6	32,1
	موافق	26	49,1	49,1	81,1

	موافق بشدة	10	18,9	18,9	100,0
	Total	53	100,0	100,0	

المصدر: من اعداد الطالبتين استنادا الى على مخرجات برنامج (SPSS.V.20)

الجدول أن معظم أفراد العينة موافقين اتخاذ المبادرات الطوعية بعيدا عن الالتزامات التي تفرضها القوانين التي تسمح بالحد من استهلاك الطاقة حيث بلغت نسبة الإجابة بموافق 49.1%، و18.9% موافق بشدة، في حين نجد أن نسبة الحياد بلغت 22.6 %،أما غير موافق فكانت نسبتها 9.4%

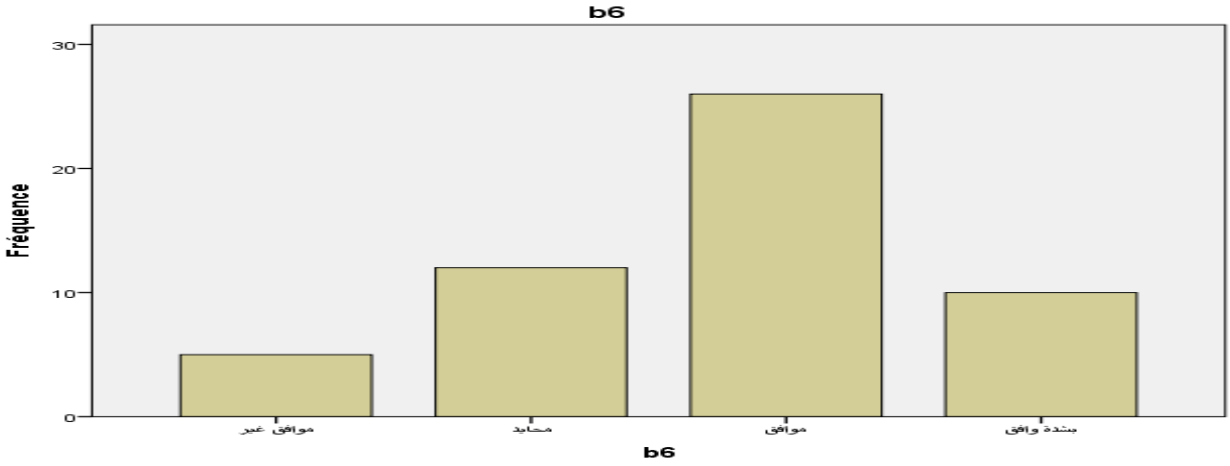

المصدر: من اعداد الطالبتين استنادا الى على مخرجات برنامج (SPSS.V.20)

السؤال 7 اتخاذ المبادرات الطوعية بعيدا عن الالتزامات المسطرة التي تسمح بالتحكم في استهلاك والعملة الإنتاجية.

b7

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق بشدة	1	1,9	1,9	1,9
	غير موافق	6	11,3	11,3	13,2

	محايد	9	17,0	17,0	30,2
	موافق	22	41,5	41,5	71,7
	موافق بشدة	15	28,3	28,3	100,0
	Total	53	100,0	100,0	

المصدر: من اعداد الطالبتين استنادا الى على مخرجات برنامج (SPSS.V.20)

يبين الجدول أن معظم أفراد العينة موافقين اتخاذ المبادرات الطوعية بعيدا عن الالتزامات المسطرة التي تسمح بالتحكم في استهلاك والعملة الإنتاجية حيث بلغت نسبة الإجابة بموافق 41.5%، و28.3% موافق بشدة، في حين نجد أن نسبة الحياد بلغت 17%،أما عدم موافق فكانت نسبتها 11.3% وغير موافق بشدة 1.9%

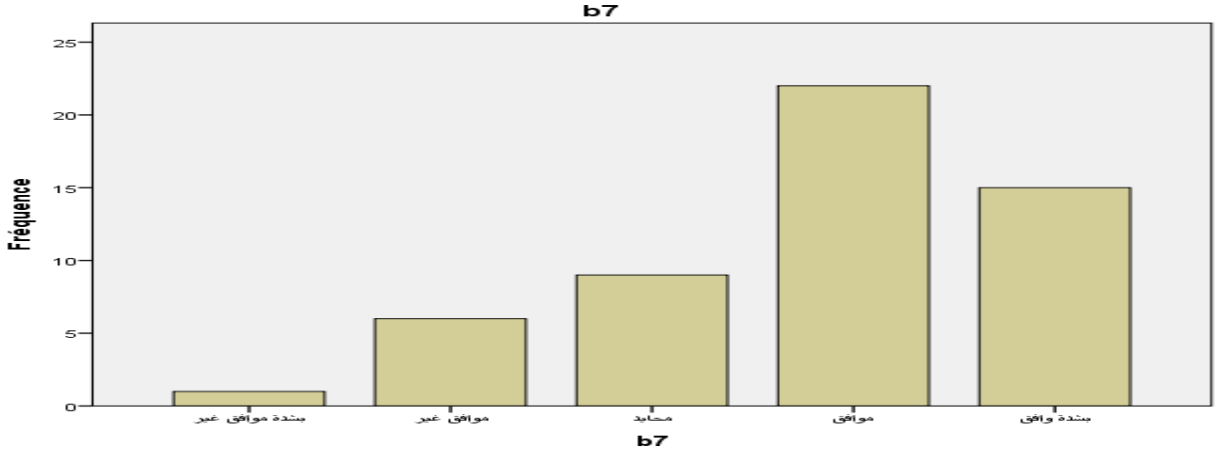

المصدر: من اعداد الطالبتين استنادا الى على مخرجات برنامج (SPSS.V.20)

<u>الملحق 3 التطابق بين إستراتيجية المؤسسات مع أبعاد التنمية المستدامة</u>

السؤال 1 تحديد الأطراف ذات المصلحة المعنية بالمؤسسة وأنشطتها ومنتجاتها

c1

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق بشدة	2	3,8	4,1	4,1

	غير موافق	4	7,5	8,2	12,2
	محايد	5	9,4	10,2	22,4
	موافق	23	43,4	46,9	69,4
	موافق بشدة	15	28,3	30,6	100,0
	Total	49	92,5	100,0	
Manquant	Système	4	7,5		
Total		53	100,0		

المصدر: من اعداد الطالبتين استنادا الى على مخرجات برنامج (SPSS.V.20)

يبين الجدول أن معظم أفراد العينة موافقين على تحديد الأطراف ذات المصلحة المعنية بالمؤسسة وأنشطتها ومنتجاتها حيث بلغت نسبة الإجابة بموافق 43.4%، و28.3% موافق بشدة، في حين نجد أن نسبة الحياد بلغت 9.4%،أما غير موافق فكانت نسبتها 7.5% وغير موافق بشدة 3.8%

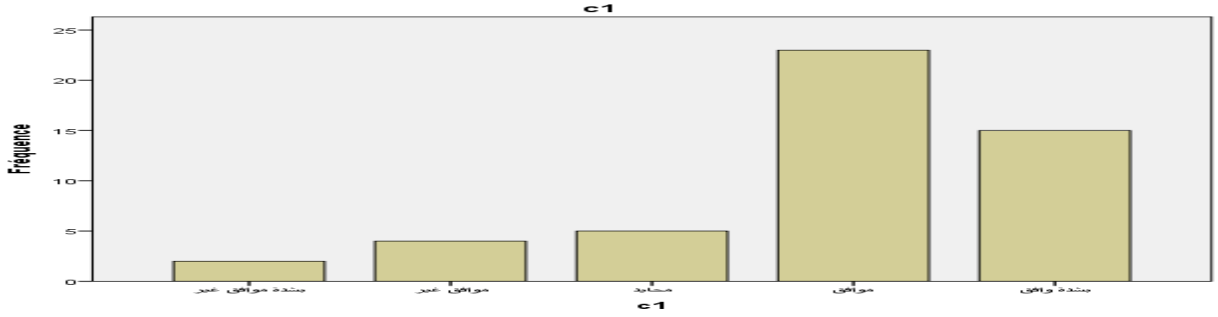

المصدر: من اعداد الطالبتين استنادا الى على مخرجات برنامج (SPSS.V.20)

السؤال 2 معرفة ودراسة وتحليل تطلعات الأطراف ذات المصلحة من أجل مراعاتها في وضع أهداف المؤسسة على المدى القصير والمتوسط والطويل مع مراعاة موارد المؤسسة وتقدير الآثار الإيجابية والسلبية الخاصة بكل طرف

c2

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق بشدة	1	1,9	1,9	1,9
	غير موافق	5	9,4	9,4	11,3
	محايد	8	15,1	15,1	26,4
	موافق	23	43,4	43,4	69,8
	موافق بشدة	16	30,2	30,2	100,0
	Total	53	100,0	100,0	

المصدر: من اعداد الطالبتين استنادا الى على مخرجات برنامج (SPSS.V.20)

يبين الجدول أن معظم أفراد العينة أشاروا على معرفة ودراسة وتحليل تطلعات الأطراف ذات المصلحة من أجل مراعاتها في وضع أهداف المؤسسة على المدى القصير والمتوسط والطويل مع مراعاة موارد المؤسسة وتقدير الآثار الإيجابية والسلبية الخاصة بكل طرف حيث بلغت نسبة الإجابة بموافق 43.4%، و30.2% موافق بشدة، في حين نجد أن نسبة الحياد بلغت 15.1%،أما غير موافق فكانت نسبتها 9.4% وغير موافق بشدة كانت 1.9%

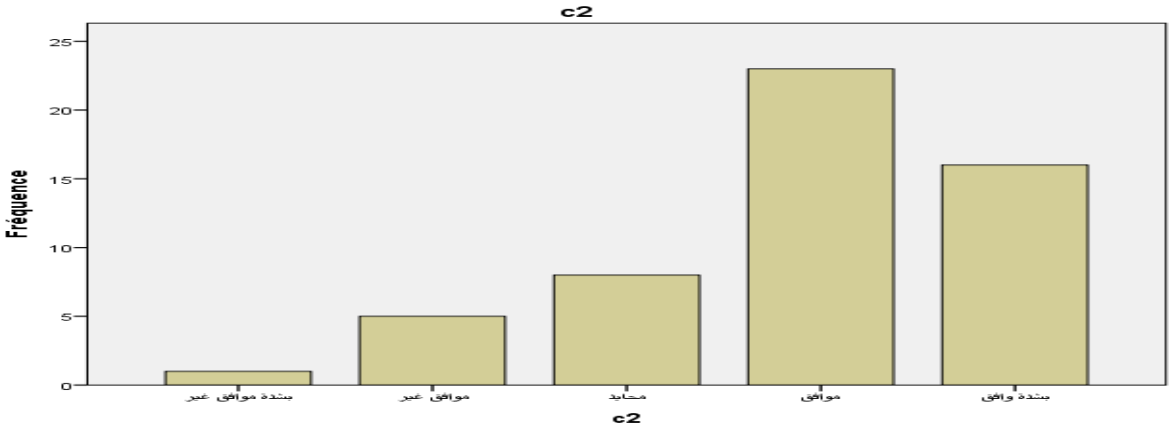

المصدر: من اعداد الطالبتين استنادا الى على مخرجات برنامج (SPSS.V.20)

السؤال 3 مراعاة الأطراف ذات المصلحة في وضع ضوابط وقواعد السير الجديدة للمؤسسة

c3

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق بشدة	4	7,5	7,7	7,7
	غير موافق	3	5,7	5,8	13,5
	محايد	7	13,2	13,5	26,9
	موافق	24	45,3	46,2	73,1
	موافق بشدة	14	26,4	26,9	100,0
	Total	52	98,1	100,0	
Manquant	Système	1	1,9		
Total		53	100,0		

المصدر: من اعداد الطالبتين استنادا الى على مخرجات برنامج (SPSS.V.20)

يبين الجدول أن معظم أفراد العينة أشاروا إلى مراعاة الأطراف ذات المصلحة في وضع ضوابط وقواعد السير الجديدة للمؤسسة حيث بلغت نسبة الإجابة بموافق 45.3%، و26.4% موافق بشدة، في حين نجد أن نسبة الحياد بلغت 13.2%،أما غي موافق فكانت نسبتها 5.7% وغير موافق بشدة بنسبة 7.5%.

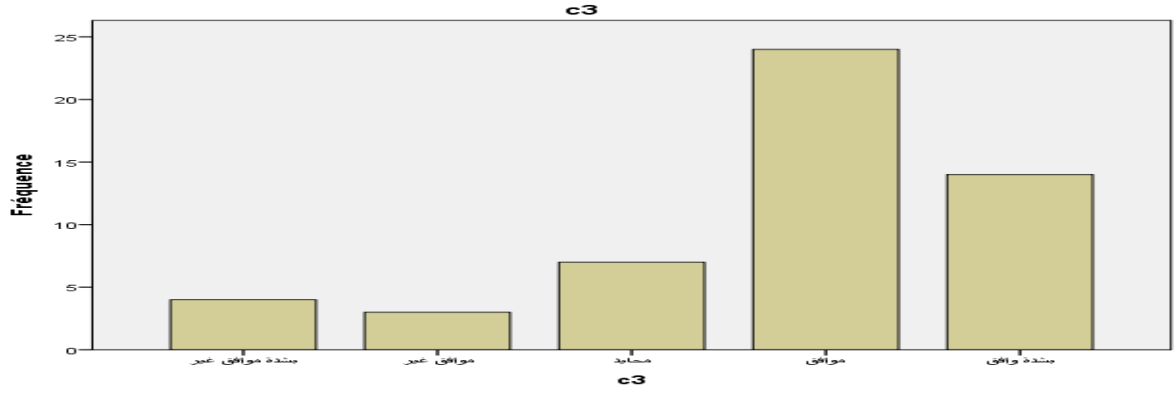

المصدر: من اعداد الطالبتين استنادا الى على مخرجات برنامج (SPSS.V.20)

السؤال 4 شرح وتبليغ الرؤية الإستراتيجية والقيم الجديدة وكذلك الأهداف والخطط العامة الناجمة عن مراعاة الأطراف ذات المصلحة إلى مجموع عمال المؤسسة.

c4

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق بشدة	3	5,7	5,7	5,7
	غير موافق	7	13,2	13,2	18,9
	محايد	6	11,3	11,3	30,2
	موافق	20	37,7	37,7	67,9
	موافق بشدة	17	32,1	32,1	100,0
	Total	53	100,0	100,0	

المصدر: من اعداد الطالبتين استنادا الى على مخرجات برنامج (SPSS.V.20)

يبين الجدول أن معظم أفراد العينة أشاروا إلى شرح وتبليغ الرؤية الإستراتيجية والقيم الجديدة وكذلك الأهداف والخطط العامة الناجمة عن مراعاة الأطراف ذات المصلحة إلى مجموع عمال المؤسسة حيث بلغت نسبة الإجابة بموافق 37.7%، و32.1% موافق بشدة، في حين نجد أن نسبة الحياد بلغت 11.3%،أما غير موافق فكانت نسبتها 13.2% وغير موافق بشدة كانت 5.7%.

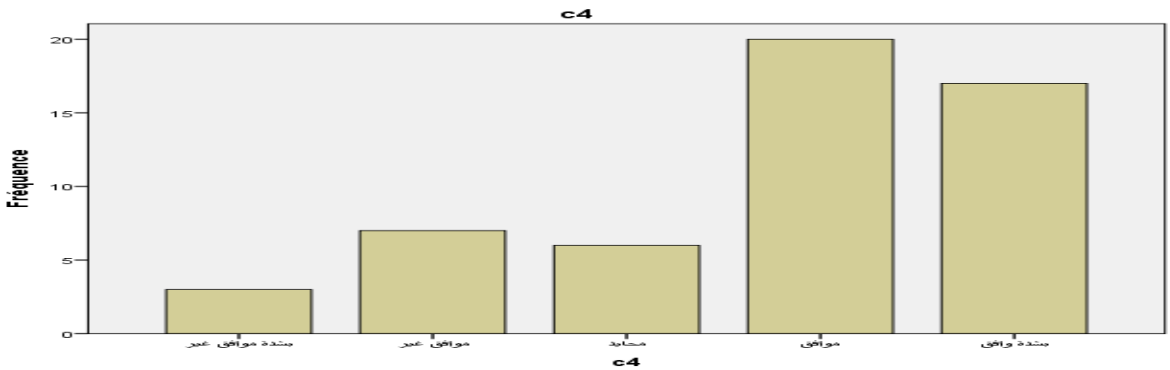

المصدر: من اعداد الطالبتين استنادا الى على مخرجات برنامج (SPSS.V.20)

السؤال 5 التأكد من أن الموارد البشرية للمؤسسة تتبنى رؤية إستراتيجية للمؤسسة

c5

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق بشدة	2	3,8	3,8	3,8
	غير موافق	5	9,4	9,4	13,2
	محايد	6	11,3	11,3	24,5
	موافق	19	35,8	35,8	60,4
	موافق بشدة	21	39,6	39,6	100,0
	Total	53	100,0	100,0	

المصدر: من اعداد الطالبتين استنادا الى على مخرجات برنامج (SPSS.V.20)

يبين الجدول أن معظم أفراد العينة أشاروا إلى التأكد من أن الموارد البشرية للمؤسسة تتبنى رؤية إستراتيجية للمؤسسة حيث بلغت نسبة الإجابة بموافق بشدة 39.6%، و35.8% موافق ، في حين نجد أن نسبة الحياد بلغت 11.3%،أما غي موافق فكانت نسبتها 9.4% غير موافق بشدة 3.8%.

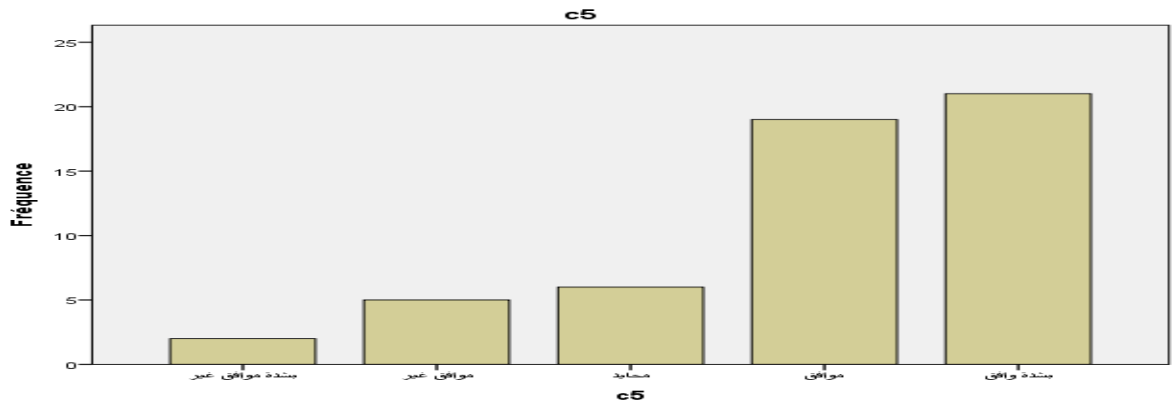

المصدر: من اعداد الطالبتين استنادا الى على مخرجات برنامج (SPSS.V.20)

السؤال 6 التأكد من أن الموارد البشرية قادرة على الربط بين أدوارها داخل المؤسسة والسهر على تحقيق الأهداف العامة التي تراعي الرهانات الثلاثة للتنمية المستدامة (اجتماعي، بيئي، اقتصادي)

c6

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق بشدة	3	5,7	5,7	5,7
	غير موافق	5	9,4	9,4	15,1
	محايد	4	7,5	7,5	22,6
	موافق	28	52,8	52,8	75,5
	موافق بشدة	13	24,5	24,5	100,0
	Total	53	100,0	100,0	

المصدر: من اعداد الطالبتين استنادا الى على مخرجات برنامج (SPSS.V.20)

يبين الجدول أن معظم أفراد العينة أشاروا إلى التأكد من أن الموارد البشرية قادرة على الربط بين أدوارها داخل المؤسسة والسهر على تحقيق الأهداف العامة التي تراعي الرهانات الثلاثة للتنمية المستدامة (اجتماعي، بيئي، اقتصادي) حيث بلغت نسبة الإجابة بموافق 52.8%، و24.5% موافق بشدة، في حين نجد أن نسبة الحياد بلغت 7.5%، أما غير موافق فكانت نسبتها 9.4% غير موافق بشدة 5.7%.

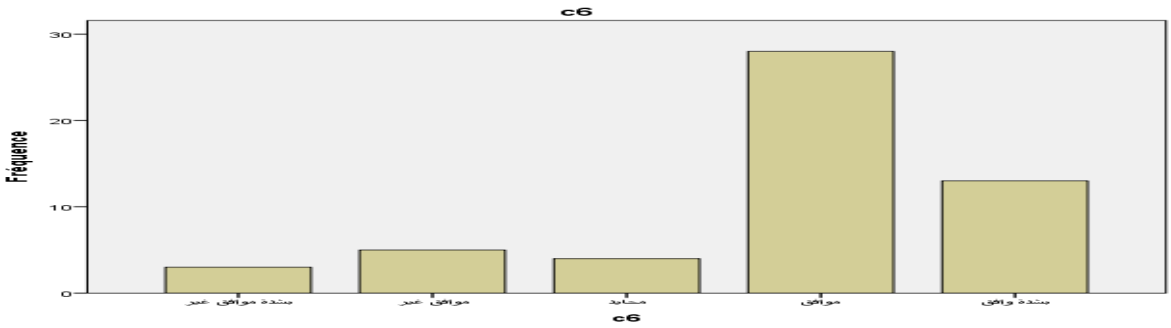

المصدر: من اعداد الطالبتين استنادا الى على مخرجات برنامج (SPSS.V.20)

الملحق رقم 4 التطابق بين أنماط تسيير المؤسسات مع بعد التنمية المستدامة

السؤال 1 تحديد الأنشطة الأكثر دلالة والتي لديها تأثير على قدرة المؤسسة على تحقيق أهدافها وعلى توجيه الموارد البشرية

d1

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق بشدة	3	5,7	5,7	5,7
	غير موافق	3	5,7	5,7	11,3
	محايد	6	11,3	11,3	22,6
	موافق	28	52,8	52,8	75,5
	موافق بشدة	13	24,5	24,5	100,0
	Total	53	100,0	100,0	

المصدر: من اعداد الطالبتين استنادا الى على مخرجات برنامج (SPSS.V.20)

يبين الجدول أن معظم أفراد العينة أشاروا إلى تحديد الأنشطة الأكثر دلالة والتي لديها تأثير على قدرة المؤسسة على تحقيق أهدافها وعلى توجيه الموارد البشرية حيث بلغت نسبة الإجابة بموافق 52.8%، و24.5% موافق بشدة ، في حين نجد أن نسبة الحياد بلغت 11.3%،أما غير موافق فكانت نسبتها 5.7% وهي نفس نسبة عدم الموافقة بشدة 5.7%.

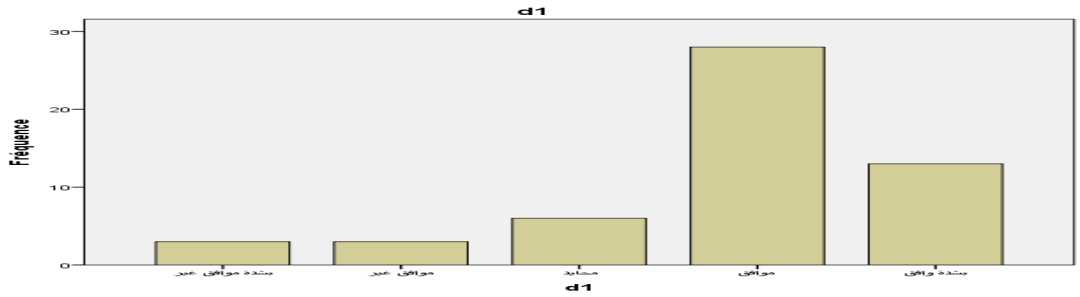

المصدر: من اعداد الطالبتين استنادا الى على مخرجات برنامج (SPSS.V.20)

السؤال 2 الاعتماد على نظام معلومات فعال يعطي صورة صادقة عن المؤسسة وعن نظام إدارتها وأن يكون في متناول جميع مواردها البشرية

d2

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق بشدة	1	1,9	1,9	1,9
	غير موافق	7	13,2	13,2	15,1
	محايد	5	9,4	9,4	24,5
	موافق	28	52,8	52,8	77,4
	موافق بشدة	12	22,6	22,6	100,0
	Total	53	100,0	100,0	

المصدر: من اعداد الطالبتين استنادا الى على مخرجات برنامج (SPSS.V.20)

يبين الجدول أن معظم أفراد العينة أشاروا إلى الاعتماد على نظام معلومات فعال يعطي صورة صادقة عن المؤسسة وعن نظام إدارتها وأن يكون في متناول جميع مواردها البشرية حيث بلغت نسبة الإجابة بموافق 52.8%، و22.6% موافق بشدة، في حين نجد أن نسبة الحياد بلغت 9.4%،أما غير موافق فكانت نسبتها 13.2% و1.9% غير موافق بشدة.

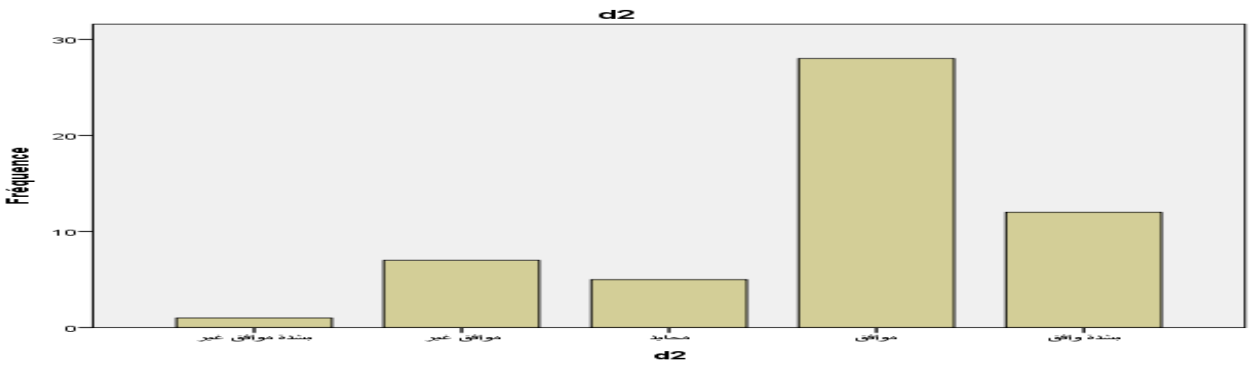

المصدر: من اعداد الطالبتين استنادا الى على مخرجات برنامج (SPSS.V.20)

السؤال 3 التأكد من مطابقة المؤسسة وهيكلها ومبادئ إدارتها وأساليب توجيه مواردها مع أهداف المؤسسة الناجمة عن مراعاة رهانات التنمية المستدامة

d3

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق بشدة	3	5,7	5,7	5,7
	غير موافق	5	9,4	9,4	15,1
	محايد	5	9,4	9,4	24,5
	موافق	27	50,9	50,9	75,5
	موافق بشدة	13	24,5	24,5	100,0
	Total	53	100,0	100,0	

المصدر: من اعداد الطالبتين استنادا الى على مخرجات برنامج (SPSS.V.20)

يبين الجدول أن معظم أفراد العينة أشاروا إلى التأكد من مطابقة المؤسسة وهيكلها ومبادئ إدارتها وأساليب توجيه مواردها مع أهداف المؤسسة الناجمة عن مراعاة رهانات التنمية المستدامة حيث بلغت نسبة الإجابة بموافق 50.9%، و24.5% موافق بشدة ، في حين نجد أن نسبة الحياد بلغت 9.4%،أما عدم الموافقة فكانت نسبتها 9.4% و5.7% غير موافق بشدة.

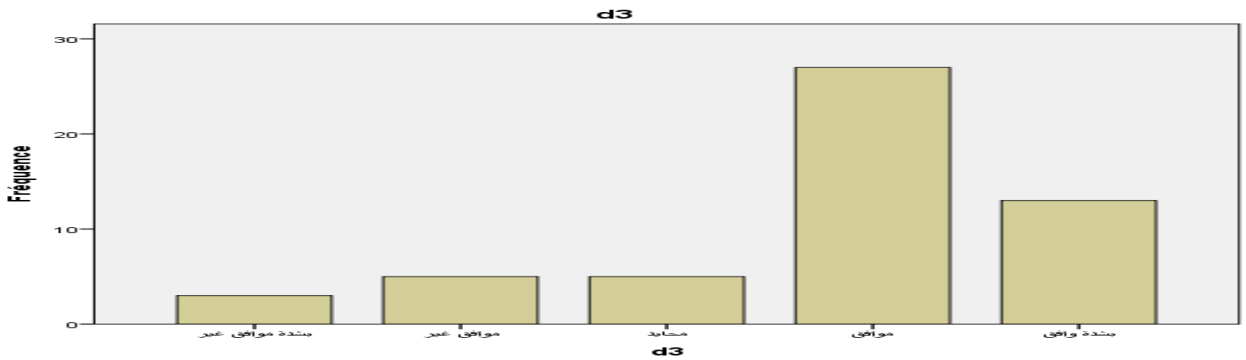

المصدر: من اعداد الطالبتين استنادا الى على مخرجات برنامج (SPSS.V.20)

الملحق رقم 5 واقع التنمية المستدامة في مؤسسة

السؤال1 **تعمل المؤسسة على تحقيق أرباح باستخدام أقل للموارد**

e1

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق بشدة	1	1,9	1,9	1,9
	غير موافق	3	5,7	5,8	7,7
	موافق إلى حد ما	7	13,2	13,5	21,2
	موافق	24	45,3	46,2	67,3
	موافق بشدة	17	32,1	32,7	100,0
	Total	52	98,1	100,0	
Manquant	Système	1	1,9		
Total		53	100,0		

المصدر: من اعداد الطالبتين استنادا الى على مخرجات برنامج (SPSS.V.20)

يبين الجدول أن معظم أفراد العينة أشاروا إلى أن المؤسسة تعمل على تحقيق أرباح باستخدام أقل للموارد حيث بلغت نسبة الإجابة بموافق 45.3%، و32.1% موافق بشدة، في حين نجد أن نسبة موافق إلى حد ما بلغت 13.2%،أما غير موافق فكانت نسبتها 5.7% و1.9% موافق بشدة.

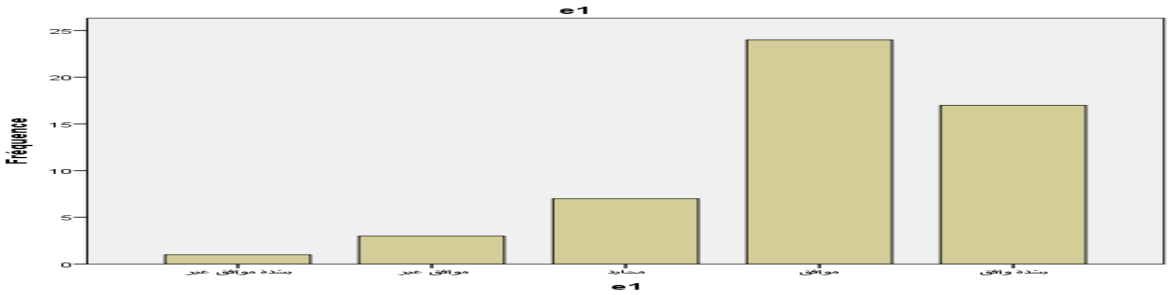

المصدر: من اعداد الطالبتين استنادا الى على مخرجات برنامج (SPSS.V.20)

السؤال 2 تعمل المؤسسة على تقديم خدمات بتكاليف أقل

e2

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق	8	15,1	15,4	15,4
	موافق إلى حد ما	3	5,7	5,8	21,2
	موافق	22	41,5	42,3	63,5
	موافق بشدة	19	35,8	36,5	100,0
	Total	52	98,1	100,0	
Manquant	Système	1	1,9		
Total		53	100,0		

المصدر: من اعداد الطالبتين استنادا الى على مخرجات برنامج (SPSS.V.20)

يبين الجدول أن معظم أفراد العينة أشاروا إلى أن المؤسسة تعمل تقديم خدمات بتكاليف أقل حيث بلغت نسبة الإجابة بموافق 41.5%، و35.8% موافق بشدة، في حين نجد أن نسبة موافق إلى حد ما بلغت 5.7%،أما غير موافق فكانت نسبتها 15.1% .

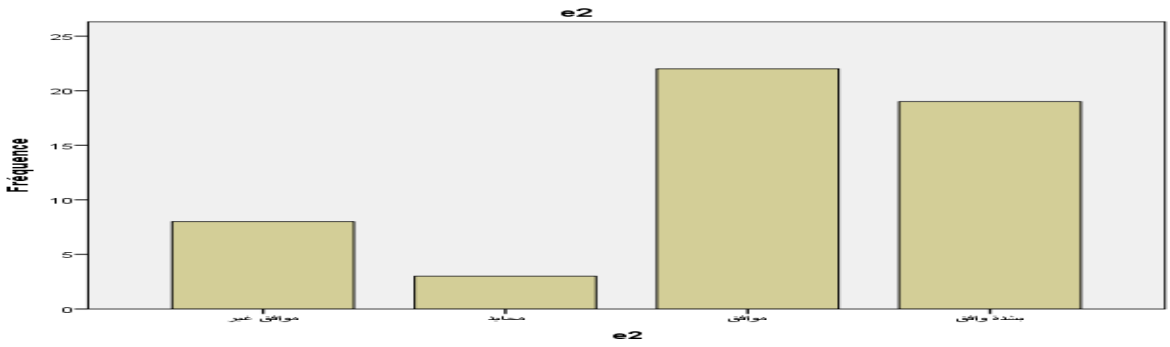

المصدر: من اعداد الطالبتين استنادا الى على مخرجات برنامج (SPSS.V.20)

السؤال 3 تعتمد المؤسسة على نماذج اقتصادية خاصة لتحقيق الاستدامة

e3

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق بشدة	1	1,9	1,9	1,9
	غير موافق	5	9,4	9,6	11,5
	موافق إلى حد ما	6	11,3	11,5	23,1
	موافق	25	47,2	48,1	71,2
	موافق بشدة	15	28,3	28,8	100,0
	Total	52	98,1	100,0	
Manquant	Système	1	1,9		
Total		53	100,0		

المصدر: من اعداد الطالبتين استنادا الى على مخرجات برنامج (SPSS.V.20)

يبين الجدول أن معظم أفراد العينة أشاروا إلى أن المؤسسة تعتمد نماذج اقتصادية خاصة لتحقيق الاستدامة حيث بلغت نسبة الإجابة بموافق 47.25%، و28.3% موافق بشدة، في حين نجد أن نسبة موافق إلى حد ما بلغت 11.3%،أما غير موافق فكانت نسبتها 9.4% و نجد نسبة 1.9% تشير إلى غير موافق بشدة.

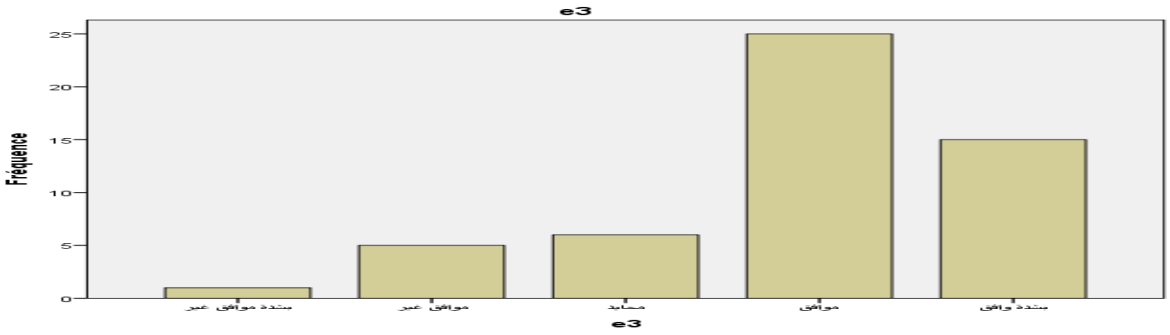

المصدر: من اعداد الطالبتين استنادا الى على مخرجات برنامج (SPSS.V.20)

السؤال 4 تحرص المؤسسة على ترشيد استهلاك الطاقة

e4

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق بشدة	1	1,9	1,9	1,9
	غير موافق	4	7,5	7,7	9,6
	موافق إلى حد ما	6	11,3	11,5	21,2
	موافق	23	43,4	44,2	65,4
	موافق بشدة	18	34,0	34,6	100,0
	Total	52	98,1	100,0	
Manquant	Système	1	1,9		

Total	53	100,0		

المصدر: من اعداد الطالبتين استنادا الى على مخرجات برنامج (SPSS.V.20)

يبين الجدول أن معظم أفراد العينة أشاروا إلى أن المؤسسة تحرص ترشيد استهلاك الطاقة حيث بلغت نسبة الإجابة بموافق 43.4%، و34% موافق بشدة، في حين نجد أن نسبة موافق إلى حد ما بلغت 11.3%،أما غير موافق فكانت نسبتها 7.5% في حين نجد نسبة 1.9% تشير إلى غير موافق بشدة.

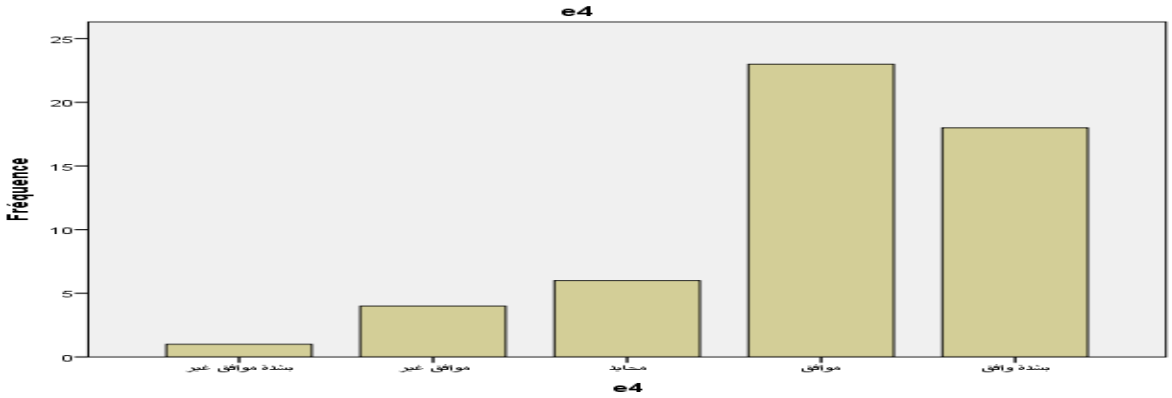

المصدر: من اعداد الطالبتين استنادا الى على مخرجات برنامج (SPSS.V.20)

السؤال 5 تعمل المؤسسة على التحسن المستدام لخدماتها

e5

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق	5	9,4	9,8	9,8
	موافق إلى حد ما	4	7,5	7,8	17,6
	موافق	23	43,4	45,1	62,7
	موافق بشدة	19	35,8	37,3	100,0
	Total	51	96,2	100,0	
Manquant	Système	2	3,8		
Total		53	100,0		

المصدر: من اعداد الطالبتين استنادا الى على مخرجات برنامج (SPSS.V.20)

يبين الجدول أن معظم أفراد العينة أشاروا إلى أن المؤسسة تعمل التحسن المستدام لخدماتها حيث بلغت نسبة الإجابة بموافق 43.4%، و35.8% موافق بشدة، في حين نجد أن نسبة موافق إلى حد ما بلغت 7.5%، أما غير موافق فكانت نسبتها 9.4% .

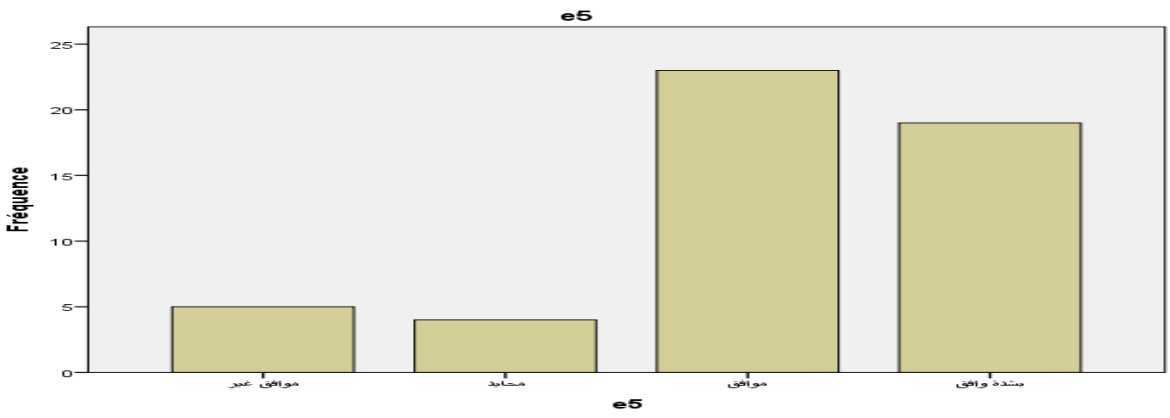

المصدر: من اعداد الطالبتين استنادا الى على مخرجات برنامج (SPSS.V.20)

السؤال 6 تعتمد المؤسسة على إستراتيجيات الجودة الشاملة التي تدعم وظائف الإنتاج الأنظف والتسويق الأخضر.

e6

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق بشدة	2	3,8	3,9	3,9
	غير موافق	3	5,7	5,9	9,8
	موافق إلى حد ما	2	3,8	3,9	13,7
	موافق	25	47,2	49,0	62,7
	موافق بشدة	19	35,8	37,3	100,0
	Total	51	96,2	100,0	
Manquant	Système	2	3,8		
Total		53	100,0		

المصدر: من اعداد الطالبتين استنادا الى على مخرجات برنامج (SPSS.V.20)

يبين الجدول أن معظم أفراد العينة أشاروا إلى أن المؤسسة تعتمد إستراتيجيات الجودة الشاملة التي تدعم وظائف الإنتاج الأنظف والتسويق الأخضر حيث بلغت نسبة الإجابة بموافق 47.2%، و35.8% موافق بشدة، في حين نجد أن نسبة موافق إلى حد ما بلغت 3.8%،أما عدم الموافقة فكانت نسبتها 5.7% في حين نجد نسبة 3.8% تشير إلى غير موافق بشدة.

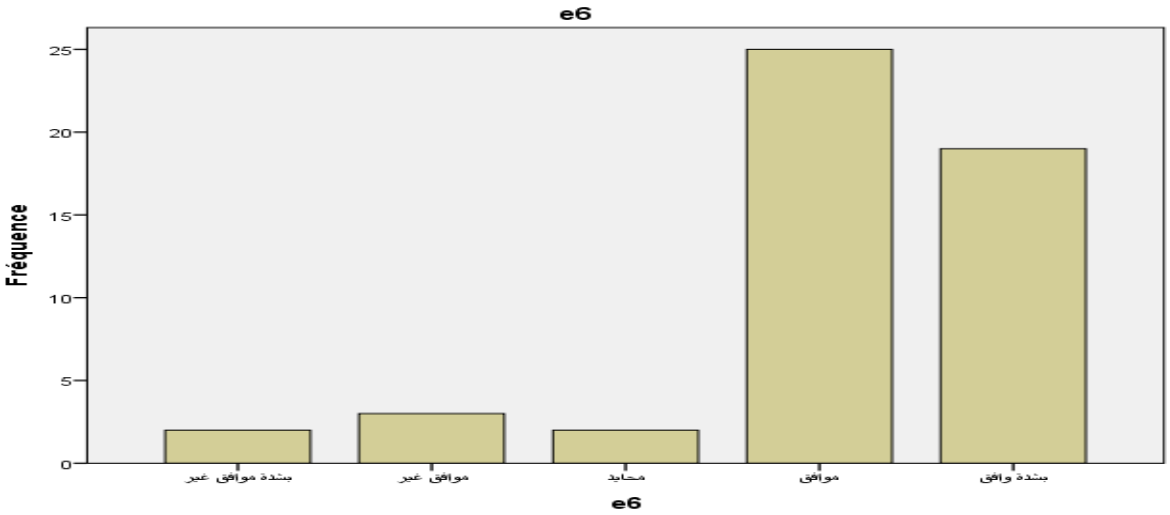

المصدر: من اعداد الطالبتين استنادا الى على مخرجات برنامج (SPSS.V.20)

السؤال 7 تراعي المؤسسة معايير الجودة الشاملة في خدماتها

e7

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق بشدة	1	1,9	1,9	1,9
	غير موافق	3	5,7	5,8	7,7
	موافق إلى حد ما	8	15,1	15,4	23,1
	موافق	20	37,7	38,5	61,5
	موافق بشدة	20	37,7	38,5	100,0
	Total	52	98,1	100,0	
Manquant	Système	1	1,9		

Total	53	100,0		

المصدر: من اعداد الطالبتين استنادا الى على مخرجات برنامج (SPSS.V.20)

يبين الجدول أن معظم أفراد العينة أشاروا إلى أن المؤسسة تراعي معايير الجودة الشاملة في خدماتها حيث بلغت نسبة الإجابة بموافق 37.7%، وهي نفس نسبة موافق بشدة، في حين نجد أن نسبة موافق إلى حد ما بلغت 15.1%،أما غير موافق فكانت نسبتها 5.7% في حين نجد نسبة 1.9% تشير إلى غير موافق بشدة.

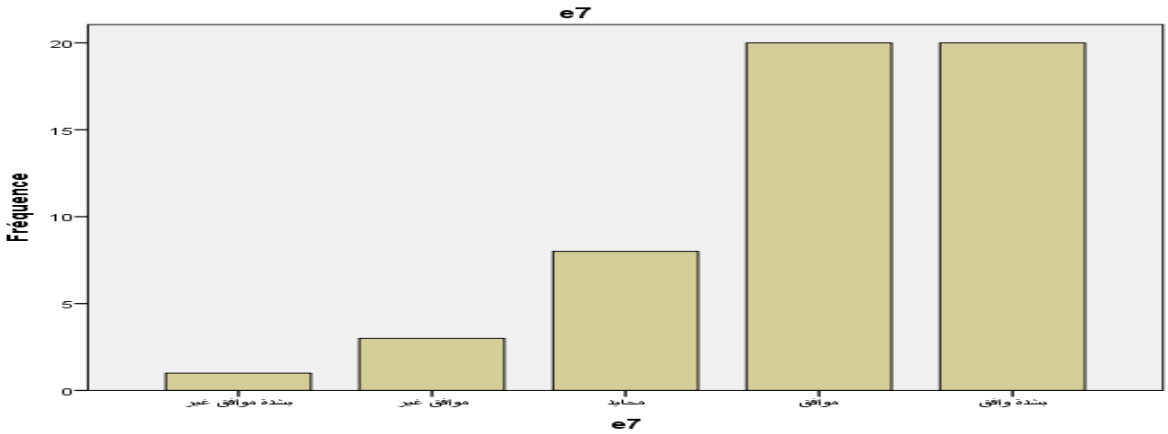

المصدر: من اعداد الطالبتين استنادا الى على مخرجات برنامج (SPSS.V.20)

السؤال رقم 8 توفر المؤسسة متطلبات الأمن المهني لعمالها

e8

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق بشدة	2	3,8	3,8	3,8
	غير موافق	3	5,7	5,8	9,6
	موافق إلى حد ما	3	5,7	5,8	15,4
	موافق	21	39,6	40,4	55,8

	موافق بشدة	23	43,4	44,2	100,0
	Total	52	98,1	100,0	
Manquant	Système	1	1,9		
Total		53	100,0		

المصدر: من اعداد الطالبتين استنادا الى على مخرجات برنامج (SPSS.V.20)

يبين الجدول أن معظم أفراد العينة أشاروا إلى أن المؤسسة متطلبات الأمن المهني لعمالها حيث بلغت نسبة الإجابة بموافق بشدة 43.4%، و39.6% موافق ، في حين نجد أن نسبة موافق إلى حد ما بلغت 5.7% وهي نفس نسبة غير موافق،كما بلغت نسبة غير موافق بشدة 3.8% .

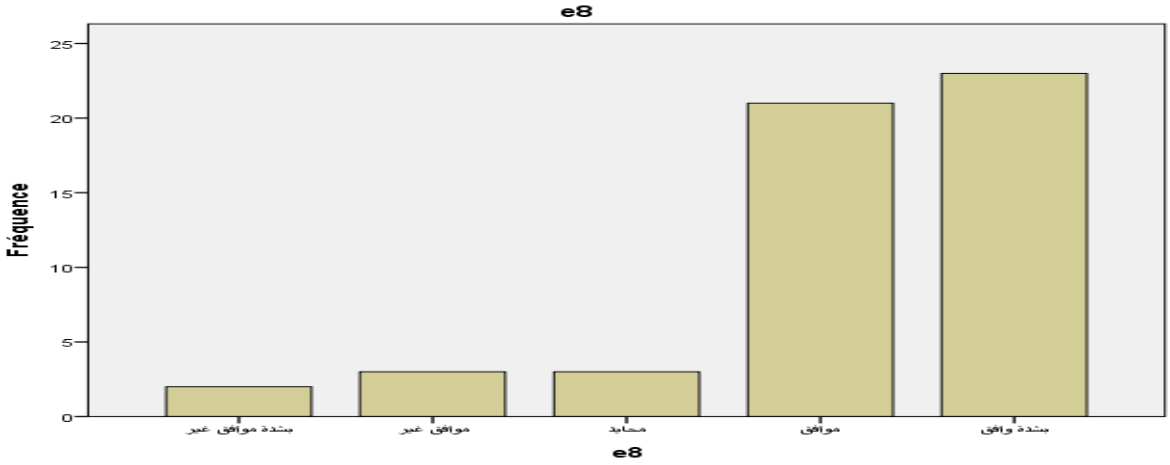

المصدر: من اعداد الطالبتين استنادا الى على مخرجات برنامج (SPSS.V.20)

السؤال رقم 9 شهادة الإيزو 9000 تحقق للمؤسسة ميزة تنافسية مستدامة

e9

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق	2	3,8	3,9	3,9

	موافق إلى حد ما	5	9,4	9,8	13,7
	موافق	19	35,8	37,3	51,0
	موافق بشدة	25	47,2	49,0	100,0
	Total	51	96,2	100,0	
Manquant	Système	2	3,8		
Total		53	100,0		

المصدر: من اعداد الطالبتين استنادا الى على مخرجات برنامج (SPSS.V.20)

يبين الجدول أن معظم أفراد العينة أشاروا إلى شهادة الإيزو 9000 تحقق للمؤسسة ميزة تنافسية مستدامة حيث بلغت نسبة الإجابة بموافق بشدة 47.2%، و35.8% موافق ، في حين نجد أن نسبة موافق إلى حد ما بلغت 9.4%، أما غير موافق فكانت نسبتها 3.8% .

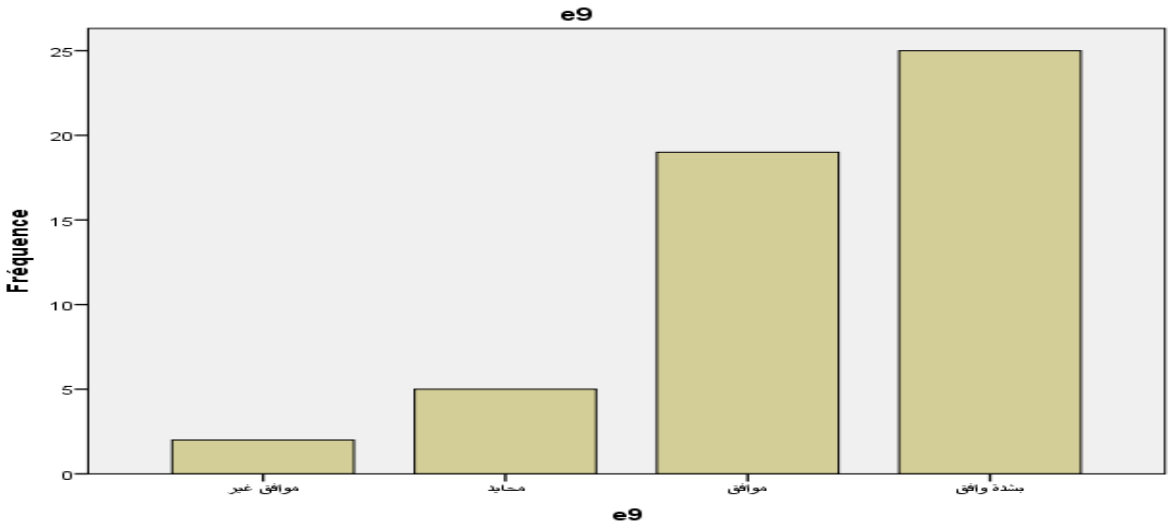

المصدر: من اعداد الطالبتين استنادا الى على مخرجات برنامج (SPSS.V.20)

السؤال رقم 10 تسعى المؤسسة إلى تلبية احتياجات المجتمع الذي تنشط فيه

e10

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق بشدة	2	3,8	3,8	3,8
	غير موافق	3	5,7	5,8	9,6
	موافق إلى حد ما	4	7,5	7,7	17,3
	موافق	22	41,5	42,3	59,6
	موافق بشدة	21	39,6	40,4	100,0
	Total	52	98,1	100,0	
Manquant	Système	1	1,9		
Total		53	100,0		

المصدر: من اعداد الطالبتين استنادا الى على مخرجات برنامج (SPSS.V.20)

يبين الجدول أن معظم أفراد العينة أشاروا إلى أن المؤسسة تسعى إلى تلبية احتياجات المجتمع الذي تنشط فيه حيث بلغت نسبة الإجابة بموافق 41.5%، و39.6% موافق بشدة ، في حين نجد أن نسبة موافق إلى حد ما بلغت 7.5% و نسبة غير موافق كانت 5.7% ،كما بلغت نسبة غير موافق بشدة 3.8% .

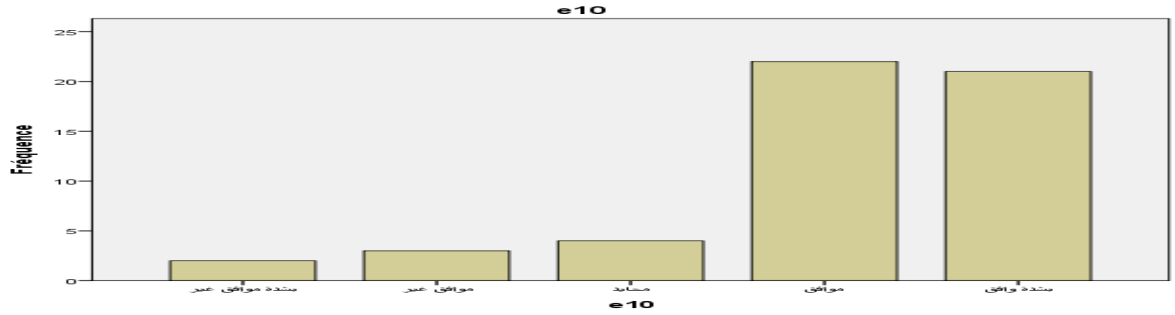

المصدر: من اعداد الطالبتين استنادا الى على مخرجات برنامج (SPSS.V.20)

السؤال رقم 11 تقوم المؤسسة بوضع برامج تكوينية لتمكين العاملين فيما يخص التنمية المستدامة

e11

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق بشدة	2	3,8	3,8	3,8
	غير موافق	5	9,4	9,6	13,5
	موافق إلى حد ما	2	3,8	3,8	17,3
	موافق	19	35,8	36,5	53,8
	موافق بشدة	24	45,3	46,2	100,0
	Total	52	98,1	100,0	
Manquant	Système	1	1,9		
Total		53	100,0		

المصدر: من اعداد الطالبتين استنادا الى على مخرجات برنامج (SPSS.V.20)

يبين الجدول أن معظم أفراد العينة أشاروا إلى أن المؤسسة تقوم بوضع برامج تكوينية لتمكين العاملين فيما يخص التنمية المستدامة حيث بلغت نسبة الإجابة بموافق بشدة 45.3%، و35.8% موافق ، في حين نجد أن نسبة موافق إلى حد ما بلغت 3.8% و نسبة غير موافق كانت 9.4% ،كما بلغت نسبة غير موافق بشدة 3.8%.

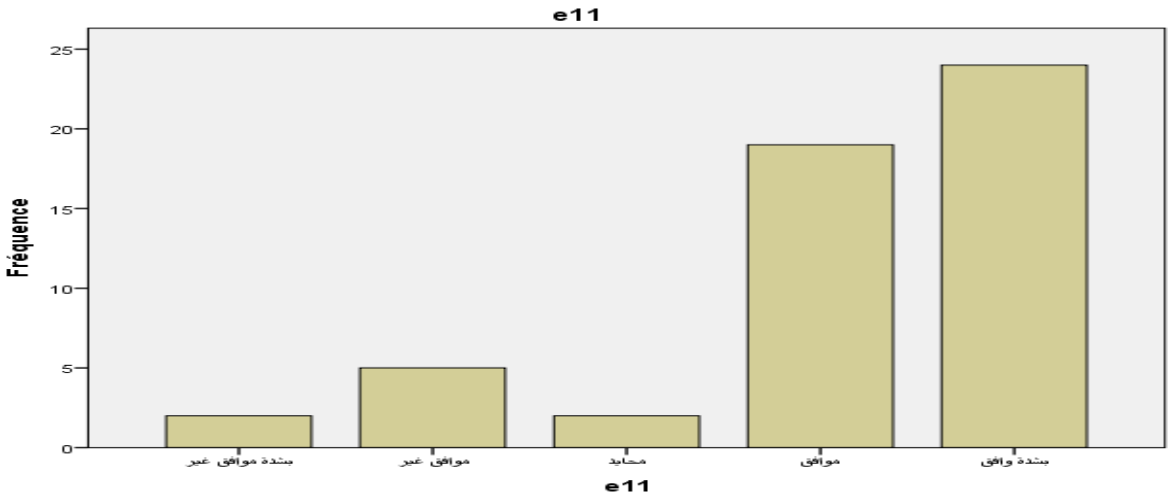

المصدر: من اعداد الطالبتين استنادا الى على مخرجات برنامج (SPSS.V.20)

السؤال 12 تلتزم المؤسسة بنظام الإدارة البيئية مطابق للمواصفات القياسية الإيزو 14000

e12

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق بشدة	3	5,7	5,9	5,9
	غير موافق	8	15,1	15,7	21,6
	موافق إلى حد ما	8	15,1	15,7	37,3
	موافق	14	26,4	27,5	64,7
	موافق بشدة	18	34,0	35,3	100,0
	Total	51	96,2	100,0	
Manquant	Système	2	3,8		

Total	53	100,0		

المصدر: من اعداد الطالبتين استنادا الى على مخرجات برنامج (SPSS.V.20)

يبين الجدول أن معظم أفراد العينة أشاروا إلى أن المؤسسة بنظام الإدارة البيئية مطابق للمواصفات القياسية الإيزو 14000 حيث بلغت نسبة الإجابة بموافق بشدة 34%، و26.4% موافق ، في حين نجد أن نسبة موافق إلى حد ما بلغت 15.1% وهي نفس نسبة غير موافق ، كما بلغت نسبة غير موافق بشدة 5.7% .

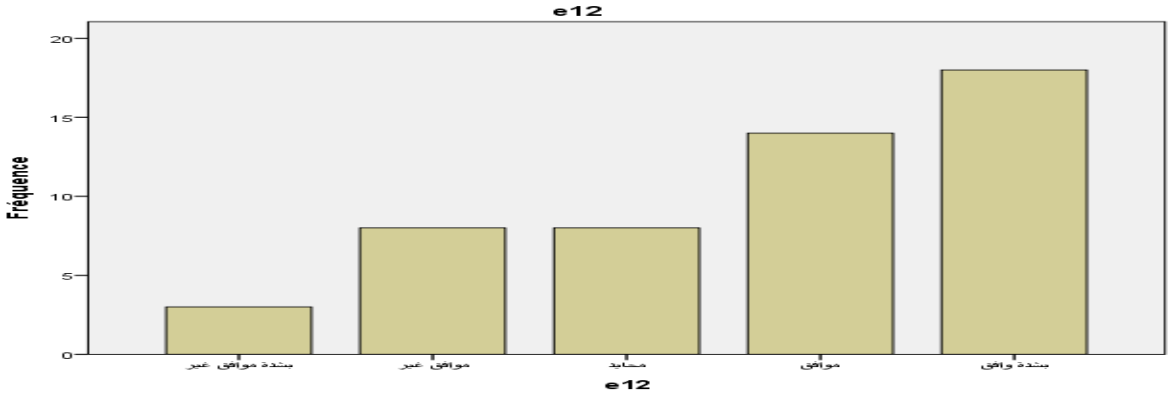

المصدر: من اعداد الطالبتين استنادا الى على مخرجات برنامج (SPSS.V.20)

السؤال 13 توجيه الموارد البشرية لضمان إدارة بيئة سليمة

e13

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق بشدة	3	5,7	5,8	5,8
	غير موافق	7	13,2	13,5	19,2
	موافق إلى حد ما	3	5,7	5,8	25,0
	موافق	21	39,6	40,4	65,4
	موافق بشدة	18	34,0	34,6	100,0

	Total	52	98,1	100,0	
Manquant	Système	1	1,9		
Total		53	100,0		

المصدر: من اعداد الطالبتين استنادا الى على مخرجات برنامج (SPSS.V.20)

يبين الجدول أن معظم أفراد العينة أشاروا إلى توجيه الموارد البشرية لضمان إدارة بيئة سليمة حيث بلغت نسبة الإجابة بموافق 39.6%، و34% موافق بشدة، في حين نجد أن نسبة موافق إلى حد ما بلغت 5.7% ، كما نجد أن نسبة غير موافق قدرت بـ13.2 % ،و بلغت نسبة غير موافق بشدة 5.7% .

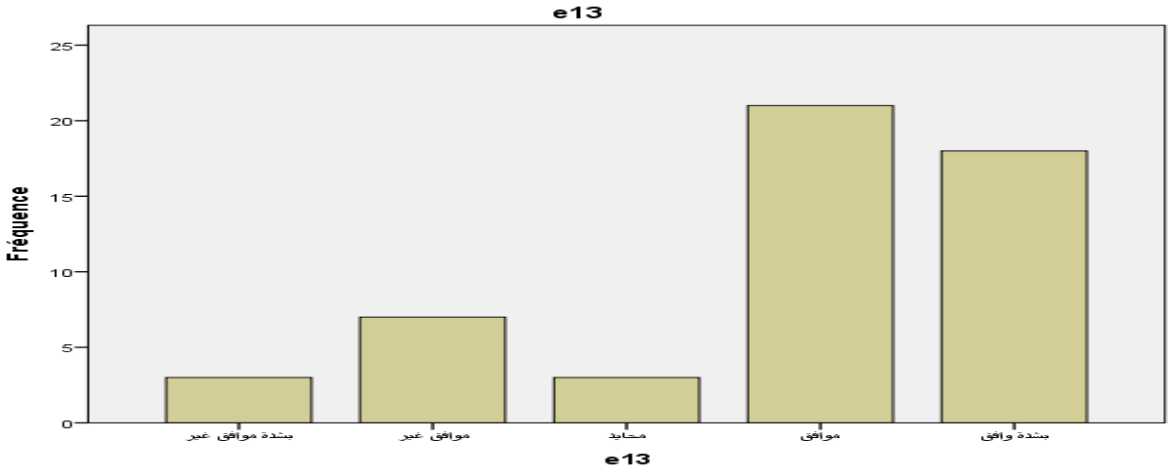

المصدر: من اعداد الطالبتين استنادا الى على مخرجات برنامج (SPSS.V.20)

السؤال 14 تعتمد المؤسسة على سياسة الجودة الشاملة لدعم الأداء البيئي

e14

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق بشدة	3	5,7	5,8	5,8
	غير موافق	4	7,5	7,7	13,5

	موافق إلى حد ما	6	11,3	11,5	25,0
	موافق	19	35,8	36,5	61,5
	موافق بشدة	20	37,7	38,5	100,0
	Total	52	98,1	100,0	
Manquant	Système	1	1,9		
Total		53	100,0		

المصدر: من اعداد الطالبتين استنادا الى على مخرجات برنامج (SPSS.V.20)

يبين الجدول أن معظم أفراد العينة أشاروا إلى أن المؤسسة تعتمد سياسة الجودة الشاملة لدعم الأداء البيئي حيث بلغت نسبة الإجابة بموافق بشدة 37.7%، و35.8% موافق ، في حين نجد أن نسبة موافق إلى حد ما بلغت 11.3% ، كما نجد أن نسبة غير موافق قدرت بـ 7.5%،و بلغت نسبة غير موافق بشدة 5.7%.

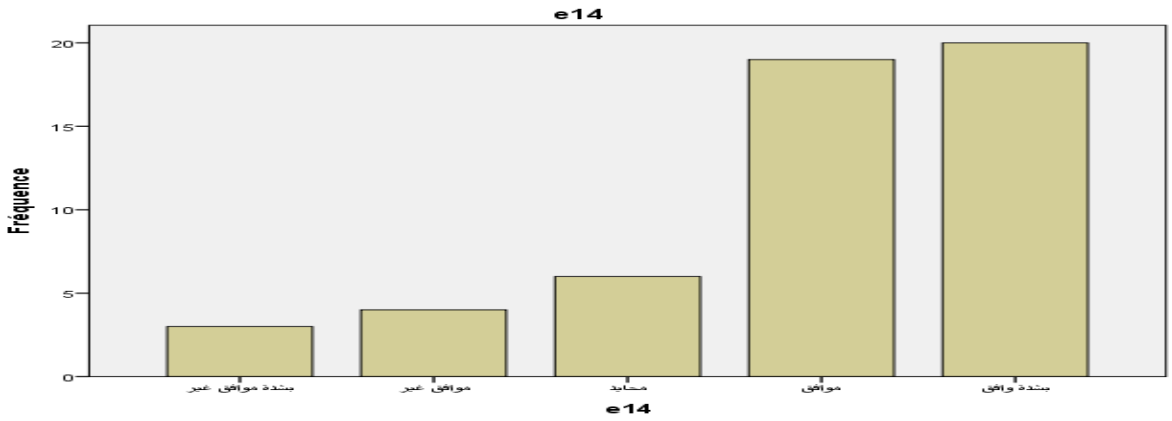

المصدر: من اعداد الطالبتين استنادا الى على مخرجات برنامج (SPSS.V.20)

السؤال 15 تسعى المؤسسة لتطبيق نظام الصحة والسلامة المهنية المطابق للمواصفة القياسية الإيزو 18000

e15

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق بشدة	4	7,5	8,0	8,0
	غير موافق	7	13,2	14,0	22,0
	موافق إلى حد ما	6	11,3	12,0	34,0
	موافق	17	32,1	34,0	68,0
	موافق بشدة	16	30,2	32,0	100,0
	Total	50	94,3	100,0	
Manquant	Système	3	5,7		
Total		53	100,0		

المصدر: من اعداد الطالبتين استنادا الى على مخرجات برنامج (SPSS.V.20)

يبين الجدول أن معظم أفراد العينة أشاروا إلى أن المؤسسة تسعى لتطبيق نظام الصحة والسلامة المهنية المطابق للمواصفة القياسية الإيزو 18000 حيث بلغت نسبة الإجابة بموافق 32.1%، و30.2% موافق بشدة ، في حين نجد أن نسبة موافق إلى حد ما بلغت 11.3% ، كما يتضح أن نسبة غير موافق قدرت بـ 13.2% ،و بلغت نسبة غير موافق بشدة 7.5% .

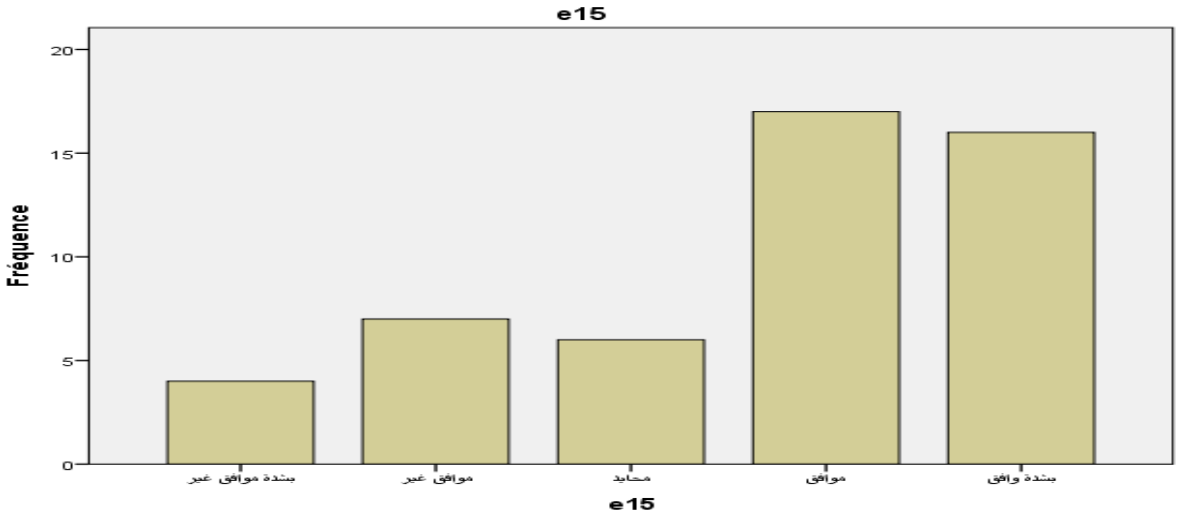

المصدر: من اعداد الطالبتين استنادا الى على مخرجات برنامج (SPSS.V.20)

السؤال 16 تسعى المؤسسة لتطبيق نظام المسؤولية الاجتماعية المطابقة للمواصفة القياسية الإيزو 26000

e16

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق بشدة	2	3,8	3,9	3,9
	غير موافق	7	13,2	13,7	17,6
	موافق إلى حد ما	9	17,0	17,6	35,3
	موافق	20	37,7	39,2	74,5
	موافق بشدة	13	24,5	25,5	100,0
	Total	51	96,2	100,0	
Manquant	Système	2	3,8		

Total	53	100,0		

المصدر: من اعداد الطالبتين استنادا الى على مخرجات برنامج (SPSS.V.20)

يبين الجدول أن معظم أفراد العينة أشاروا إلى أن المؤسسة لتطبيق نظام المسؤولية الاجتماعية المطابقة للمواصفة القياسية الإيزو 26000 حيث بلغت نسبة الإجابة بموافق 37.7%، و24.5% موافق بشدة ، في حين نجد أن نسبة موافق إلى حد ما بلغت 17% ، كما يتضح أن نسبة غير موافق قدرت بـ 13.2% ،و بلغت نسبة غير موافق بشدة 3.8% .

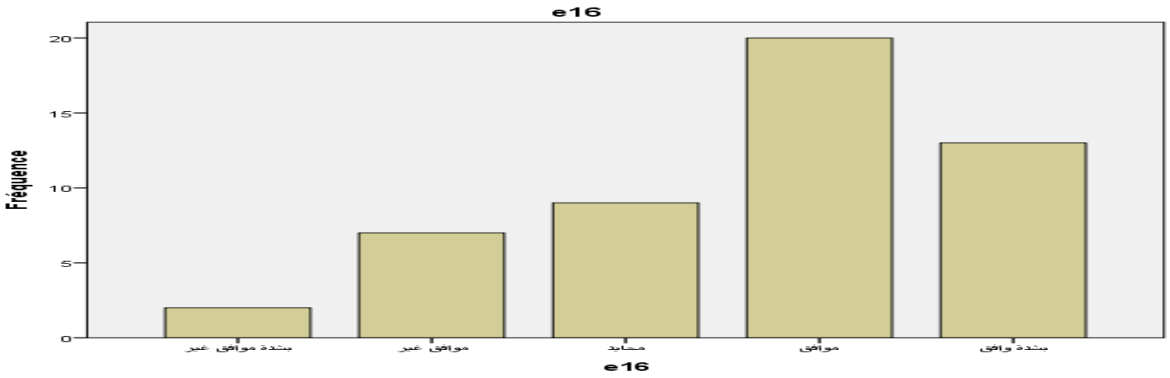

المصدر: من اعداد الطالبتين استنادا الى على مخرجات برنامج (SPSS.V.20)

السؤال 17 تتخذ المؤسسة كل التدابير التي تسمح بالتحكم في الانبعاثات الناجمة عن العملية الإنتاجية

e17

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق بشدة	5	9,4	9,6	9,6
	غير موافق	2	3,8	3,8	13,5
	موافق إلى حد ما	5	9,4	9,6	23,1
	موافق	24	45,3	46,2	69,2

	موافق بشدة	16	30,2	30,8	100,0
	Total	52	98,1	100,0	
Manquant	Système	1	1,9		
Total		53	100,0		

المصدر: من اعداد الطالبتين استنادا الى على مخرجات برنامج (SPSS.V.20)

يبين الجدول أن معظم أفراد العينة أشاروا إلى أن المؤسسة تتخذ التدابير التي تسمح بالتحكم في الانبعاثات الناجمة عن العملية الإنتاجية حيث بلغت نسبة الإجابة بموافق 45.3%، و30.2% موافق بشدة ، في حين نجد أن نسبة موافق إلى حد ما بلغت 9.4% ، كما يتضح أن نسبة غير موافق قدرت بـ 3.8% ،و بلغت نسبة غير موافق بشدة 9.4% .

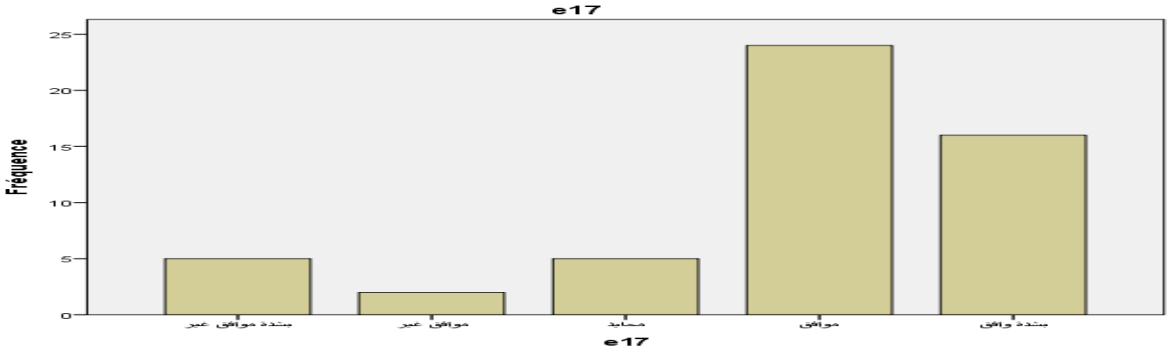

المصدر: من اعداد الطالبتين استنادا الى على مخرجات برنامج (SPSS.V.20)

خلاصة الفصل:

من خلال هذا الفصل استعرضنا دور المؤسسات العمومية والاقتصادية في التنمية المستدامة ، من خلال إتباع إجراءات ومنهجية علمية إحصائية بها نستطيع التوصل إلى نتائج تؤكد لنا مدى صحة أو خطأ الفرضيات التي تقوم على أساسها هذه الدراسة، بحيث تعتبر هذه الإجراءات ضرورية لأنه من دون إجراءات ميدانية لا يمكن التوصل إلى الإجابة عن الإشكالية العامة، تم تطبيق دراستنا على عينة من أفراد المؤسسة الوطنية للمواد الكاشطة و الزجاج ENAVA وحدة سعيدة بهدف التعرف على دور المؤسسات العمومية والاقتصادية في التنمية المستدامة.

خاتمة

الخاتمة

من خلال دراستنا لهذا الموضوع لقد بات واضحا ان العمليات لتي تقوم بها المؤسسات العمومية والاقتصادية ينتج عنها آثار خارجية كانت كثيرا ما تتسبب في احداث مشاكل و اختلالات بيئية ولذلك توجب الاهتمام بمفهوم التنمية الاقتصادية التي تأخذ بعين الاعتبار القيود البيئية و الاجتماعية (التنمية المستدامة).

وفي سبيل تحقيق التنمية المستدامة عمدت الحكومات الى التوسع في اعداد مخططاتها الوطنية والتنموية وضبط السياسات التي تعمل على حماية البيئة وذلك من أجل تحقيق التنمية المستدامة .

و في إطار المؤسسة الاقتصادية تشير التنمية المستدامة إلى إستراتجية معينة تقتضي منها تحمل المسؤولية البيئية والاجتماعية التي تفرضها ضغوط اقتصادية واجتماعية ، وحتى وقتنا الراهن لم يحدد مفهوم المسؤولية البيئية والاجتماعية للمؤسسة بشكل يكتسب بموجبه قوة إلزام قانونية وطنية أو دولية، ولا تزال هذه المسؤولية تستمد قوتها وقبولها وانتشارها من طبيعتها الطوعية. و يعتبر مفهوم التنمية المستدامة واسع يستوجب ابعاد سياسية واجتماعية الى جانب البعد الاقتصادي ، بحيث ان الجزائر بادرت في السنوات الاخيرة عند ادراكها انها في حاجة ماسة الى التنمية المستدامة مما جعلها تضع سياسات و اجراءات و قوانين صارمة وتخصيص مبالغ معتبرة لدعم وتحسين التنمية المستدامة .

نتائج الدراسة :

من خلال هذه النتائج التي قمنا بإجرائها يمكن أن نلخص مجمل النتائج المحصل عليها في النقاط متبوعة ببعض الاقتراحات المبنية على النتائج السابقة لهذه الدراسة:

أولا: نتائج إختبار الفرضيات.

بالنسبة للفرضية الأولى : هناك ارتباط طردي موجب في التطابق بين استراتيجية المؤسسات مع ابعاد التنمية المستدامة وواقع التنمية المستدامة في المؤسسة.

بالنسبة للفرضية الثانية : هناك ارتباط طردي موجب بين الاستعانة بالبرامج و الاعانات وكذا بين المبادرات الطوعية التي تساعد المؤسسات من اجل ادماج أبعاد التنمية المستدامة وواقع التنمية المستدامة في المؤسسة .

بالنسبة للفرضية الثالثة : ارتباط طردي موجب بين التطابق بين انماط تسيير المؤسسات مع بعد التنمية المستدامة وواقع التنمية المستدامة في المؤسسة .

ثانيا توصيات الدراسة :

- ✓ يجب على المؤسسة ان تعمل على تقديم خدمات بتكاليف أقل .
- ✓ يجب ان تحرص المؤسسة على ترشيد استهلاك الطاقة .
- ✓ يجب ان تعمل المؤسسة على توفير متطلبات الامن المهني .
- ✓ يجب ان تقوم المؤسسة بوضع برامج تكوينية لتمكين العاملين فيما يخص التنمية المستدامة .
- ✓ يجب ان تلتزم المؤسسة بنظام الادارة البيئية مطابق للمواصفات القياسية الايزو 14000.
- ✓ يجب على المؤسسة ان تقوم بتوجيه الموارد البشرية لضمان ادارة بيئية سليمة .
- ✓ يجب ان تعتمد المؤسسة على سياسة الجودة الشاملة لدعم الاداء البيئي .
- ✓ يجب ان تسعى المؤسسة لتطبيق نظام الصحة و السلامة المهنية المطابق للمواصفات القياسية الايزو 18000.
- ✓ يجب ان تسعى المؤسسة لتطبيق نظام المسؤولية الاجتماعية المطابقة للمواصفة القياسية الايزو 26000.

يجب ان تتخذ المؤسسة كل التدابير التي تسمح بالتحكم في الانبعاثات الناجمة عن العملية الانتاجية .

قائمة المصادر

والمراجع

المراجع:

أ. الكتب

1) احمد عبد الفتاح ناجي ، التنمية المستدامة في المجتمع النامي في ضوء المتغيرات العالمية و المحلية الحديثة ، الطبعة الاولى ديسمبر 2012 ، المكتب الجامعي الحديث جامعة الغيوم

2) احمد عبد الفتاح ناجي ، التخطيط للتنمية الحضرية المستدامة نحو المدن المستدامة بدول العالم الثالث في ضوء متغيرات العصر ، الطبعة يناير 2015 ،المكتب الجامعي الحديث.

3) جمال الدين لعويسات ، ادارة الجودة الشاملة ،طبع في 2003 ، دار هومه للطبع و النشر و التوزيع

4) حمد عبد الوهاب العزاوي ،انظمة ادارة الجودة البيئية ،دار وائل للنشر ،عمان الاردن ،2002

5) دوجلاس موسشيت ترجمة بهاء شاهين ، مبادئ التنمية المستدامة ، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية ، مصر الجديدة,

6) صائب عبد الله الطويل ، التنمية المستدامة و مجالاتها ، الطبعة الاولى 2016 م،دار أمجد للنشر و التوزيع .

7) صلاح محمود الحجار ودواليا عبد الحميد صقر ،نظام الادارة البيئية والتكنولوجية ، جمهورية مصر العربية 2005 ،دار الفكر العربي.

8) عايد عبد الله العصيمي ، المسؤولية الاجتماعية للشركات نحو التنمية المستدامة ، الطبعة العربية 2015 ، دار اليازوري العلمية للنشر و التوزيع

9) عباس ميلود ، التنمية المستديمة على ضوء الشريعة الاسلامية، طبعة أولى 2018 ، مؤسسة حورس الدولية للنشر و التوزيع .

10) عثمان محمد غليم ، و ماجدة ابو زنط ، التنمية المستدامة فلسفتها و اساليب تخطيطها ، و ادوات قياسها عمان ،2010، دار الصفا.

11) علياء رمضان ، الاعلام و التنمية المستدامة مبادرات رائدة من خلال فكر ابتكاري غير تقليدي في التنمية المستدامة ، طبعة الاولى 2018 ، مؤسسة حورس الدولية .

12) عمر بن لخضر خلفاوي ، التنمية المستدامة للمنظمات جودة نسبة صحة سلامة مهنية ، الطبعة الاولى 2016 ، دار الايام للنشر و التوزيع .

13) فداء حامد ، ادارة الجودة الشاملة مفاهيم وتطبيقات ، الطبعة الاولى 2015 م /1436 هـ ، دار البداية ناشرون وموزعون.

14) لحسن عبد الله باشيوة و بروفيسور نزار عبد المجيد البرواري ، ادارة الجودة مدخل للتمييز و الريادة (مفاهيم وأسس وتطبيقات) ، الطبعة الاولى 2011 ، عمان مؤسسة الوراق للنشر و التوزيع 2010.

15) محمد شاهين ، تحديدات العولمة وأثرها على التنمية الاقتصادية للدول النامية ، ،طبعة الاولى 2018 القاهرة /مصر جبل حسين خط 2015/9 ، دار الفجر للنشر و التوزيع.

16) محمد عبد الفتاح محمد ، ادارة الجودة الشاملة وبناء قدرات المنظمات الاجتماعية قضايا ورؤى معاصرة ، دار الكتب و الوثائق القومية 2012.

17) محمد فريد عبد الله استراتيجية التنمية السياحية المستدامة ، دار أيام للنشر و التوزيع /عمان .

18) معتصم بالله الجوازية ، د.ديمة محمد وصوص ، التنمية البشرية المستدامة ، طبعة الاولى 130 هـ -2009 م ، دار الخليج عمان 2008 .

19) مفيد عيسى يحياوي والهام عيسى يحياوي و عزيز سطحاوي، المفاهيم الحديثة لادارة الانتاج و العمليات ،الطبعة الاولى 2014، دار اسامة للنشر و التوزيع الاردن عمان

20) ميلود عباسي ، التنمية المستديمة على ضوء الشريعة الاسلامية ، الطبعة الاولى 2017 ، دار الايام للنشر و التوزيع /عمان 2016.

21) نوازد عبد الرحمن الهيتي ، التنمية المستدامة الاطار العام و التطبيقات دولة الامارات العربية المتحدة نموذجا، الطبعة الاولى 2008. ، مركز الامارات للدراسات و البحوث الاستراتيجية .

22) هاشم مرزوك على الشمري ، حميد عبد الزيبدي ، ابراهيم كاطع حلو الجوارني ، الاقتصاد الاخضر مسار جديد في التنمية المستدامة، الطبعة الاولى 2016 ، دار الايام للنشر و التوزيع.

23) وراء زكي يونس الطويل ، التنمية المستدامة و الامن الاقتصادي في ظل الديمقراطية وحقوق الانسان ، /2009،طبعة الاولى 1431 هـ -2010 م عمان ، دار زهران للنشر و التوزيع.

24) يسرى محمد البلتاجي ، المحاسبة في مجال التنمية المستدامة بين النظرية و التطبيق ، ، طبعة أولى مارس 2012 دار الكتب و الوثائق القومية ، مساكن سويتر .

25) يوسف حجيم الطائي و محمد عاصي العجبلي و ليث علي الحكيم ،نظم ادارة الجودة في المنظمات الانتاجية والخدمية ، الطبعة العربية 2009 ، دار اليازوري العلمية للنشر و التوزيع عمان – الاردن.

ب. الرسائل و الأطروحات الجامعية:

1) الجيار عمرو محي الدين عبد اللطيف ، العمران التلقائي الريفي و تأثير العوامل الاقتصادية الاجتماعية . رسالة ماجستر ، كلية الهندسة ، جامعة القاهرة.

2) العايب عبد الرحمان ، التحكم في الاداء الشامل للمؤسسة الاقتصادية في الجزائر في ظل تحديات التنمية المستدامة ، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتواة علوم في العلوم الاقتصادية ، 2011.

3) سايح بوزيد ، دور الحكم الراشد في تحقيق التنمية المستدامة بالدول العربية حالة الجزائر ،رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد التنمية ، جامعة ابي بكر بالقايد تلمسان ،2013

4) سعاد مهاني ، تأثير برنامج التعديل الهيكلي على الاسرة الجزائرية ، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستر في الديموغرافيا ،قسم علم الاجتماع و الديمغرافيا ، جامعة الحاج لخضر باتنة ، 2009

ت. الدوريات والمجلات

1) احمد هني ، اقتصاد الجزائر المستقلة ، الطبعة الثانية ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 1993

2) الامم المتحدة ، ادارة الشؤون الاقتصادية و الاجتماعية ، ارشادات لاعداد استراتيجية وطنية للتنمية المستدامة في الالفية الجديدة ، ورقلة المعلومات الاساسية رقم 13، نيويورك :2002.

3) مراد ناصر ، التنمية المستدامة و تحدياتها في الجزائر ، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ،جامعة الجزائر ،عدد 26 جوان 2010

4) مصطفى كمال ، تأثير المناخ سيؤثر على أمن وسلامة العالم كله ، مقالة العدد 170اكتوبر2007،

ث. المنتديات والداخلات:

1) أسامة المليجى، ندوة المسئولية المجتمعية والمواصفة الدولية26000 ISO،المركز المصري لمسؤولية الشركات ، 04 اكتوبر 2009

2) اسياق سيمى ، التنمية المستدامة بين الحق في اسغلال الموارد الطبيعية و المسؤولية في حماية البيئة مع الاشارة الى التجربة الجزائرية ، الملتقى الدولي الثاني السياسات و التجارب التنموية بالمجال العربي و المتوسطي التحديات التوجهات الافاق الاقتصادية

3) بلعادي عمار ورمضان لطفي ، افاق التنمية المستدامة في الجزائر و متطلبات التأهيل البيئي للمؤسسة الاقتصادية ، ملتقى وطني حوكمة الادارة البيئية كأحد مبادئ بلوغ التنمية المستدامة ، جامعة ماي 1945، قالمة ،2010

4) صالحي ناجية ، المؤتمر الدولي (تقييم أثر برنامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل و الاستثمار و النمو الاقتصادي خلال الفترة (2001–2014) ، 12/11 مارس مدارس الدكتوراه جامعة سطيف 1

5) عبد الرحمان محمد الحسن ، التنمية المستدامة و متطلبات تحقيقها ، بحث مقدم للملتقى استراتجية الحكومة في القضاء على البطالة و تحقيق التنمية المستدامة ، جامعة مسيلة ، 15، 2012/11/16

6) عبد الله خبابة ، رابح بوقرة تقرير اللجنة العالمية للبيئة والتنمية ، مستقبلنا المشترك ، الامم المتحدة ، نيويورك 1987، ، الوقائع الاقتصادية ، العولمة الاقتصادية ، التنمية المستدامة ، جامعة الاسكندرية ،2009 .

7) عمر شريف ، طاقة وبيئة من أجل تنمية مستدامة ، ملتقى الدولي آفاق التنمية المستدامة في الجزائر و متطلبات التأهيل البيئي للمؤسسة الاقتصادية ، جامعة 08 ماي 1945 ، قالمة ، 2010

8) فؤاد محمد حسن ماجد مبخوت جعبل ، مدى إدراك المدراء لمفهوم المسؤولية الاجتماعية والأنشطة المترتبة عليها : دراسة تحليلية 1 لآراء المديرين العاملين في عينة من المنظمات الصناعية ، ورقة عمل مقدمة إلى المؤتمر الأول للمسؤولية الاجتماعية للشركات،مركز دراسات وبحوث السوق و المستهلك ، صنعاء،اليمن اكتوبر 2008

9) جامعة الملك عبد العزيز ، التنمية المستدامة في الوطن العربي بين الواقع المأمول ، الاصدار الحادي عشر، مركز الانتاج الاعلامي ، 1426

الملاحق

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة الدكتور مولاي الطاهر سعيدة

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

قسم علوم الاقتصادية

مؤسسة المواد الكاشطة ENAVA

سيدي الكريم ، سيدتي الكريمة

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته تحية طيبة وبعد....

بين أيديكم استبيان يتعلق بدراسة تهدف إلى معرفة دور المؤسسات العمومية والاقتصادية في التنمية المستدامة ، وذلك كبحث تكميلي لمتطلبات نيل شهادة الماستر اقتصاد وتسيير المؤسسات ، لذلك نهيب بكم أن تولوا هذا الاستبيان اهتمامكم ، فرأيكم عامل أساسي لنجاح هذه الدراسة. نأمل من سيادتكم التعاون معنا لاستيفاء البيانات التي يتضمنها الاستبيان العلمي فقط هذه الدراسة لأغراض البحث بدقة ونود أن نؤكد لكم وكافة المعلومات ستعامل بحرص شديد. ولكم الشكر على حسن تعاونكم مع خالص التحية وبالغ التقدير.

يرجى وضع علامة (×) في الإجابة التي ترونها صحيحة

الجزء الأول : البيانات الوصفية العامة

الجزء الأول : البيانات الوصفية العامة

1. **الجنس :** **ذكر** ☐ **أنثى** ☐
2. **السن:**

اقل او يساوي 29 سنة ☐ من 30 سنة الى 39 سنة ☐

من 40 سنة الى 50 سنة ☐ اكبر من 50 سنة ☐

3. **الدرجة العلمية التي تحملها حاليا :**

متوسط ☐ ثانوي ☐ جامعي ☐

4. **الاقدمية**

اقل من 5 سنوات ☐ من 5 سنوات الى 10 سنوات ☐

من 10 الى 15 سنة ☐ اكثر من 15 سنة ☐

الملحق رقم 1 الاستعانة بالبرامج و الاعانات التي تساعد المؤسسات على ادماج ابعاد التنمية المستدامة

الرقم	العبـــارة	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة
01	– وجود برنامج لصالح مؤسستكم موجه خصيصا للاهتمام بالتنمية المستدامة.					
02	– وجود صناديق الدعم المالي لمؤسساتكم مهتمة بادماج ابعاد التنمية المستدامة.					
03	– في حالة وجود برامج خاصة بالتنمية المستدمة حسب رأيكم تكون موجهة لتحسين اداءها البيئ و الاجتماعي في ظل رهانات التنمية المستدامة .					

الملحق رقم 2 المبادرات الطوعية التي تتخذها المؤسسات من اجل ادماج ابعاد التنمية المستدامة .

الرقم	العبـــارة	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة
01	– الانتهاج بصفة طوعية سياسة واضحة في مجال تحسين ظروف العمل خاصة الصحة و السلامة المهنية حسب تشريعات المؤسسة .					
02	– الانتهاج بصفة طوعية مبادرات تسمح بتحسين ظروف الحوار و التشاور مع الشركاء الاجتماعين حسب تشريعات المؤسسة .					
03	– الابرام بصفة طوعية لاتفاقيات مع الشركاء الاجتماعين لتحديد سياسة لادارة الموارد البشرية غير تلك التي تفرضها الاتفاقيات الجماعية.					
04	اتخاذ مبادرات طوعية ينجم عنها عمليات تهدف الى ابرام علاقات شراكة مع هؤولاء الشركاء الهدف منها تحسين وتطوير النسيج الاقتصادي المحلي.					
05	المساهمة بشكل طوعي في مجموعات عمل وتشاور الهدف منها دراسة كيفية ادماج رهانات التنمية المستدامة من طرف المؤسسة .					
07	اتخاذ المبادرات الطوعية بعيدا عن الالتزامات التي تفرضها القوانين التي تسمح بالحد من استهلاك الطاقة.					
08	اتخاذ المبادرات الطوعية بعيدا عن الالتزامات المسطرة التي تسمح بالتحكم في استهلاك و العملة الانتاجية .					

الملحق رقم 03 التطابق بين استراتيجية المؤسسات مع ابعاد التنمية المستدامة .

الرقم	العبـــارة	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة
01	– تحديد الاطراف ذات المصلحة المعنية بالمؤسسة و انشطتها و منتجاتها .					
02	– معرفة و دراسة وتحليل تطلعات الاطراف ذات المصلحة من اجل مراعاتها في وضع اهداف المؤسسة على المدى القصير و المتوسط و الطويل مع مراعاة موارد					

	المؤسسة و تقدير الاثار الايجابية و السلبية الخاصة بكل طرف .					
03	– مراعاة الاطراف ذات المصلحة في وضع ضوابط و قواعد السير الجديدة للمؤسسة .					
04	– شرح وتبليغ الرؤية الاستراتيجية و القيم الجديدة وكذلك الاهداف و الخطط العامة الناجمة عن مراعاة الاطراف ذات المصلحة الى مجموع عمال المؤسسة .					
05	– التأكد من ان الموارد البشرية للمؤسسة تتبنى رؤية استراتيجية للمؤسسة .					
06	– التأكد من ان الموارد البشرية قادرة على الربط بين ادوارها داخل المؤسسة و السهر على تحقيق الاهداف العامة التي تراعي الرهانات الثلاثة للتنمية المستدامة (اجتماعي , بيئي , اقتصادي)					

الملحق رقم 04: التطابق بين انماط تسيير المؤسسات مع بعد التنمية المستدامة

الرقم	العبـــارة	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة
01	تحديد الانشطة الاكثر دلالة والتي لديها تأثير على قدرة المؤسسة على تحقيق اهدافها و على توجيه الموارد البشرية .					
02	الاعتماد على نظام معلومات فعال يعطي صورة صادقة عن المؤسسة و عن نظام ادارتها وان يكون في متناول جميع مواردها البشرية .					
03	التأكد من مطابقة المؤسسة و هيكلها ومبادئ ادارتها و اساليب توجيه مواردها مع اهداف لمؤسسة الناجمة عن مراعاة رهانات التنمية المستدامة .					

الملحق رقم 05: واقع التنمية المستدامة في مؤسسة المواد الكاشطة ENAVA.

الرقم	العبارة	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة
01	تعمل المؤسسة على تحقيق أرباح بإستخذام أقل للموارد					
02	تعمل المؤسسة على تقديم خدمات بتكاليف اقل					
03	تعتمد المؤسسة على نماذج اقتصادية خاصة لتحقيق الاستدامة					
04	تحرص المؤسسة على ترشيد استهلاك الطاقة					
05	تعمل المؤسسة على التحسين المستدام لخدماتها					
06	تعتمد المؤسسة على إستراتيجيات الجودة الشاملة التي تدعم وظائف الإنتاج الأنظف والتسويق الأخضر					

07	تراعي المؤسسة معايير الجودة الشاملة في خدماتها					
08	توفر المؤسسة متطلبات الأمن المهني لعمالها .					
09	شهادة الإيزو 9000 تحقق للمؤسسة ميزة تنافسية مستدامة					
10	تسعى المؤسسة إلى تلبية احتياجات المجتمع الذي تنشط فيه					
11	تقوم المؤسسة بوضع برامج تكوينية لتمكين العاملين فيما يخص التنمية المستدامة					
12	تلتزم المؤسسة بنظام الإدارة البيئية مطابق للمواصفات القياسية الإيزو 14000					
13	توجيه الموارد البشرية لضمان إدارة بيئية سليمة					
14	تعتمد المؤسسة على سياسة الجودة الشاملة لدعم الأداء البيئي					
15	تسعى المؤسسة لتطبيق نظام الصحة والسلامة المهنية المطابق للمواصفة القياسية الإيزو 18000					
16	تسعى المؤسسة لتطبيق نظام المسؤولية الإجتماعية المطابقة للمواصفة القياسية الإيزو 26000					
17	تتخذ المؤسسة كل التدابير التي تسمح بالتحكم في الإنبعاثات الناجمة عن العملية الإنتاجية					

الفهرس

الفهرس

الاهداءات.

كلمة شكر وعرفان.

قائمة الجداول والأشكال.

الملخص

مقدمة عامة.....01

الفصل الاول : ماهية التنمية المستدامة

تمهيد.....16

المبحث الأول: الاطار المفاهيمي للتنمية المستدامة.....17

المطلب الأول:مفهوم التنمية المستدامة 17

المطلب الثاني:المراحل التاريخية لتطور مفهوم التنمية المستدامة.....20

المطلب الثالث: مجالات التنمية المستدامة وأهميتها.....24

المبحث الثاني: المحاور الاساسية للتنمية المستدامة.....26

المطلب الأول: ابعاد ومبادئ التنمية المستدامة.....26

المطلب الثاني: التنمية المستدامة(الخصائص , الأهداف الركائز)..... 33

المطلب الثالث:. مقومات وأسس التنمية المستدامة.....38

المطلب الرابع: الصعوبات التي تواجه التنمية المستدامة.....39

المبحث الثالث: استراتيجية ومؤشرات التنمية المستدامة.....41

المطلب الأول : مفهوم ومزايا استراتيجية للتنمية المستدامة.....41

المطلب الثاني: عملية وضع استراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة.....42

المطلب الثالث: بعض التجارب الدولية للتنمية المستدامة.....43

المطلب الرابع: مؤشرات التنمية المستدامة.....45

خاتمة الفصل..... 48

الفصل الثاني : ادوات تحقيق التنمية المستدامة من طرف المؤسسات الاقتصادية

تمهيد.....49

المبحث الأول: المعايير و المواصفات القياسية و المبادرات الطوعية الدولية.....50

المطلب الأول: المعايير و المواصفات القياسية الدولية.....50

المطلب الثاني: المبادرات الطوعية الدولية.....59

المطلب الثالث: بعض المبادرات المحلية.....59

المبحث الثاني: علاقة المؤسسة الاقتصادية بالتنمية المستدامة.....60

المطلب الأول: المسؤولية الاجتماعية للعلاقة الإرتباطية بين المؤسسة الاقتصادية و التنمية المستدامة.....60

المطلب الثاني: بعض الممارسات الحسنة في تبني المسؤولية الاجتماعية للشركات.....68

المطلب الثالث: ممارسة التنمية المستدامة من خلال اشباع رغبات اصحاب المصالح.....70

المبحث الثالث: الاصلاحات الاقتصادية وسياسات تطوير التنمية المستدامة في الجزائر.....73

المطلب الأول: دراسة الوضع الاقتصادي في ظل الاصلاحات كمدخل للتنمية المستدامة.....73

المطلب الثاني: خطوات الاندماج في النظام الاقتصادي العالمي في الجزائر.....77

المطلب الثالث: سياسات و برامج الانعاش الاقتصادي كإستراتيجية جديدة للتنمية المستدامة..... 80

خاتمة الفصل.....83

الفصل الثالث : دراسة ميدانية للمؤسسة الوطنية للمواد الكاشطة (ENAVA) *وحدة سعيدة*.

تمهيد.....84

المبحث الأول: تقديم المؤسسة الوطنية للمواد الكاشطة و الزجاج.....85

المطلب الأول: : لمحة عامة عن المؤسسة.....85

المطلب الثاني: بيانات عامة حول النشاط.....87

المطلب الثالث : الهيكل التنظيمي للمؤسسة.....91

المبحث الثاني: منهجية وتحليل ومناقشة نتائج الدراسة.....95

المطلب الأول: منهجية الدراسة.....95

المطلب الثاني: تحليل ومناقشة إجراءات الدراسة:.....96

خاتمة الفصل.....145

خاتمة عامة.....146

قائمة المصادر والمراجع

الملاحق